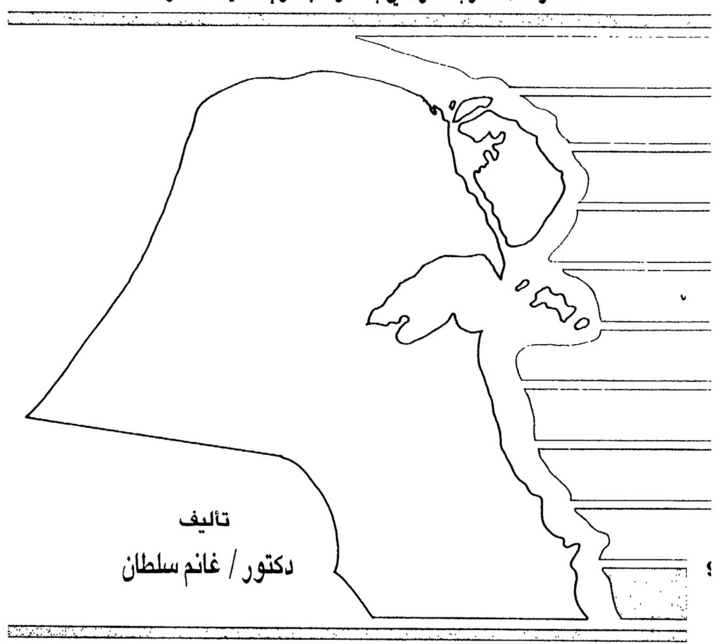
الغزو العراقي للكويت

قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الازمة



تأليف

دكتور / غانم سلطان

الطبعة الأولى ١٩٩٤ م

اهداءات ٢٠٠٢
المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب
الكويت

الغزو العراقي للكويت

قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة

تأليف

دكتور / غانم سلطان

الطبعة الأولى ١٩٩٤ م

الطبعة الأولى ١٩٩٤

شركة مطابع الوزان العالمية ذمم
٤٧٤٧٣٧٤ - ٤٧٣١٩٦٤

محتويات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد : -

منذ أن تعرضت الكويت للغزو العراقي الغاشم في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.. والباحث منشغل بإعداد دراسات هدفها تسليط الضوء على جوانب متعدّدة من هذا الغزو . وكان من نتائج ذلك أن استطاع الباحث بعون من الله وتوفيقه من الإنتهاء من دراستين متخصصتين متعمقتين ، أولاهما إنصبّت على أسباب الغزو ونتائجه ، وتناولت الثانية موضوع البعد الجغرافي للغزو العراقي والتي درس فيها الباحث تدخل الجانب الجغراقي في الغزو ، وكيف جاء هذا الجانب كعامل مساعد عمل على تسهيل مهمة الغزو . وهناك دراسات أخرى يأمل الباحث استكمالها في سلسلة الدراسات التي تتعرض لهذه الكارثة .

وقد كان لزاماً عليّ كأستاذ مساعد بكلية التربية الأساسية أقوم بتدريس مقرر قضايا معاصرة أن أسلّط الضوء بعد التحرير على قضية هامة فرضت وجودها على الساحة الكويتية والإقليمية بل والعالمية . حيث أنها محنة بل كارثة استهدفت الكويت أرضاً واقتصاداً وإنساناً وخريطةً . وقصدت من وراء ذلك أن يستطيع الطالب الوصول إلي فهم أفضل لمغزي الغزو وأسبابه وتفاعلاته منذ الاحتلال حتي التحرير . وبالتأكيد فإن هذا الفهم سيترتب عليه تعميق الولاء والإنتماء لهذه الأرض التي استهدف العدوان مسحها من على خريطة العالم السياسية وإلغاء هوية وشخصية إنسانها . هذا الإنسان الذي أصرّ على تأكيد الوجود تدفعه عزيمة قوية لبناء كويت الحاضر والمستقبل على ركائز جديدة تضمن لها البقاء والنمو والاستمرار . وهكذا بدأت أجمع شتات الموضوع من مراجع متعددة وتقارير مختلفة ودراسات وأبحاث تزامن نشرها مع اهتمامي بالقضية . وبدأت تدريس المقرر مع بعض الزملاء على شكل أوراق متفرّقة أوكراسات تثري بشكل يومي من خلال الحوار والمناقشة واستمرار القراءة والإطلاع . وقد لاأكون مجافيا للحقيقة إذا قلت أنني استفدت كثيراً من الحوار الذي يفرض نفسه بيني وبين طلبتي أثناء المحاضرة ، وكان من بين آراء ومقترحات طلابي لهذه القضية المحورية والحيوية ماهو جدير بالاهتمام والتسجيل الي درجة مكّنتني من تطوير هذه الدراسة .

ولا بدّ لي في هذا المجال أن أنوه بالآراء والمقترحات التي قدمها لي

الزملاء قبل اخراج هذه الدراسة المتواضعة خلال ثلاث سنوات تدريس وحوار بناء . وأود أن أؤكد هنا أن الدراسة ليست متعمقة في موضوع الغزو العراقي للكويت أو شاملة لكل الأطراف والجوانب والقضايا التي تمخضت عن الكارثة التي لم تصب الكويت وحدها بل امتد اثرها على المستويات الاقليمية والعالمية وإنما هى مثلما يعكسها عنوانها لا تعدو أن تكون قراءة موجزه في جوانب مختارة من القضية .

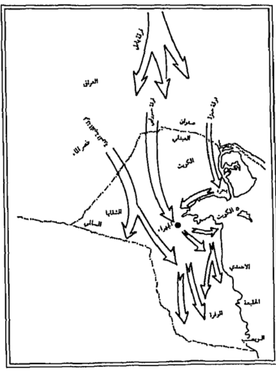
والله ولي التوفيق

د. غانم سلطان

الكويت - يونيو ١٩٩٤

من كان يتوقع الغزو؟

فوجئت الكويت وفوجىء العالم بأكمله في صبيحة الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزو عراقي همجي بربري ، جاء بشكل مفاجىء وغادر فقد تقدمت جحافل الجيش العراقي تحت ستار الظلام لتداهم الكويت الجارة المسلمة التي وقفت مع العراق طوال محنته مؤيدة ومناصرة مادياً ومعنوياً . لقد تقدمت هذه القوّات مشكّلة ثلاث فرق رئيسية قوامها ١٠٠,٠٠٠ جندي وعدد ضخم من الدبابات في الساعات الأولي ، تقدمت الأولى نحو مدينة الكويت للسيطرة عليها وشل الحياة فيها ، وتقدمت الفرقة الثانية نحو منابع البترول لاحتلالها نظرا لأن النفط يشكل المصدر الرئيسي للإقتصاد الكويتي . اما الفرقة الثالثة فقد انتشرت على الحدود الكويتية السعودية .[1] { انظر الخريطة رقم ١ } وكان الهدف من ذلك هو السيطرة على الكويت من أقصاها إلي أقصاها .



شكل رقم (١) محاور تقدم قوات الغزو العراقية

(١) انظر، د. عقيد ركن محمد عبداللطيف الهاشم، «ملاحم يوم الفداء الكويتي» الطبعة الاولي، الكويت، (١٩٩١) ص ٩ - ٨٤ .

وتجدر الاشارة الي أن العراق واصل تقدمه وحشد بعد ذلك ١٨٠ ألف جندي و٢٥٠٠ دبابه على الحدود السعودية، مما دعا السعودية الي طلب المساعدة لحماية حدودها انظر على محمد الفودري (عميد ركن) رائعة شوازكوف، الطبعة الاولي، الكويت ١٩٩٢ ص, ٤٣

لقد غزا العراق الكويت العربية المسلمة العضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة لتحقيق أطماع قديمة ، على الرغم من أنه قدم أسبابا ومبررات واهية يبرّر فيها فعلته الشنعاء ، وأخذ يقدم المبرر تلو الآخر عندما يتضح للعالم سخف الحجة وبطلان الإدعاء .

والحقيقة ان أحدا في الكويت لم يكن يصدق أويتوقع هذا الغزو، فمهما كان الخلاف على نقطة حدود أوغيرها من المبررات فإن الأمر لايصل الي غزو مسلح أولنقُل سطو تحت ستار الظلام يجتاح دولة بأكملها ، ربما كان المتوقع عندما يشتد الخلاف ويصل الي ذروته أن تقوم العراق بالسيطرة على منطقة الخلاف ولا أكثر من ذلك .

وقد نتساءل ما السبب الذي يدفعنا الي عدم توقع غزو مثل هذا ؟ إن هناك عدة أسباب تجعلنا نستبعد قيام العراق بإيذاء الكويت وشعبها نذكر منها مايلي :-

١- يدرك الجميع أن الكويت قد وقفت مع العراق اثناء محنتها في الحرب الدائرة مع ايران في الفترة بين عام ١٩٨٠ ، ١٩٨٨ . فقد كان عطاء الكويت واضحاً متميزاً ومساعداتها للعراق لايمكن نكرانها . وقد تحملت الكويت في سبيل هذا الموقف الكثير من المشكلات التي استهدفت امنها واستقرارها سواء كان ذلك في سلسلة التفجيرات التي عمت أرجاء واسعة من أراضيها أوحوادث الإرهاب المتكررة والتي استهدف بعضها أمير البلاد . ومع ذلك كان موقف الكويت مبدئيا لم يتغير ولم يتزحزح عن مساندة الشقيق على الرغم من كل أنواع التهديد والوعيد . ولقد كانت ردود الفعل العراقية ازاء موقف الكويت الثابت في دعم العراق محل تقدير وثناء من السلطات العراقية على اختلاف مستوياتها . ولا ننسي كيف قابل صدام سمو الأمير في بغداد أثناء زيارته للعراق وكان الترحيب فوق العادة وكان الاستقبال يعبر في صورته عن التقدير والعرفان بالجميل للكويت شعبا وقيادة . ولم يكن يدر في خلد أحد ان ذلك التقدير الظاهري مبطن بالغدر والحقد والخيانة .[1]

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في كتاب (كونا) وكالة الانباء الكويتية بعنوان «الغدر» المنشور في ديسمبر ١٩٩٠، الذي يورد مدي الترحاب والاستقبال الاسطوري لامير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح عند زيارته لبغداد في ١٩٨٩/٩/٢٣ اي قبل أقل من عام من الغزو العراقي الغادر للكويت.

٢ - ان علاقة العربي بالعربي والمسلم بالمسلم تتناقض مع ما أقدم عليه العراق من سلوك عدواني وحشي لايمكن توقعه .

٣ - لايمكن أن يتصور المرء أن دولة عضو في المجتمع الدولي تعتدي على دولة مستقلة ذات سيادة عضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة هذا الإعتداء الصارخ فتحتل الأرض وتشرد الشعب وتطمس الهوية ، ساعيةً إلى إلغاء الشخصية والكيان دون الإهتمام بحقائق التاريخ وثوابت الجغرافيا .

٤ - لم يكن أحد يتصور أويتوقع هذا الغزو في ضوء ماقدمته الكويت للعراق من تسهيلات اقتصادية خاصة في مجالات النقل ، عندما فتحت موانيها وخصصت أرصفة لواردات العراق من بضائع وسلع متنوعة كانت ترد الي مينائي الشويخ والشعيبة ثم تنقل الي العراق برا بالشاحنات طوال ثمان سنوات كانت العراق فيها مختنقة اقتصاديا بسبب الحرب مع ايران . هذه التسهيلات كانت تمثل شريان الحياة بالنسبة للإقتصاد العراقي ، وقدمت الكويت كل ذلك دون منّه ، فكان الأجدر بالعراق أن يثمّن موقف جارته الصغيرة وأن يقدر ماتحملته في سبيل العراق .

٥ - ان مابين العراق والكويت من علاقات اجتماعية ومصاهرة وحسن جوار ظلت على امتداد تاريخ البلدين تجعل من العسير على المرء أن يصدق ماحدث أو أن يتوقع أن يحدث شيئا في حجم ماحدث .

٦ - لايمكن للمرء أن يتوقع غزوا همجيا بربريا كالذي حدث في نهاية القرن العشرين والبدايات الأولى للقرن الواحد والعشرين . فلقد نما المجتمع الدولي وترعرع بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية في ظل النظام الدولي والقانون الدولي والشرعية الدولية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض ، والتي تتدخل في حل الكثير من المشكلات والنزاعات والصراعات الاقليمية والدولية ولا تسمح أبداً في هذا العصر أن تتكرر حملات التتار وهولاكو .

٧ - ان المجتمع الدولي في نهاية القرن العشرين يسعي الي سياسة الوفاق ونبذ الخلافات والحروب ، وقد تأكد ذلك من خلال قرار الدول الكبرى بتخفيف أعداد الصواريخ العابرة للقارات وتخفيض حجم الجيوش وانهاء الحرب الباردة وحرب الكواكب أوالنجوم ، ان العصر الذي نعيش فيه هو عصر تعاون الانسان في كل مكان لصالح الإنسان في كل مكان .

٨ - وبالطبع واستنادا الى معطيات الوضع الدولي العام في اطار عهد الوفاق الدولي فإنه لايمكن أن نتوقع أن تغزو دولة أخرى عضو في هذا المجتمع الدولي ، لما فيه من تعد على الشرعية الدولية وخطر على السلام والأمن الدوليين . ولما كان الغزو العراقي على الكويت يُمثل تحدّيا لإرادة المجتمع الدولي فإن رد فعل العالم كان التحالف والتكاتف لنصرة قضية الكويت العادلة .

لكل هذا وذاك وغيره من الأسباب فإن الغزو لم يكن متوقعا بتاتا . وكما سبق القول فإن المتوقع كان احتكاكا عسكريا على نقطة الخلاف أوفي أسوأ الحالات قيام العراق باحتلال هذه النقطة .

أبعاد الجريمة

بكل المقاييس والمعايير وعلى جميع الأصعدة كان الغزو العراقي على الكويت جريمة شنعاء لم يشهد لها العالم في تاريخه الحديث والمعاصر مثيلاً [1] . فلقد هزت هذه الجريمة ضمير العالم عندما استهدف الغزو أرضا وشعبا وعرضا وكيانا وشخصية وهوية . وعندما يتّم الأطفال ورمّل النساء . فما هي أبعاد الجريمة ؟

يتمثل **البعد الاول** في الإعتداء على دولة مستقلة ذات سيادة عضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة . ويشكل الإعتداء عليها خرقا للقانون الدولي وتعديا على الشرعية الدولية . وأى عمل ضد القانون الدولي هو جريمة في حد ذاته .

ويتمثل **البعد الثاني** في سوء معاملة المعتدين للشعب الكويتي الذي تعرض للمهانة والقتل والتعذيب والأسر وتردّي الحالة النفسية طوال سبعة شهور هي عمر الإحتلال . وفي ذلك تعدي وإختراق لحقوق الإنسان التي تكفل قوانين العالم دعمها وتأكيدها وإحترامها .

---

(١) د. محمد سيد طنطاوي، « رأي الدين في أحداث الخليج » كتاب محاضرات الموسم الثقافي لكلية التربية الاساسية، القاهرة، (١٩٩٠) ص.٣٢

ويتمثل **البعد الثالث** في أركان هذه الجريمة في عمليات السرقة المنظمة والسرقات الفردية ، فلقد تم أثناء الغزو والإحتلال السطو على الشركات والمؤسسات العامة والخاصة وسرقة محتوياتها من سيارات واجهزة كهربائية ومعدات ثقيلة واليكترونيات ، وتم شحن معظمها الي العراق . كما تم تفريغ المستشفيات والوزارات والمدارس والمعاهد وكليات الجامعة ومؤسسات البحث العلمي من محتوياتها لاسيما اجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الدقيقة والأثاث . وفي مسلسل السرقات تم الإستيلاء على موجودات البنك المركزي الكويتي من عملات محلية وأجنبية وأرصدة الذهب . أما أسواق الكويت فلم تسلم هي الأخرى من عبث الغزاة فقد تم الإستيلاء على محتويات محلات الذهب وسائر السلع والبضائع قصرا وفي وضح النهار . بل ان المعتدين قد سرقوا السيارات الخاصة والعامة وتسلقوا أسوار البيوت وكسروا أبوابها من أجل تفريغ منازل المواطنين والمقيمين (خاصة الذين كانوا خارج الكويت أثناء الغزو) من محتوياتها .

ومعروف أن السرقة في كافة أشكالها وأنواعها جريمة يعاقب عليها القانون فما بالك بنوع من السرقة يحدث في آن واحد ويتعرض لها جميع المواطنين من عصابة واحدة وتتم بالإكراه مع سبق الإصرار تارة في الظلام وتارة أخرى في وضح النهار وتحت تهديد السلاح ؟

أما **البعد الرابع** لأركان هذه الجريمة فقد طال هيكل الإقتصاد الكويتي ، عن طريق تجريد دولة الكويت من ممتلكاتها وأرصدتها داخل أراضيها ، وحرمانها من عائدات النفط الذي توقف ضخة طوال أشهر المحنة مما ترتب عليه خسائر أضرت بالاقتصاد الكويتي ، وفي اطار تدمير الاقتصاد الكويتي حرق آبار النفط قبيل اندحار الجيش الغازي على أثر الهزيمة النكراء التي مني بها . ان جريمة حرق النفط الكويتي حدث غير مسبوق في تاريخ العالم ، نتجت عنه خسائر مادية واضرار بيئية ليس من السهل تقدير آثارها . وقد قدر المسئولون النفطيون كمية النفط المحترقة بأنها تكفي العالم لمدة سنة ، على أساس معدل الاستهلاك السنوي العالمي من النفط تبعا لمستويات الاستهلاك في السنوات الأخيرة .

والبعد الخامس من أبعاد جريمة الغزو يتمثل في الإعتداء على البيئة الكويتية برا وبحرا وجوا ويكمن في التلوث الناتج عن بحيرات وبرك النفط

المتسرب من الآبار التي انفجرت ولم تشتعل ومدى آثارها وأضرارها ، وكذلك في خطر الألغام التى زرعها العدو في الصحراء الكويتيه . وهناك التلوث البحري بعد قيام المعتدي بسكب النفط في مياه الخليج العربي وما ترتب عليه من أضرار وأخطار على حياة الكائنات البحرية . أما التلوث الجوي فإن أخطاره لم تقتصر على الكويت فقط وإنما امتدت الي دول إقليمية بل أنها تعدت ذلك لتصل الي الهند واليابان في أقصى الشرق . ومن المعلوم أن الملوثات الجوية تحتوي على أدخنة وأبخرة وغازات ومحتويات كيميائية سامة تضر بصحة الإنسان والحيوان على السواء وما زالت آثارها قيد البحث والدراسة [١]

المبررات الواهية للغزو العراقي للكويت

قدم العراق بعد غزوه الغاشم للكويت سلسلة من التبريرات الواهية جعلته أضحوكة العالم نظرا لأن هذه المبررات تفتقر الى المنطق والموضوعية ، وتتنافي مع حقائق التاريخ وثوابت الجغرافيا . وجاءت هذه التبريرات متلاحقة بحيث يقدم العراق كل صباح مبررا جديدا إذا ماشعر أن العالم لم يتعاطف مع المبرر السابق لسذاجته . وإليك أهم هذه المبرّرات .

أولا : خرافة الحقوق التاريخية :-

كان أول تبجح للعراق في سلسلة المبررات الواهية هو ترديد (اسطوانة قديمة مشروخة) تتضمن دعاوي العراق بحقوق تاريخية لها في الكويت على اعتبار أن هذه الدولة كانت خاضعة للدولة العثمانية وكانت جزءا من لواء البصرة . هذا الإدعاء الباطل يتنافي مع الحقيقة ويجافي الواقع تماما من خلال ماتتضمنه التقارير والمصادر التاريخية حول وضع الكويت السياسي . فمن المعروف والواضح تماما ان الكويت التي تأسست ككيان أو وحدة سياسية في عام ١٧٥٢ عندما بادر العتوب بتقليد الحكم لأحد زعمائهم وهو الشيخ صباح الأول قد سبقت العراق (كدولة وكيان سياسي) الي الظهور على خريطة العالم

---

(١) سيتم دراسة ذلك بشكل مفصل عند الحديث عن الآثار البيئية الناتجة عن الغزو.

السياسية ، حيث ان العراق لم يظهر على المسرح السياسي العالمي الا في عام ١٩٢٢ عند تولي الملك فيصل تقاليد الحكم (كان العراق وقتها تحت الإنتداب البريطاني) أما قبل ذلك فكانت أرض العراق موزعة بين ولايات ثلاث الأولى في الشمال هي الموصل والثانية في الوسط هي بغداد والثالثه في الجنوب هي البصرة .

ولمناقشة موضوع خرافة الحق التاريخي بإيجاز لابد من الإجابة على سؤالين هامين[1] :-

١- هل كانت الكويت في يوم من الأيام تابعة للدولة العثمانية ؟

٢- هل ورثت العراق الدولة العثمانية ، وأصبحت صاحبة الحق في ان تؤول اليها ممتلكات الدولة العثمانية ؟

عند استعراض تاريخ الكويت على امتداد ٢٤٠ سنة لانجد دليلاً واحداً يؤكد تبعية الكويت للدولة العثمانية ، بل أن كل الشواهد والأدلة تؤكد استقلالية هذه الإمارة في شؤونها الداخلية بعيدا عن أية مؤثرات خارجية . ونسوق اليك عددا من الأدلة التي تؤكد عدم ارتباط الكويت أوتبعيتها للدولة العثمانية :-[2]

---

(١) انظر في ذلك

- د. احمد عبدالرحيم مصطفي وآخرون «خرافة الحقوق التاريخية للعراق في الكويت» المركز الاعلامي بالقاهرة (١٩٩٠).

- كونا «الرد على ادعاءات النظام العراقي' الكويت ,١٩٩٢.

وكذلك - الكويت وجودا وحدودا، اعداد نخبة من الاساتذة، من منشورات مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس، القاهرة , ١٩٩٠.

(٢) اضافة لماسبق ذكره من مصادر في هذا المجال انظر كذلك :

د. ميمونه الصباح، الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة بية، عدد خاص مايو ١٩٩٢ ص ١٢٧ - ,١٧١

. عبدالمالك التميمي، العدوان العراقي على الكويت (مسالة الحق التاريخي) مجلة العلوم الانسانية ،العدد ٤١ خريف (١٩٩٢) ص ١٢٤ - ,١٤٨

١- ان ارتباط امبراطورية بإقليم آخر خارج أراضيها لابد وأن يترتب عليه وجود حاميات عسكرية تحفظ الأمن والنظام وتسير أمور الحياة اليومية، وتنفذ الدستور والقوانين العائدة لهذه الإمبراطورية ، كما هو الحال في كثير من الاقاليم التي تخضع لنفوذ الدولة العثمانية وأولها ولايات العراق الثلاث . بيد أنه في حالة الكويت لم يكن لهذا النفوذ المتمثل في ظهور حاميات عثمانية على أرض الكويت أي وجود . فأين تبعية الكويت للدولة العثمانية هنا ؟

٢- لم يكن في الكويت أية مؤسسات أومصالح حكومية عثمانية تعكس النفوذ العثماني في أي وقت من الأوقات بل كان الشأن الكويتي الداخلي مستقلا تماما ولا أثر لوجود رسمي أوقانوني عثماني في الإمارة طوال تاريخها

٣- كان للكويت علمها الخاص وهو علم أحمر اللون كتب على أحد أطرافه كلمة(كويت) ويمثل اللون الأحمر لون علم الدولة العثمانية التي تمثل رابطة الاسلام فقط ، اما كلمة كويت فتدل على استقلالية الكويت مع احترامها للدولة العثمانية التى تمثل الرابط الديني .

وتجدر الإشارة إلى أن الرابطة الدينية كانت من أهم مقومات الشرعية في ذلك العصر الذي نشأت فيه الكويت منذ منتصف القرن الثامن عشر . ولا يختلف في هذا العالم الاسلامي وقتذاك عن أوروبا في العصور الوسطي ، والتي كان أباطرتها وملوكها يستمدون شرعيتهم من بابوية روما . وهي الشرعيه التي توقفت بعد نمو الدول القومية الحديثة التي واكبتها حركة الإصلاح الديني خلال القرنين ١٨ ، ١٧ غير أن دولة الخلافة التي تجسدت في الامبراطورية العثمانية كانت تختلف عن بابوية روما ، في أن حكامها كانوا يجمعون السلطتين الدينية والسياسية ، وان كان استخدام هاتين السلطتين بدا متفاوتا أشد التفاوت .

ففي مناطق بعينها غلبت السلطة السياسية على السلطة الدينية ، وفي مناطق أخري اقترنت السلطتان بشكل واضح ، وفي نوع ثالث من مناطق العالم الاسلامي لم توجد هناك سوي السلطة الدينية . ومن المؤكد أن الكويت . استمر واقعا في هذا النطاق الأخير بمعني أن نفوذ الدولة العثمانية كان دينيا محضا لأنها تمثل رمزا للإسلام . وهو واقع ارتضاه الطرفان ، العثماني والكويتي حتى عام ١٨٧١ عندما حاولت استانبول تغيير هذا الوضع مما أدخل العلاقات بين الجانبين في مرحلة جديدة غلب عليها الطابع الصراعي ،

وأدى في نهاية المطاف الى توقيع الكويت معاهدة الحماية مع بريطانيا لتأمين استقلالها عن الدولة العثمانية في عام ١٨٨٩ .

وتشير بعض المصادر التاريخية وعلى رأسها مؤلف عثمان بن سند البصري في كتابه سبائك العسجد أن العتوب استقر عزمهم منذ وقت مبكر على إيفاد زعيمهم الشيخ صباح الأول الى بغداد لكي يطلب من الوالي العثماني هناك أن تقرهم الدولة العثمانية في منطقة استقرارهم ويقال انه نجح في وفادته .

وقد تضاربت الآراء التي دفعت العتوب الي هذا التصرف فالبعض يعزو ذلك الي أن العتوب قد سعوا من وراء ذلك الي الحفاظ على التوازن بين نفوذ بني خالد في الإحساء والقطيف من ناحية وبين الدولة العثمانية من ناحية أخري وذلك باعترافهم بشيء من الولاء لها طالما أنه لن يترتب على ذلك أي تأثير على أوضاعهم .

وجدير بالذكر أن الصراع في تلك الحقبة لم يكن بين بني خالد وبين الدولة العثمانية ، وإنما كان بين بني خالد والعتوب ، الذين رأوا ان اكتساب قدر من الشرعية من خلال علاقتهم بالدولة الإسلامية الكبرى ، سوف يكسبهم قدرا من الحصانة في مواجهة بني خالد أو في مواجهة غيرهم .

وفي خلال السنوات التالية تمكن آل صباح من الإنفراد بالزعامة في الكويت، وذلك على أثر انفصال آل خليفة عن تحالفهم وتوجههم الي الزبارة في شبه جزيرة قطر ، وتبعهم آل الجلاهمة مما وفر لآل صباح الإحتفاظ باستقرارهم وحكمهم للكويت . وليس من شك في أن تدعيم العتوب لوضعهم في الكويت قد ساعد آل صباح على الإبقاء على علاقتهم مع الدولة العثمانية في إطار الجانب الديني ، ولم يسمحوا أبدا لأي من ممثلي الدولة العثمانية خاصة في الولايات التي شكلت فيما بعد العراق أن يزاوجوا بين نفوذ الدولة الديني وسلطتهم السياسية . وكل ذلك يؤكد نجاح الكويتيين في الإبقاء على علاقتهم مع الدولة العثمانية في الاطار الديني فقط دون أن يتعدي ذلك الى الإطار السياسي ، ومن هنا كان علم الكويت يحمل نفس لون العلم العثماني مع اضافة كلمة (كويت) كما مرّ بنا ذلك من قبل ليمثل الشخصية المستقلة للكويت .

٤- ومن أدلة استقلال الكويت وعدم تبعيتها للدولة العثمانية اعتماد أهالي الكويت على أنفسهم في الحماية والدفاع عن بلادهم ضد الهجمات التي كانوا يتعرضون لها ، خاصة من قبائل بني كعب والمنتفق التي كثيرا ماكانت تقوم بإغارات على الكويت دون تلقي أية مساعدة من السلطات العثمانية في البصرة أوبغداد .

وتحدثنا المصادر التاريخية المحلية عن قيام أهل الكويت بتشييد سور حول مدينتهم القديمة بني من الطين لحماية أنفسهم وأرضهم وأموالهم وكان ذلك في عام ١٧٦٠ (السور الأول) وقد جعلوا لذلك السور ست بوابات (دروازات) وكان كافيا آنذاك لتأمين حماية المدينة .

٥- من الأدلة كذلك أن الكويت كانت ملجأ للثائرين على السلطات العثمانية في بغداد ، ذلك أنه لم يكن هناك ثمة تناقض بين ماكان يقبله الكويتيون أوغيرهم تجاه الدولة العثمانية وبين الإختلاف مع أى والي أوحاكم من أولئك الذين تنصبهم الدولة . وتتعدد الأمثلة في هذا المجال .

ففي عام ١٧٨٧ لجأ كل من الشيخ ثويني شيخ المنتفق ومصطفي أغا متصرف البصرة الى الشيخ عبدالله الصباح حاكم الكويت (١٧٦٢ - ١٨١٥) ، وكان ذلك على أثر تمردهما ضد سليمان باشا والي بغداد المملوكي ، الذي جهز قوة كبيرة سيّرها الى البصرة للقضاء على تلك الحركة . وفي الطريق من بغداد الى البصرة اشتبكت قوات الباشا مع قبائل المنتفق التي كان يقودها الشيخ ثويني وهزمتها . وحينذاك أيقن مصطفي أغا أنه لاقدرة له على مواجهة القوة العثمانية ، فترك البصرة هاربا الي الكويت مع الشيخ ثويني مستجيرين بحاكمها الشيخ عبدالله .

ويهمنا في هذه الحادثة أن شيخ الكويت رفض تسليم من لجئوا إليه والى بغداد لعقابهم . وقد حاول سليمان باشا الإستعانة بالمستر صموئيل مانيستي Manisty المسئول عن الوكالة التجارية البريطانيةفي البصرة لمساعدته في الحملة التي كان يعتزم القيام بها ضد شيخ الكويت . غير أن العلاقات الودية التي كانت قائمة بين الشيخ عبدالله حاكم الكويت وبين المسئولين في وكالة البصرة كانت سبباً في أن يبادر المستر مانيستي بتوجيه رسالة إلى الشيخ عبدالله يخبره فيها أن الوالي ينوي الهجوم على الكويت إذا رفض تسليم اللاجئين . وقد أجاب الشيخ عبدالله على تلك الرسالة بأنه يدين للمستر مانيستي وقدر هذه المعلومات ، وأنه على الرغم من أنه لايستفيد

شخصيا من وجود مصطفي آغا متصرف البصرة في الكويت إلاّ أنه مضطر لعدم تسليم اللاجئين لأن ذلك لايتفق مع التقاليد العربية التي تلزم حمايته لأى إنسان يستجير به ، بل أن من العار التخلي عنه أوتسليمه الى اعدائه . ولا داعي للباشا أن يتخوف من أن يشن اللاجئين هجوما على البصرة طالما هم في أرض الكويت ومتمتعين بحمايته . وانه (اى الشيخ عبدالله) مستعد لقتال الباشا في سبيل حماية ضيوفه إذا لم يكن هناك سبيل آخر غير الحرب .

وقد انتهت هذه الأزمة التي عكست سيادة الكويت على أراضيها حين أوعز شيخ الكويت الي متصرف البصرة واتباعه بالرحيل الى نجد بالأموال التي نقلوها من البصرة برفقة قافلة كانت متأهبة للسفر الي هناك .

ولم تكن هذه الحادثة الأولى من نوعها بل أن حوادث اللجوء الي الكويت قد تكررت ونذكر منها فقط لجوء أحد شيوخ بني كعب في اقليم عربستان الي الكويت قبل احتلال العثمانيين لمدينة المحمرة (خورا مشهر) في عام ١٨٣٧ .

ويؤكد عدم امتثال شيخ الكويت لرغبة ولاة بغداد على طبيعة هذا المفهوم الذي ساد لدى هؤلاء حول طبيعة علاقتهم بدولة الخلافة . انها مجرد علاقة دينية لاتمس مصالحهم ولا استقلاليتهم ولا يترتب على هذه العلاقة الدينية أية حقوق سياسية لولاة الدولة في العراق على الكويت .

٦- دليل آخر على عدم التبعية والاستقلال عن الدولة العثمانية يتمثل في أن المفهوم الكويتي للعلاقة مع دولة الخلافة الاسلامية لم يمتد فقط الى عدم الولاء لباشوات الدولة في الولايات العراقية ، وانما امتد الى رفض أية وصاية من جانب الدولة أوممثليها على علاقات الكويت الخارجية ، وقد تجلي ذلك واضحا من خلال حادثة انتقال الوكالة البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة الى الكويت . وقد ذكرت المصادر البريطانيه أن ذلك الانتقال قد تم بعد أن اتخذ المستر مانيستي ومساعداه هارفورد جونز Jones وجونز رينو Reinaud قرارا بنقل الوكالة من البصرة الى الكويت حيث ظلت هناك خلال الفترة من ١٧٩٣ الي ١٧٩٥ وكان ذلك على أثر خلاف وقع بينهم وبين السلطات العثمانية.. ويدل ذلك الحادث على أن الكويتيين لم يعولوا في أى وقت على السيادة العثمانية على بلادهم . وهو أمر تكرر في مناسبات

عديدة أخرى في الفترة بين عامى ٨٢١ او ١٨٢٣ (١)

٧- ومن أدلة عدم التبعية كذلك قيام الكويت بفرض رسوم جمركية على البضائع العثمانية قدرها ٥٪ . فهل من المعقول أن تفرض الكويت مثل هذه الرسوم وهي تابعة لنفس الدولة التي تتّبعها هذه البضائع . أوبمعنى آخر هل يستطيع اقليم تابع لدولة أن يفرض رسوما على بضائع لدولة هو خاضع لها ؟ من المفترض أن تسري فيه القوانين والنظم والتشريعات التي تسري في الدولة الأم .

٨- لم يكترث الشيخ مبارك الصباح بلقب قائمام عثماني الذي انعمته عليه السلطات التركية وظل محتفظا بإسمه كشيخ للكويت ، كما احتفظ للكويت بكيانها واستقلالها . وقد رفض كافة الاستفزازات والتدخلات العثمانية التي كانت تحدث أحيانا لمحاولة فرض السيطرة ومد النفوذ إلى الكويت . وعندما تأزمت العلاقة بين مبارك الصباح والدولة العثمانية على أثر تلك الإستفزازات لم يكن من مفر للحفاظ على سيادة واستقلال وكيان الكويت من الطلب من بريطانيا لتوقيع اتفاقية حماية تضمن للبلاد كيانها وشخصيتها في ظل حكم الصباح (٢)

مما سبق يتضح استقلالية الكويت وعدم تبعيتها للدولة العثمانية وهو الإجابة على السؤال الأول الذي يتساءل (هل كانت الكويت تابعة في يوم من الأيام للدولة العثمانية ؟) .

أما الإجابة عن السؤال الثاني الذي يقول :

(هل ورثت العراق الدولة العثمانية حتى تطالب بالكويت) .

---

(١) المزيد من التفاصيل في هذا المجال انظر لوريمردليل الخليج ج ٣ ص ١٤-١٥او الاصل الانجليزي

Lorimer G.G. Gazetteerof the persian Gulf oman and central Arabia.culcutta (1915)

(٢) احمد عبد الرحيم مصطفي وأخرون . خرافة الحقوق التاريخية للعراق في الكويت مرجع سابق ص ٢٩

فإنها تكمن فيما يلي :

الدولة العثمانية هزمت في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ ، وتم تقسيم أراضيها حسب اتفاقية لوزان الي مناطق نفوذ اجنبية (بريطانية فرنسيةبالدرجة الاولى)

والدولة العثمانية لم تورث غيرها لأنها دولة مهزومة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن العراق لم يظهر ككيان سياسي أو وحدة سياسية إلا في عام ١٩٢٢ حيث أنه لم يكن موجودا على المسرح السياسي . وما يسمى أرض العراق اليوم كان موزعا (كما سبقت الإشارة) بين ثلاث ولايات هى الموصل وبغداد والبصرة عند هزيمة الدولة العثمانية فكيف يرث من كان مجهولاً ؟ .[١]

وردًا على الإدعاءات العراقيه بأن للعراق حقوقا تاريخية في الكويت ، يمكن القول أن العراق تناقض نفسها إذ كثيراً ما إعترفت بالكويت كياناً وهوية وشخصية في أكثر من مناسبة ومن خلال أكثر من اتفاقية ومعاهدة . فعلى سبيل المثال اعترفت العراق بالكويت وبحدودها في عام ١٩٣٢ من خلال مراسلات رئيس وزرائها نوري السعيد الى الشيخ أحمد الجابر عن طريق المعتمد البريطاني في الكويت وقتذاك . وكان ذلك اعترافا واضحا من جانب العراق (ويعد التعبير الصادر عن رئيس الحكومة ملزما له حيث أن له وفقا للقانون الدولي أن يعبر عن إرادة الدولة) بالكيان المتميز للكويت . وهذا الاعتراف بالكيان من جانب العراق يؤكده معظم الخلافات التي ثارت بين البلدين في مرحلة ما قبل استقلال الكويت في عام ١٩٦١ . كانت خلافات بشأن الحدود ولم تكن خلافات بشأن وجود الكويت ذاته [٢]

بل أن مايلفت الإنتباه أن الفترة السابقة مباشرة على إعلان استقلال الكويت قد شهدت العديد من المراسلات الصادرة عن المسئولين العراقيين ، والتي تنطوي على الإعتراف بذاتيّة الكويت ككيان مستقل عن العراق . ومن ذلك على سبيل المثال رسالة مؤرخة في ١٩٥٨/١٠/٥ أى بعد قيام ثورة العراق في عام ١٩٥٨ بشهور قليلة ، تحمل توقيع عبدالكريم قاسم رئيس وزراء العراق

---

(١) المركز الاسلامي الكويتي بالقاهرة، «الكويت حقيقة تاريخية وسياسية» ردا على أباطيل صدام، القاهرة ١٩٩٠. ص ١١ – ٢٧.

(٢) الكويت وجودا وحدودا مرجع سابق ص ١٠٤.

آنذاك يخاطب فيها أمير الكويت شاكراً العواطف الأخوية والمشاعر الطيبة التي عبرت عنها الرسائل وزيارة الوفود الكويتية للعراق . ويختم الرسالة بقوله :

وما رائد العراق مع شقيقتة الكويت إلا تعزيز الأخوة والتعاون أما وزير خارجية العراق فقد كتب مخاطبا أمير الكويت في ٢٩ ديسمبر عام ١٩٥٨ :

« لي عظيم الشرف أن أنهي لسموكم الكريم أنه بالنظر لرغبة الجمهورية العراقية في توثيق أواصر المودة والتعاون مع شقيقاتها من الدول العربية لاسيما المجاورة منها ، فإنها تعتقد بأن من أول واجباتها التعاون مع الجارة العزيزة الكويت ، وإقامة العلاقات معها على أساس جديد من الصداقة الخالصة والعلاقة المتكافئة . وترى الحكومة العراقية أن أمثل طريق لتحقيق ذلك في الوقت الحاضر هو فتح قنصلية أوممثلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت لتقوم برعاية مصالح العراقيين فيها من جهة ، وتكون حلقة الإتصال بين **القطرين الشقيقين** من جهة أخري »

ولئن كانت عبارات الرسالة في غني عن أى بيان في مجال كونها قاطعة في تقرير الإعتراف العراقي بالكويت ، فإن من المتعين التذكير بأن وزير الخارجية العراقي هو أحد أعضاء الحكومة في مجال التعبير عن إرادة دولته على صعيد العلاقات الدولية ، وما يصدر عنه من تعبير يعد ملزما لدولته ولا يجوز لها النكوص عنه . وهو الامر الذى أكدته المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى النزاع بين النرويج والدنمارك على السيادة على جزر جرنيلاند الشرقية . حيث ذهبت المحكمة الى تقرير أن النرويج تلتزم بالتصريح الشفوي الذي صدر عن (أهلن) Ahlen وزير خارجيتها سلم فيه بسيادة الدانمرك على تلك الجزر .

وإذا كنا لانستطيع أن نتتبع كل ما صدر عن العراق من وقائع لاتعد ولا تحصى تؤكد اعتراف العراق بالكويت قبل الاستقلال وبعده ، نورد اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة عقب سقوط حكم قاسم وذلك فى اتفاقيه عام ١٩٦٣ والتى تنص على ما يلى :-[1]

---

(١) الكويت وجودا وحدودا ص ، ١٠٢

١- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على أراضيها بحدودها الموضحة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذي وافق على مضمونة حاكم الكويت الشيخ احمد الجابر بكتابة المؤرخ في ١٠ / ٨ / ١٩٣٢ .

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين .

٣- تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافى وتجارى واقتصادي بين البلدين

٤- تحقيقا لذلك كله يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين على مستوى السفراء .

وكذلك يمكننا التوقف عند الرسالتين اللتين بعث بهما طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى الى السيد الشاذلى القليبى أمين عام الجامعة العربية السابق فى يوليو ١٩٩٠ ، واللتين فجرتا الأزمة حيث تم توجيههما فى اطار التخطيط العراقى لغزو الكويت واحتلال اراضيها . فان الملاحظ أن وزير الخارجيه العراقى قد تحدث فى عدد كثير من المرات عن دولة الكويت وحكومة الكويت والمسئولين الكويتيين ، فكيف للعراق أن يدعى أن الكويت جزء منه ، أو أنه لا يعترف باستقلال الكويت كدوله ذات سيادة .

إن جوهر الخلاف بين العراق والكويت لم يكن بأى حال من الاحوال حول وجود الكويت ككيان مستقل ودولة ذات سيادة ، ولكنه كان نزاعا حول الحدود أو أجزاء منها ونتوقف عند عبارة وردت فى خطاب طارق عزيز الاول الى أمين عام جامعة الدول العربية فى يوليو ١٩٩٠ حيث يقول :

" من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التى فرضها على الأمة العربية ، هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت بشأن تحديد الحدود . ولم تفلح الاتصالات التى جرت خلال الستينات والسبعينات فى الوصول الى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وايران " .

فليس هناك ما هو أقطع فى دلالته الزاما للعراق من تعبير بقلم وزير خارجيته بأن النزاع بين الدولتين هو نزاع على جانب من الحدود بينهما ، إنه ليس مجال نزاع على الوجود (اى وجود دولة الكويت) كدولة مستقلة ذات سيادة ، واذا كان وزير خارجية العراق قد الح فى خطابه المشار اليه الى امين عام جامعة الدول العربية السابق الى مسأله الوحدة العربية بين كافة الاقطار

العربية . فهل يملك العراق فرض الوحدة العربية بحد السيف ؟.

وقبل ان نختم الحديث عن هذا المبرر الواهى والمتمثل فى الادعاء بأن هناك حقوق تاريخية للعراق فى الكويت ، لنا أن نتصور مدى الفوضى السياسية التى ستسود العالم لو أن مثل هذا المبدأ قد تم الأخذ به وتطبيقه ويمكن القول أن أكثر المتضررين لو ساد هذا المفهوم هو العراق نفسه . فالعراق أصلا (على عكس الكويت) ما هو الا ولايات عثمانية تم توحيدها فى أعقاب هزيمة الدوله العثمانية فى الحرب العالمية الاولى ، ومعنى ذلك - وفقا لهذا المفهوم أن لتركيا وهى وريثه الدولة العثمانية أن تطالب بكل أراضي العراق ، ولايران أيضا الحق ان تطالب باراضى العراق بإعتبار ان أرض العراق كانت يوما تشكل جزءا من أراضى الدوله الفارسية وان ايران هى الوريث الشرعي لها .

وطبقا لهذا المفهوم فإن لتركيا الحق فى المطالبة بكل أراضى الوطن العربى التى كانت خاضعة للنفوذ العثمانى ، بل أن للدول الاستعمارية التى تشكل الاستعمار التقليدى كانجلترا وفرنسا وغيرها أن تطالبا بمستعمراتهما السابقة التى حصلت على الاستقلال . ويمكن لمصر أن تطالب بالسودان على اعتبار أن ملك مصر السابق كان ملكا على مصر والسودان .

إن هذا المفهوم لايتمشى مطلقا مع روح العصر وما يعيشه العالم اليوم من عهد للوفاق والاتفاق والسلام الدولى بعيدا عن التوترات والحروب التقليدية والباردة . وعليه فإن الدول الاوروبية قد اقرت حدودها مع بعضها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولاعودة الى إثارة مشاكل الحدود ثانية . وكذلك فعلت دول منظمة الوحدة الافريقية التى ارتضت تقسيمات الحدود فيما بينها علما بأن هذه الحدود قد وضعها الاستعمار قبل ان يرحل عن القاره .

وإذا كانت العراق تتحجج بأن الحدود بينها وبين الكويت كانت من صنع الاستعمار فنحن نتساءل من رسم حدود العراق مع جيرانها (ايران ، تركيا ، الاردن ، سوريا ، السعودية) اليس هو الاستعمار ؟

ثانيا : مبرر سرقة النفط العراقي من آبار الرميلة :ـ

فى سلسلة المبررات الواهية المضحكة جاء هذا المبرر ، ومؤداه أن الكويت استغلت فرصة انشغال العراق فى حربها مع ايران وسرقت نفط حقل الرميلة العراقى طوال مدة الحرب فهى بالتالى تطالب بالتعويضات الكافية ، وحقيقة

الأمر أن هناك آبار حدوديه بين العراق والكويت تقع عند حدود البلدين بشكل متجاور تسمى فى العراق الرميلة وتسمى في الكويت الرتقة . وبئر الرميلة العراقى لا ينتج سوى ١٠ر٠٠٠ برميل من النفط يوميا .

وتحدد الاتفاقيات الدولية طريقة استغلال الحقول الحدودية وتضمن القوانين الدولية حقوق الدول فى مثل هذه الاوضاع . ويسمح القانون الدولى باستغلال الحقول النفطية الحدودية المشتركة بشرط التراجع مسافة كيلومتر واحد من الحدود . واحتراما لهذا القانون فإن الكويت تستغل حقل الرتقة الحدودى بعد أن تراجعت لمسافة كيلو مترين اثنين وليس كيلومتر واحد ليصبح وضعها قانونيا .هذا من جهة ومن جهة ثانية فإنه من المعروف أن الكويت والسعودية كانتا تمنحان العراق طوال حربه مع ايران ما مقداره ٣٠٠ر٠٠٠ برميل من النفط يوميا تأتى ٢٥٠ر٠٠٠ برميل من حقل الخفجي السعودى الكويتى المشترك و٥٠ر٠٠٠ من آبار سعودية أخرى ومعنى ذلك ان الكويت كانت تقدم يوميا ١٢٥ر٠٠ برميل من النفط للعراق طوال فترة الحرب فهل يمكن أن تسرق الكويت ١٠ر٠٠٠ برميل من النفط من العراق ثم تقدم له يوميا ١٢٥ر٠٠٠ برميل فى اليوم ؟ كما يمكن القول فى هذا المجال أن الطبقات الحاملة للنفط فى كل من البئرين مختلفتين من الناحية الجيولوجية [1]

ويتضح من ذلك بالطبع سخف هذا الادعاء من خلال طمس الحقائق وتزوير الواقع .

ثالثا : مبرر عدم الالتزام بأسعار النفط وتجاوز حصص الانتاج :-

يشهد العالم للكويت التزامها الدائم بأسعار النفط المعلنة عالميا من خلال منظمة الاوبيك OPEC . حيث أن الكويت لم تقم فى أى وقت ببيع نفطها بأقل من الاسعار المحددة بقرار معين من قبل المنظمة . وليس للعراق أى دليل أو حجة يستطيع تقديمها لتدعيم هذا الادعاء .

أما فيما يتعلق بتجاوز الكويت (وكذلك دولة الامارات العربية المتحدة) لسقف حصص الانتاج فيمكن القول أن الكويت قد التزمت دائما بحصة الانتاج

---

(١) انظر في ذلك :

كونا، الرد على ادعاءت النظام العراقي، الكويت (١٩٩٢) ص ٩١،

Lauteracht E and others Kuwait crisis, Nasoc documrnts Cambridge (1991) p.37.

المقـررة لهـا وهـى ٥ر١ مليـون برمـيل يومـيـا قـبل الغـزو العـراقـى . بل أنـهـا وتطبيقا لسياسة ترشيد انتاج النفط كانت تنتج فى أحايين كثيرة أقل بكثير من هذا السقف حيث لم يتجاوز انتاجها نصف مليون برميل (أى أقل من الحصة المقررة لها بمليون برميل فى اليوم (١)

أما العراق فكانت تحاول دائما تجاوز الحصص المقررة لها ، ففى الوقت الذى قررت فيه الاوبيك حصة العراق بنحو ٢ مليون برميل يوميا فإنها كانت تطمح لانتاج أكثر من ٣ مليون برميل فى اليوم محاولة بذلك الوصول الى نفس حصة إيران بل أنها كانت تحاول مؤخراً الوصول إلى حصة السعودية التى تصل الى ٨ مليون برميل يوميا أى أنها تريد تجاوز الحصة المقررة له بثلاثة أضعاف فمن الذى تجاوز حصص الانتاج الكويت أم العراق ؟

رابعا: المبرر الخاص بمطالبة الكويت بتسديد القروض التى منحتها للعراق:-

ردد العراق ادعاء يشوه فيه صورة الكويت التى قدمت له القروض والمساعدات دون منّه . فقد ذكر النظام العراقى أن الكويت أحرجت العراق بالمطالبة بتسديد الديون المستحقة عليها فى وقت كانت فيه الخزانة العراقية تعانى من مصاعب بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية . وحقيقة الامر أن الكويت لم تطلب رد القروض ولكنها نصحت العراق بان تقوم بتسجيل هذه القروض دفتريًا بمعنى تسجيل قيمة هذه القروض مع حق الكويت لاسترجاعها وذلك لصالح العراق .

حيث أن العراق سيستفيد من ذلك عند المطالبة بالتعويضات أو فى حالة جدولة ديونها المستحقة للدول الاخرى .

خامسا: أكذوبه إعادة توزيع الثروة :-

استخدم العراق هذا المبرر لاستثارة شعور الفقراء العرب ضد عرب الخليج بأن من حق كل العرب التمتع بالثروة العربية فى كل مكان . وهناك العديد من

(١) تقرر الاوبيك حصص الانتاج وتحددها طبقا لمعاير معينه بحيث تتناسب مع :

١ – مساحة البلد وعدد سكانها، ٢ – طاقة الانتاج ومدي القدرة اليومية ومقدار الاحتياطي، ٣ – مدي الحاجة للسيولة النقدية في ضوء برامج التنمية في البلاد، ٤ – مدي احتياج السوق العالمية، ٥ – ظروف اخري خاصة بكل بلد.

النقاط التى يستلزم مناقشتها للرد على العراق فيما يتعلق بهذا المبرر على النحو التالى :-[1]

أولا : من المعروف أن العراق أغنى من الكويت بثروته النفطية وأنه أغنى من كثير من الدول العربيه نظرا لانه يمتلك النفط والامكانات الزراعية بوجود نهرين من أكبر أنهار قارة آسيا ولديه كذلك ثروة حيوانية وثروات طبيعية اخرى علاوة على الامكانات السياحية التى لو طورت لاصبحت تمثل دخلا ملحوظا للعراق ، لو ان هذا البلد اهتم بالتنمية وأوصد باب الحروب والمشاكل وإثارة القلاقل . ونشير الى أن أحد الاقتصاديين الاجانب قد ذكر فى إحدى المرات أن هناك بلدان فى العالم العربى يستطيعان عن طريق تطوير امكاناتهما الزراعية أن يسدا حاجة سكان آسيا وأفريقيا ، لو أن برامج للتنمية الزراعية المتطورة قد نفذت فيهما ، اما البلد الأول فهو العراق والثانى هو السودان .

وما دام العراق غنياً الى هذا الحد فلماذا لم يساعد فقراء العرب ؟ ، ولماذا لم يقم بتوزيع ثروته بشكل عادل على الدول العربية الفقيرة . ونذكر في هذا المجال أن العراق لم يهتم بإنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية العربية بشكل جدى إلا فى عام ١٩٧٦ فى حين أن الكويت قد أنشأت هذا الصندوق في ٣١ ديسمبر عام ١٩٦١ ، وقامت من خلاله بتقديم القروض للعديد من الدول العربية لتنفيذ العديد من مشروعات التنمية فيها ولم ينحصر نشاط الصندوق الكويتي فيما بعد بالإطار الجغرافي العربي بل امتد الى دول العالم لاسيما في البلاد النامية . وإليك جدول يعكس التوزيع الجغرافي للقروض بملايين الدنانير الكويتية في الفترة من ١٩٦٣ حتى يناير ١٩٨٦ حسب مجموعات الدول المقترضة .[2]

---

(١) الكويت وجودا، مرتجع سابق ص ٢٨ - ٢٩,

(٢) د. غانم سلطان، جوانب من شخصية الكويت، دراسة في الموقع والاهمية الاقتصادية والدور السياسي «مؤسسة على الصباح للنشر والتوزيع، الكويت (١٩٩٠) ص ١٤٢,

(جدول رقم ١)

مجموعة الدول	جملة القروض	النسبة المئوية
الدول العربية	٦٩٩,٤	٥٠,٥٪
الدول الإفريقية	٢٥٢,٦٠	١٨,٢٪
الدول الاسيوية	٤١٧,٥٢	٣٠,٢٠٪
دول أخرى	١٤,٧٥	١,١٪
جملة القروض	١,٣٨٤,٥١	١٠٠٪

(١) مصدر الجدول د. غانم سلطان ، « جوانب من شخصية الكويت ، دراسة في الموقع والأهمية الاقتصادية والدور السياسي » مؤسسة على الصباح للنشر والتوزيع الكويت ١٩٩٠ ص ١٤٤

وفيما يلي جدول آخر يوضح التوزيع الجغرافي لاجمالي قروض الصندوق الكويتي حسب الدول المستفيدة حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٣.

(جدول رقم ٢)

التوزيع الجغرافي لاجمالي قروض الصندوق حسب الدول المستفيدة حتى ١٩٩٣/٦/٣٠م

الرقم	الدولة	عدد القروض	قيمة القروض(د.ك)
	الدول العربية		
١	البحرين	٧	٣٠ ٩٥٩ ٤٥٠
٢	الجزائر	٣	١٨ ٩٩٨ ٣٧١
٣	السودان	١٨	٩١ ٥١٠ ١٦٦
٤	الصومال	٤	٣٠ ٠٤٤ ٣٨٥
٥	العراق	٢	٦ ٢٨٥ ٥٢٣
٦	المغرب	١٦	١١٣ ٥٤٤ ٥١٤
٧	اليمن	٣١	٨٩ ٧٨٦ ٦١٩
٨	الأردن	٢٢	١٢٤ ٦١٩ ٠٩٠
٩	تونس	٢٧	١٢٧ ٢١٠ ٤٠١
١٠	جيبوتي	٦	١٥ ٠٣٩ ٥٦٣
١١	سوريا	١٥	١٦٧ ٧٨٨ ١٦٢
١٢	عمان	١١	٥٤ ١٧٢ ٨٢٠
١٣	لبنان	٥	٢٨ ٠٦٥ ٤٤٧
١٤	مصر	١٧	١٨٨ ٣٠٨ ٣٥٤
١٥	موريتانيا	١١	٥٠ ٠٦٩ ٥٥٠
	جملة الدول العربية	١٩٥	١١٣٦ ٥٠٢ ٥٠٥
	دول غرب افريقيا	٥٩	١٩٤ ٥٤٣ ١٨٢
	دول وسط وجنوبوشرق أسيا	٦٢	١٥٥ ٠٩١ ٢٢٣
	دول شرق وجنوب اسيا والمحيطالهندي	٨٦	٤٧٢ ٠٤٦ ٢٨٠
	دول وسط اسيا واوروبا	٢١	٩٢ ٩٣١ ٢٢٩
	دول أمريكا اللاتينية	٥	١٧ ٣٥٠ ٠٠٠
	المجموع الكلي	٤٢٨	٢٠٦٨ ٤٦٤ ٤٢٩

المصدر : الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، التقرير السنوي الحادي والثلاثين ١٩٩٣/١٩٩٢ ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٢

وفى الوقت الذى لم يتوقف فيه نشاط الصندوق الكويتى للتنمية عن مساعدة الاشقاء العرب والاصدقاء فى العالم النامى (تحقيقا لمبدأ استفاده اكبر قطاع من العرب والمحتاجين من ثروة الكويت) نجد أن الصندوق العراقى للتنمية قد توقف عن نشاطه المحدود فى الاعانات منذ بداية الثمانينات . ،اصبح الجهة التى تنظم عملية الاقتراض من الخارج لصالح الحكومة العراقية لانفاق هذه الملايين فى شراء أسلحة الدمار الشامل وتضخيم قدرات الجيش العراقى لخلق المشاكل وشن الحروب بدلا من انفاقها فى تنمية القدرات الاقتصادية العراقية لصالح الشعب العراقى .

وتجدر الاشارة الى أن صناديق للتنمية الاقتصادية قد انشئت فى سائر دول الخليج العربية بما فيها السعودية لمساعدة الدول العربية الأقل نموا حيث أسهمت هذه المساعدات التى جاءت على شكل قروض ميسره ولاجال طويلة فى تنمية العديد من البلدان العربية عن طريق القيام بتنفيذ مشروعات زراعية وصناعية وأخرى فى مجال الكهرباء والنقل والاتصالات والطرق وغيرها . وفيما يلى جدول بالعمليات التمويلية السنوية لمؤسسات التنمية العربية للدول النامية بما فى ذلك الدول العربيه[1] انظر الجدول رقم – ٣ –

(١) الصندوق العربي، أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية، خلاصة العمليات التمويلية، مارس ١٩٩٠، ص ١٩٨.

جدول رقم (٣)

العمليات التمويلية السنوية لمؤسسات التنمية العربية إلى الدول النامية (بما فيها الدول العربية)

القيم بملايين الدولارات الامريكية

١٩٦٢ – ١٩٨٩

السنوات	مؤسسات التنمية العربية								
	البنك الاسلامى	صندوق أبو ظبى	صندوق الأوبك	الصندوق السعودى	الصندوق العراقى	الصندوق العربى	الصندوق الكويتى	المصرف العربى	احمالي القروض السنوية
الاجمالى	٧٢٨٦,٧	١١٩٨,٦	٢٣٧٥,٥	٥٧٤١,١	١٧٣٣,٠	٣٨٦٦,٧	٥٩٥٣,٩	٨٩٢,٦	٢٩.٤٧.٨
١٩٧٣	—	—	—	—	—	—	٣٤٢,٩	—	٣٤٢,٩
٤٧٧٤	—	٦٤,٣	—	—	٣٠,٠	١١٤,٩	١٣٨,٩	—	٣٤٨,١
١٩٧٥	—	٤٤,٢	—	٢٨٢,٨	—	١٩٣,٤	٣٢٧,١	—	٨٤٧,٥
١٩٧٦	—	١٦٣,٧	٤٢,٧	٤٣٢;٦	٣٣١,٦	٣١٨,٧	٧٩,٤	١٣٨٣,٧	- -
١٩٧٧	١٩,٣	١٣٨,٨	٢٤٣,	٧٧٠,٤	٢٦,١	٣٦٢,٦	٤١١,٠	٧٧,٠	٢١٤٨,١
١٩٧٨	١٨٨,٧	٢١٥,٩	١٥٥..	٥٦١,٧	١٠١,٢	—	٢٠٠,٢	٦٦,٩	١٤٨٩,٦
١٩٧٩	٤٩٨,٧	١٤٥,١	٢١٢,٨	٤٤٧,٠	٤٠٦,٣	٧٠,٢	٣٥٣,٧	٢٠,٢	٢١٥٤,١
١٩٨٠	٤٧٥,٤	١٠٠,٦	٢٥٠,٨	٣٣١,٩	٧٤٣,٣	١١١,٧	٢٦٨,٧	٨١,٠	٢٣٦٣,٣
١٩٨١	٦٤٩,١	٦٩;٩	٤٠٠,٩	٣٤٨,٦	٣٧٣,٣	١٤٨,٤	٧٤١,٤	٦٩,٧	٢٨٠١,٢
١٩٨٢	٥١٩,٨	٦٥,٧	٣٢٣,٧	٦١١,٣	٣٧,٧	٢٣٢,٨	٧٦٣,١	٨٠,٠	٢٦٣٤,١
١٩٨٣	٥٧١,٢	٢٥,٨	٢١٢,٩	٣٧٢,٣	—	٣٠٩,٧	٣٩٠,٠	٦٧,٢	١٩٤٨,٩
١٩٨٤	٨٣٦,٦	٢٨,٦	٩٤,٤	٣٥١,٧	—	٢٨٣,٤	٢٥٢,٦	٦٨,٣	١٩١٥,٤
١٩٨٥	٦٧١,٩	١٦,٩	٥١,٢	٣٧٢,١	—	١٧٣,٦	٢١٣,٩	٧١,٣	١٥٧٣,٦
١٩٨٦	٧٢٤,٤	١٥,١	٨٧,٧	٣٠٩,٥	—	٣٦١,٢	٣١٧,٥	٦٢,٣	١٨٧٨,١
١٩٨٧	٧٠٨,٥	-	١٠١,٥	٢٧٠,٢	—	٢٤١,١	٣٠٤,٠	٢٩,٥	١٦٥٤,٦
١٩٨٨	٦٢٥,٣	١٨,١	١٠٤,١	٦٤,٥	—	٤٠٣,٣	٢٧٦,٨	٥١,٣	١٥٤٤,٢
١٩٨٩	٦٩٧,٣	٨٥,٩	٩٤,٣	٢١٥,٠	—	٥٢٦,١	٣٣٣,٧	٦٨,٥	٢٠٢٠,٧

× فقط الصندوق الكويتى بدأ فى عام ١٩٦٢ وباقى المؤسسات كما هو مبين فى الجدول.

– للإشارة إلى حالة العدم.

المصدر : الصندوق العربى – أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية ، خلاصة العمليات التمويلية ، إصدار مارس ١٩٩٠ ، وبيانات من وزارة المالية والأقتصاد الوطنى بالمملكة العربية السعودية

ويمكن القول ردا على اعادءات العراق باعادة توزيع ثروة العرب بأن ثروات الشعوب هى ملك لهذه الشعوب منحها الله لها ، والله يمنح الرزق لكل شعب بقدر ولا مانع ان تقوم هذه الشعوب بمساعدة الغير مما من الله عليها من نعم فى اطار تبادل المنافع وتقوية العلاقات وتحقيق المصالح المشتركة ، وهو ما قامت به الكويت ودول الخليج بالفعل .

ولم يرد من خلال التاريخ ان إعادة توزيع الثروات تتم عن طريق غزو مسلح وسطو منظم وسرقة ونهب ثروات الشعوب الاخرى . وختاما نذكر فى مجال هذا الادعاء أن حزب البعث معروف بتسلطه وسرقته لاموال العراق حتى أن

الكثيرين من رموز الحزب يمتلكون أرصدة فى البنوك الاوروبية وأسهما فى كبريات الشركات العالمية فهل يحق لمثل هؤلاء المطالبة بتحقيق عدالة توزيع الثروه لفقراء العرب ؟ هل مثل هؤلاء يمكن أن يدافعوا عن فقراء العرب ؟ وان كان ذلك صحيحا فان الأجدر بهم ان يضعوا حدا لمشكلات فقراء العراق من مال العراق الذى أهدر فى انفاق لاطائل من ورائه .

سادسا: مبرر قيام ثورة فى الكويت:-

بالفعل كان هذا المبرر مثيرا لسخرية الكثيرين فى العالم . فلماذا تقوم ثورة فى الكويت ؟ إن العالم العربى فى تاريخه المعاصر لم يعرف بلدا نعم بالأمن من والاستقرار السياسى مثل الكويت فمن المعروف أن هذا البلد قد استن مبدأ الشورى منذ قيامه ككيان سياسى ثم تطورت أشكال الديموقراطية حتى وصلت الى التمثيل النيابى فى بداية الستينات ، والمواطن الكويتى ينعم بثرواته والعديد من المميزات والحقوق التى توفرها له الدولة ، ويكفى القول أن معدل دخل الفرد فى الكويت يعتبر من أعلى معدلات الدخل فى العالم ، إذاً ما هو مبرر قيام ثورة فى الكويت طالما ان المواطن تتحقق له حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية ؟ على عكس المواطن العراقى الذى لاتتوفر له أدنى الحقوق فى بلده فى المجالات سابقة الذكر ، ويكفى القول أنه يعيش وسط جو من الارهاب الفكرى والاضطهاد السياسى والشح الاقتصادى وعدم المساواه فى المجال الاجتماعى فى بلد يعتبر من أغنى بلاد العالم قياسا بتعدد امكاناته الاقتصاديه(١)

ثم لو كانت فى الكويت ثورة فإن أول من يجب ان يناصرها ويرحب بالغزو

(١) للاستزادة من دراسة موضوع المبررات الواهية يمكن الرجوع الى مصادر عديدة نذكر منها على سبيل المثال : -

- عيد مسعود الجهني «زلزال الخليج نظرة تأمل «القاهرة (١٩٩٢) ص ٢٣ - ٥٧

- على منير « بركان عام ٩٠ الطبعة الاولى » القاهرة ١٩٩٠ ص ٥٥- ١١٠.

العراقى هى المعارضة الكويتية فهل اتخذت المعارضة هذه الخطوة ؟
إن الموقف الشريف للمعارضة قد شجب الاعتداء وادان الغزو ورفض التعاون مع سلطات الاحتلال رغم التهديد والوعيد و طالبوا بالانسحاب وعودة الشرعية كل ذلك يوضح مدى زيف هذا الادعاء.

سابعا: مبررات أخرى

فى إحدى المقابلات التليفزيونية (١) ضمن برنامج لاستطلاع رأى المعارضة العراقية ذكر زعيم كردى أنه كان فى جلسة مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي فسأله عن مبرر غزو الكويت فرد عليه عزيز بأن هناك مبرران الاول افلاس الخزينة العراقية وحاجة العراق الى الاموال بعد الخروج من الحرب مع ايران عام ١٩٨٨ لاعادة البناء خاصة وأن الكويت تمتلك أرصدة ضخمة فى الداخل والخارج أما المبرر الثانى فهو أن العراق قد تناهى الى اسماعه أن المخابرات الامريكية تدبر خطة لاغتيال صدام حسين فسارعت العراق باحتلال الكويت ليكون موضوعا للمساومه بأن تكف أمريكا عن تدبير خطط لاغتيال الرئيس العراقى مقابل الانسحاب من الكويت .

ونحن إذ كنا نستسيغ المبرر الاول فى الاستيلاء على ثروة الكويت وهو ما عرف عن العراق محاولات الابتزاز فى عهود سابقة وماظهر أيضا من ممارسات السرقة والنهب عند احتلال الكويت على المستويين الرسمى والشعبى فإن المبرر الثانى ، ليس له دليل واضح يمكن أن يدعمه .

ثامنا: شعارات زائفة أخرى نادى بها العراق اثناء الاحتلال:-

ردد العراق بعض الشعارات الزائفة عقب احتلاله للكويت للحصول على اصوات مؤيده لخطواته التوسعية ومن هذه الشعارات : -

١- أن طريق تحرير فلسطين يمر عبر الكويت ، وهو شعار زائف ينطوى على المغالطات ولكنه كان يهدف إلى كسب تأييد الفلسطينيين الذين يتعلقون حتى بوهم كاذب بعد أن يئسوا من الشعارات العربية فى استرجاع بلادهم(٢) ، بيد أن هذا الشعار لم يؤدى الغرض المطلوب ، خاصة أن مقولة طريق فلسطين يمر بالكويت هى مقولة تتنافى مع الحقائق والثوابت الجغرافية والاستراتيجية والعسكرية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن حزب البعث العراقى قد فقد مصداقيته منذ زمن بعيد ، ثم أن العراق وهو الذي يمتلك جيشا ضخما لم يسهم

---

(١) عرض المقابلة تليفزيون الكويت بعد اكثر من عام من التحرير مع الزعيم الكردي جلال الطالباني اثناء انعقاد مؤتمر المعارضة العراقية في فيينا

(٢) على منير مرجع سابق ص ٥٥

في يوم من الايام فى الجهد العسكرى العربى لتحرير فلسطين أو ردع اسرائيل وإنما استخدم فى تحقيق أهداف ومطالب النظام العراقى فى النظرة التوسعية واثارة المشاكل واختلاق الفتن والصراعات مع الجيران .

ب - إرتداء ثوب الاسلام والمناداه بشعار حشد طاقة العرب والمسلمين لطرد الكفار من الديار المقدسة في المملكة العربية السعودية ، وان الحرب فى حالة نشوبها ستكون حربا بين المسلمين والكفار (١)

وبالطبع فإن هذا الشعار جاء لدغدغه شعور المسلمين واستخدام الدين في غير محله وردا على ذلك يمكن أن نقول أن حزب البعث حزب علمانى لايؤمن بالاديان ولا يعير لها أي اهتمام . بل على العكس من ذلك فإن له مواقف ضد الدين وضد الاسلام نذكر منها الاتى :

١- بدلا من الايات القرآنية التى تزين جدران المساجد فإن حزب البعث استبدلها بشعارات الحزب التى ملأ بها جنبات المساجد .

٢- إن حزب البعث لا يعير اهتماما لمادة التربية الاسلامية وتدريسها فى المراحل الابتدائية والمتوسطة فى العراق ، حتى أن الصبيه لايحفظون قصار السور القرآنية لاداء فريضة الصلاة .

٣- إن أئمة المساجد فى الكويت قد ذاقوا الامرين من خلال الممارسات الوحشية العراقية إبان فترة الاحتلال ، وكان يطلب منهم أمور خارجة عن نطاق مهامهم .

٤- ان العراقيين قد منعوا أذان وصلاة الفجر اثناء احتلالهم الكويت .

وهل بعد ذلك يمكن أن نصدق غيرة حزب البعث على الاسلام .

ومن الامور التى كانت مثارا للسخرية رد نسب صدام الى النبى صلى الله عليه وسلم والى الصحابه الكرام ، وما ذلك بالطبع الا مسرحية كاذبة الهدف منها التقرب من الجماعات الاسلاميه التى صدق بعضها ، بسذاجة - هذا الشعار فى حين أن نسب صدام وأصله وطفولته وبيئته الاجتماعية معروفة وهى لاتمت بصلة بتاتا للصحابة .

---

(١) وزارة الاعلام السعودية، جريمة العصر، الرياض ١٩٩٠ ص ٣٣ - ٧٦ .

أما فيما يتعلق بوجود الجيوش الاجنبية على الارض المقدسة فهي أولا ، لم تطأ أقدامها أرض مكه أو المدينه ، وكانت تتواجد على الحدود الكويتية السعودية على بعد أكثر من الف كيلومتر من مواقع الارض المقدسه[1] ثم أن وجود هذه القوات سببها الاحتلال وغزو الكويت وتهديد السعودية ومنطقة الخليج ، ولقد جاءت لتحقيق هدف التحرير ، وبالفعل فقد غادرت أرض السعودية بعد انتهاء مهمتها بعد أن أنزلت هزيمة منكرة بالجيش العراقى .

الاسباب الحقيقية للغزو العراقي للكويت

اذا كان ما تم استعراضه فى الصفحات السابقة يمثل الافتراءات والادعاءات الباطلة والمبررات الواهية التى حاكها العراق واحدا تلو الاخر لتبرير الغزو فما هي اذا الاسباب الحقيقية ؟

للاجابة على هذا السؤال يمكن القول أن أسباب الغزو الحقيقية كثيرة متعددة بل معقدة ومركبة منها ما يندرج تحت مجموعة الاسباب السياسية ومنها ما يندرج تحت الاسباب الاقتصادية ومنها ما يمثل أسبابا اجتماعية تلتصق بشخصية رئيس النظام العراقى وهى شخصية شاذة دون شك ، وفيما يلى عرض موجز لبعض هذه الاسباب :

١- إفلاس الخزينة العراقية ، حيث أن العراق قد خرج من حربه مع إيران منهكا أقتصاديا ، من جراء الانفاق العسكرى ويكفى القول أن هذا الانفاق يشكل عبئا ضخما على الخزينه العراقية ففى الوقت الذى بلغ فيه معدل الميزانيه السنوية طيلة سنوات الحرب ٣٦٫٥ مليار دولار كان الانفاق العسكرى وحده يلتهم ١٢ مليار دولار من هذه الميزانيه ، ناهيك عن أن العمليات الحربية للجيش العراقى لاتنتهى فهى إما أن تمارس نشاطها داخل العراق لقمع الانتفاضات الشعبية فى الشمال أو الجنوب أو توجه قوتها نحو جيرانها كماحدث فى ايران وغزو الكويت مؤخرا .(٢)

ومما أدى الى إفلاس الخزينة العراقية تردى معدلات الانتاج العراقية سواء كان ذلك فى مجال الصناعة أو الزراعه أو الانشطة الاقتصادية المنتجه الاخرى .

(١) جريمة العصر، المرجع الساسبق ص ٣٥.
وأيضا، أيمن نور، اغتيال الكويت، القاهرة (١٩٩٠) ص ٩١.

(٢) محمد الهاشم، مرجع سابق ص ٢٣ – ٢٤ .

مما قلل مساهمتها فى الناتج الاجمالى للعراق ، ولا ننسى فى هذا المجال السرقات وتحويل الارصدة والاموال لحسابات خاصة في البنوك الاجنبية ، وقد تناولت التقارير الاجنبيه هذا الموضوع وأعلنت ان صدام وحده يمتلك ٦مليارات دولار فى بنوك اوروبا وان زوجته تعيش حياة البذخ ويكفى القول أنها فى احدى زيارتها لبعض الدول الاسيوية قبل الغزو انفقت ما مقداره أربعة ملايين دولار فى شراء بعض الاحتياجات الشخصية والمنزلية .

ومما يعزز الاعتقاد بأن الغزو قد جاء نتيجة لحاجة العراق الى الاموال لتعويض النقص فى الميزانية ما أفصح عنه طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى فى إحدى جلساته مع جلال الطالبانى أحد زعماء الاكراد الذى صرح بذلك فى مقابلة مع وفد تليفزيون الكويت الذى حضر مؤتمر المعارضة العراقية فى فينيا ، بأن من أسباب الغزو هو الحاجة للاموال ، وبما أن الكويت تمتلك أرصدة مالية ضخمة فى الداخل والخارج فان الغزو هو العلاج الاكيد للعلة التى تشتكى منها الخزينة العراقية .

٢- توجيه أنظار الشعب عن الوضع الاقتصادى الداخلى بعد الحرب ، وانشغاله واطلاق يده فى الكويت لتعويض حرمانه ، حتى لا يكون هناك تفكير فى ثورة أو انقلاب يستهدف تغيير السلطة والقضاء على الطاغية وحزبه ، وتشير التقارير الأجنبية أن قطاعات كبيرة من شعب العراق تعانى الفقر والمرض والحاجة وتتطلع الى يوم الخلاص ، حيث أن الحياة الهانئة لا يعيشها فى العراق الا المنتسبين الى حزب البعث والمنتفعين من السلطة ، أما البقية فحياتهم على الكفاف .

٣- تحقيق حلم قديم بلاستيلاء على الموانىء البحرية فى الكويت ، حيث أن عقدة العراق الاستراتيجية تكمن فى عدم وجود منافذ بحرية تمكن من إطلاله واسعة إو جبهه بحرية تتناسب مع طول حدوده البرية ومساحته ، فقد حرمته إيران من مناطق على شط العرب وأصبح البعد البحرى للعراق ضئيلا ومحدودا جدا (كما يدعى) لا يتناسب مع طموحاته التوسعية وتطلعاته على حساب الجيران .

وقد كانت هناك محاولات من العراق عبر فترات تاريخية مختلفة للاستيلاء على جزيرتى وربة وبوبيان تارة بالقوة وتارة عن طريق طلب استئجار جزيرة

بوبيان لمدة ٩٩ سنه ، وكانت الكويت فى كل مرة ترفض مثل هذه الطلبات ،

٤- محاولة السيطرة على الخليج بأكمله والانتفاع بثرواته النفطية وموارده الطبيعية وموقعه الطبيعى ، وكان ذلك مثار اهتمام الدول الكبرى التى أصرت على عدم تهيئة الفرصة للنظام العراقى لتحقيق هذا المأرب والسيطره على هذه المنطقة .

٥- التهديد بأن العراق يستطيع وبسهولة الوصول الى أى بلد فى الخليج ومن ثم تكون هذه الورقة محلا للاطماع والابتزاز والحصول على القروض والاموال متى أراد ذلك وبالحجم الذى يحدده .

٦- الحلم بتحقيق امبراطورية تتعدى حدود العراق لتلبية طموح الطاغية الذى فتن بجنون السلطة ومرض الاستيلاء على كل شىء .

٧- محاولة فرض واقع جديد مؤداه أن العراق هى أقوى الدول العربية ويجب أن تكون فى يدها زمام الامور . بل ان المستقبل العربى يجب أن يرسم ويخطط فى بغداد ويعانى صدام من عقدة قديمة هى زعامة مصر للأمة العربية بما لديها من ثقل بشري وبعد ثقافى وموقع يحتل قلب العالم العربي . بالاضافة الى تاريخ نضالى قومى .

٨- إن تأسيس جيش قوى وامتلاك ترسانة ضخمة تحتوى على الاسلحة الفتاكة والاسلحة التقليدية كان أمرا مغريا للقيام بهذا العمل الجنونى والمجازفة الخطيرة لتحقيق أحلام الطاغية وطموحاته ، وقد ظل رئيس النظام العراقى يبنى جيشه ويؤسسه حتى غدا في عدده يماثل جيوش الدول الكبرى . وإليك فيما يلى بيانا بحجم القوة العسكرية العراقية المعلنة (لا يتضمن أسلحة التدمير الشامل والاحتياطى) وذلك أثناء فترة الغزو .

البيان	العدد
وعاء التعبئة البشرية	١,٧ مليون جندى
الدبابات	٥٦٠٠ دبابة
عربات مدرعة	٨١٠٠ عربة مدرعة
مدفع هاو	٣٥٠٠ مدفعا
طائرات	٥٧٠ طائرة مقاتلة
سفن قتال	٥٠ سفينة

وهذا الجيش لوقارناه بجيش الكويت أو جيوش دول مجلس التعاون فإنه يتفوق عليها عددا وعدة مرات كثيرة جدا وسنتعرض لذلك فيما بعد .

٩- تحكم الجهل السياسى والاستراتيجى والعسكرى فى القيادة العراقية ، ويكفى أنها لم تحسب حساب القوة العالمية الهائلة المتمثلة فى جيوش التحالف ، كما أنها لم تكن فى مستوى التخطيط والتكتيك العسكرى الذى اتبع لتحرير الكويت . والغريب أن هذه القيادة لم تقدر البعد الاستراتيجى لمنطقة الخليج العربى وكيف تلتقى مصالح العالم فى هذه المنطقة ، ولا يقتصر الامر عند هذا الحد فالجهل يسرى أيضا فى مجال ادارة شئون البلاد . ففى الوقت الذى تمتلك فيه العراق امكانات اقتصادية ضخمة فإنها لم تحاول استثمار هذه الامكانات وفق خطط تنموية لخير وصالح الشعب العراقى بل غدت العراق اليوم واحدة من أفقر البلاد النامية فى العالم .

١٠- فقدان الضمير الانسانى ، وهذا ما يتضح من خلال سلوك وتصرفات رئيس النظام العراقى وعصابته ، فهذا السلوك مجرد من كل القيم والمعانى والاخلاق العربية والاسلامية ، وقد تمثل ذلك فى القضاء على قرى كردية بأكملها كما فى حلبجة التى شهدت مذبحة لم يشهد التاريخ لها مثيلا استخدمت فيها الاسلحة الكيماوية . كما تمثل فى الممارسات الوحشية التى تعرض لها الابرياء فى الكويت طوال شهور المحنة .

ومن خلال الدراسات التى اجراها أساتذة الطب النفسي على شخصية صدام أثبتت هذه الدراسة ان رئيس النظام العراقى مصاب بمرض " البارانويا " Paranoea وهو مرض نفسى يحمل فى طياته جنون العظمة وأساليب الاضطهاد الوحشية للخصوم والرفقاء على حد سواء بالاضافة الى الروح العدوانية الواضحة . (١)

١١- الحقد والحسد مما حققته الكويت وقيادتها من نهضة شاملة فى كل المجالات ، وكذلك تكوين ذلك الاسم وتلك الشخصية والسمعة الحسنة فى أرجاء العالم ، اضافه الى علاقاتها الجيدة والمتميزه على عكس العراق تماما .

---

(١) أيمن نور، اغتيال الكويت، القاهرة (١٩٩٠) ص٥٤ - ٦٦ .

كـذلك كـان ارتـفـاع مـعـدل دخل الـفـرد فى الكويت والامكانات المتـاحـة مـثـار للكراهيـة والحقد مما سهل الانقضاض على هذه الدولة . وتتضح معالم هذا الحقد من كثير من الممارسات سواء كانت تتمثل فى معاملة الشعب الكويتى أو في السرقة والنهب أو في تدمير مؤسسات الاقتصاد الكويتى او تشويه صورة الكويت وتدمير معالم الحضارة فيها . ولعل فى حرق النفط أكبر دليل على هذا الحقد .

العوامل المساعدة للغزو العراقى للكويت

أولا: العوامل الجغرافية

كان للظروف الجغرافية للكويت دور فى عملية غزو الكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ فقد اسهمت هذه الظروف فى تسهيل عملية الغزو وتكريس الاحتلال . كما كان لها دور مماثل فى عملية التحرير ،نبدأ بعناصر الجغرافيا الطبيعية .

فلقد كان **لموقع الكويت** المجاور مباشرة للعراق دور فى تسهيل الاجتياح برا وبحرا وجوا وكان الموقع يمثل عقبة فى نجدة الكويت فى الساعات الاولى للغزو حيث ان الكويت تقع فى اقصى شرق الوطن العربى بعيدة بعض الشىء عن الدول العربية ذات الثقل العسكرى مثل مصر وسورية واللتين وقفتا ضد هذا الاعتداء السافر ، وكذلك مجاورة الكويت للاراضى الواقعة شمال السعوديه ، والتى تشكل ظهيرا متسعا للكويت كنقطة انطلاق لقوات التحالف فى الحرب البريه نحو الاهداف العراقيه فى الكويت والعراق كما كان لذلك اثره فى سرعه تحقيق النصر وتحرير الكويت (انظر الخريطه رقم ٢)

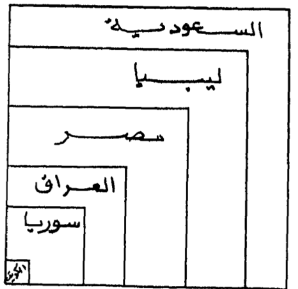
أما من ناحية **الرقعة المساحية** للكويت فهى رقعة محدودة جدا (أكثر من ٨١٨ ١٧ كم٢) لا تمثل سوى ٧١ر٪ من مساحه السعودية . ،هذة المساحة المحدوده [1] اتاحت للعدو سرعة إحكام السيطرة على الاراضي الكويتية في زمن محدودولم تتح هذه المساحة توفر خطوط دفاعية خلفية . وأسهمت محدودية هذه المساحة كذلك في عمليات التحرير التي لم تستمر طويلا (أنظر الشكل رقم ٣) .

---

(١) انظر د . عانم سلطان ، د. عبد القادر السعدي « جغرافية الوطن العربي » الطبعة الاولى ، الكويت (١٩٨٩) ص ٢٠،



شكل رقم (٢) موقع الكويت



شكل رقم (٣) مساحة الكويت مقارنة
بمساحة بعض الدول العربية

ويمكن القول أن اشكال السطح في الكويت والتي تتصف بالاستواء [1] بشكل عام كان لها دور فعال في عدم عرقلة تقدم القوات العراقية بعكس الوضع في الحرب العراقيه الايرانية حين وقفت سلاسل الجبال الممتدة على الحدود العراقية الايرانية حجر عثرة أمام تقدم قوات العراق إلى داخل الاراضي الايرانيه ، أو حين وقفت مناطق الاهوار الجنوبية عقبةأيضا في اجتياحها ناحية ايران . ومثلما اسهمت اشكال السطح في الكويت باستوائها في انجاح الغزو، فانها شكلت عقبة أما م الجيش العراقي الغازي تمثلت في أمرين أولهما كيفية اخفاء الدفاعات العراقيه في صحراء الكويت المكشوفة عن أعين اجهزة الرصد والطائرات التي كانت تجوب سماء المنطقة ، وثانيهما كيفية مجابهة الزحف العسكري لقوات التحالف في أرض سهلة ، مما حدا بالعراقيين الى اللجوء الى طرق شتى لاخفاء دباباتهم في الاراضي الكويتية عن طريق غرسها في حفر اصطناعية واستخدام موانع وإستحكامات في وجه قوات التحالف تمثلت في حفر الخنادق واقامة السواتر الترابية وملء الحفر بالنفط الخفيف القابل للاشتعال اضافة للأسلاك الشائكه وزرع الالغام . أسهمت اشكال السطح المستوية كذلك في عملية التحرير حيث تقدمت قوات التحالف من الاراضي السعودية الى الكويت وجنوب العراق دون ايه عوائق طبيعية (أنظر الخريطة رقم ٤)

اما المناخ فلقد لعب دورا مشابها لعناصر الجغرافيا الطبيعية السابقة فمن المعروف أن ارتفاع الحرارة في أشهر الصيف عامة وآغسطس [2] خاصة تشكل عامل طرد لسكان الكويت مواطنين ووافدين بحثا عن أجواء أفضل ، ومن ثم تصبح الكويت شبه فارغة من سكانها . فقد أوضحت الدراسة ان احصاءات المغادرة في الهجرة الموسمية تمثل ارتفاعا في الفتره بين مايو واغسطس ، فقد كان عدد المغادرين في هذه الفتره في عام ١٩٨٩ (العام الذي سبق الغزو) نحو ٨٧٠ ألف مسافر يمثلون حوالي نصف سكان الكويت . (أنظر الشكل رقم ٥) .

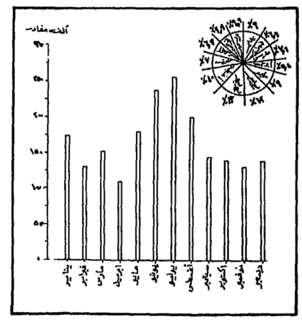
---

(١) د . غانم سلطان ، د. فتحي فياض جغرافية الكويت درسة في الظروف الطبيعية والسكان « ج١ »

(٢) المرجع السابق ص ٨٧ – ٩٠ .



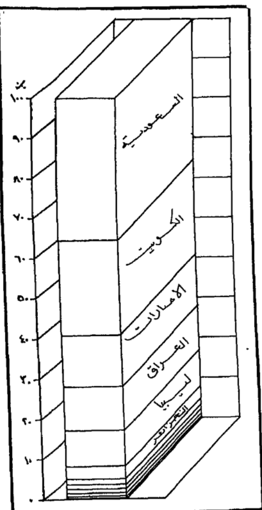
خريطة تضاريسية عامة للكويت
شكل رقم (٤)



حركة المغادرين خلال عام ١٩٨٩
شكل رقم (٥)

لذا فاننا نعتقد ان اختيار هذا الشهر للغزو كان مقصودا وضمن خطة أعدت مسبقا وبالطبع فان خلو الكويت من نحو نصف قوتها البشريه يسهل من عمليه السيطرة عليها ، ويضعف عامل المقاومة .

ولعل **الثروه النفطية** كأهم عناصر الثروه الطبيعية فى الكويت وامتلاك الكويت لنحو ٧ر٢٣٪ [١] من احتياطى النفط فى الوطن العربي كان من أهم دوافع وأسباب الغزو بل المحرك الرئيسى له لتعويض افلاس الخزينة العراقية (انظر الشكل رقم ٦)

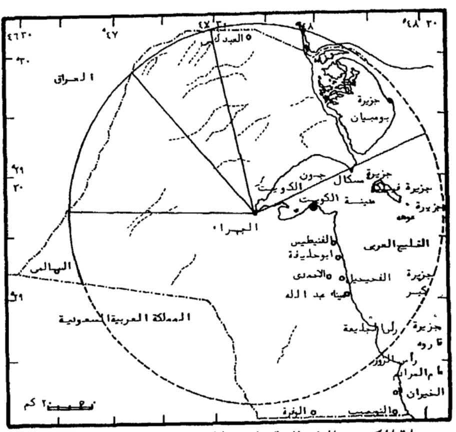


التوزيع النسبي لاحتياطي النفط فى الدول العربية عام ١٩٨٨ م .

---

(١) د. خميس الزوكة «جغرافية العالم العربي» دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية (١٩٨٨) ص ٤٦٧ .

أما إذا انتقلنا لعناصر الجغرافيا البشرية نجد أن أشكال الحدود تدخل كأحد عناصر الجغرافيا في تسهيل الغزو حيث ان وجود جبهة برية عريضة ذات قاطعين شمالى وغربى اعطت الفرصة لتعدد منافذ اقتحام الكويت سواء كان ذلك من الشمال او من الغرب على طول خط الحدود الذى يبلغ طوله ٢٤٠ كم ... كما يمثل شكل الحدود قوسا او نصف دائرة تقريبا " مركزها الجهراء " تطبق على الكويت بامتداد شرقي تمثله الحدود البحرية . وبهذا فان أشكال الحدود بين العراق والكويت تمكن العراق من السيطرة على الكويت شمالا وغربا وشرقا على شكل طوق او كماشة . سهلت من عملية الاجتياح برا وبحرا (أنظر الشكل رقم ٧)



حدود دولة الكويت الشمالية على شكل نصف دائرة مركزها مدينة الجهراء

شكل رقم (٧)

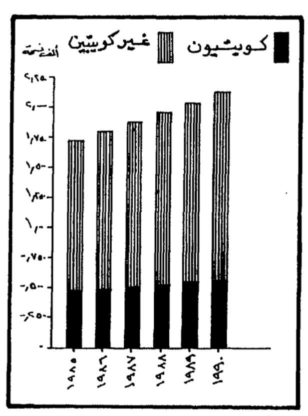
ومن عناصر الجغرافيا البشرية هناك اشكالية السكان فمن المعروف ان عدد سكان الكويت قليل لايمكن مقارنته بسكان العراق حيث لاتزيد نسبته عن ٦ر١٠٪ من سكان العراق حسب احصاء ١٩٨٥ (سكان الكويت حسب احصاء ١٩٨٥ لايشكل سوى ٧ر١ مليون نسمه بينما سكان العراق حوالى ١٦ مليون) .أما فى عام الغزو فقد كان عدد سكان الكويت فى حدود مليونى نسمة على وجه التقريب [١] وان نسبه الكويتيين لم تكن تتجاوز ٣ر٢٧٪ وتشتمل هذه النسبه كذلك على فئات صغار السن (صغر - ١٤ سنه) وفئة كبار السن (اكثر من ٦٠ سنه) وهما الفئتان اللتان يمكن اعتبارهما خارج دائره القادرين على حمل السلاح . أما فئه الشباب والرجولة (١٥ - ٥٩ سنه) وهى تشكل تقريبا أقل من نصف الكويتيين لاتزيد نسبتها عن ٦ر١٣٪ في المجتمع الكويتي [٢] ككل ومن بين هذه الفئة طلاب المدارس والمعاهد والجامعة والفتيات والنساء والمرضى وغير القادرين على حمل السلاح . واذا افترضنا اننا استعنا بنحو ٨٪ فقط من سكان الكويت لمواجهة الغزو فان هذه النسبه تمثل عدديا ٠٠٠ر١٦٠ من القادرين على حمل السلاح ومعنى ذلك انه كان هناك ٦ر١٠ جندي عراقى امام كل رجل كويتي قادر على حمل السلاح وستكون الصوره مفزعه اكثر اذا ما علمنا ان وعاء التعبئة العسكرية فى الكويت لا يتعدى ٠٠٠ر٧٦ جندى صبيحة الغزو لم يكن جميعهم متواجدين بالطبع كما أن من بينهم عدد من فئة البدون لايمكن التكهن بمدى ولائهم للكويت جميعا) (انظر الشكل رقم ٨ والشكل رقم ٩).

وفى هذه الحالة تكون النتيجة ان كل عسكري كويتى يقابله ٧ر٢٢ من الجنود العراقيين . وتجدر الاشارة الى ان عدد أفراد الجيش العراقى كان يفوق عدد سكان الكويت فى عام ١٩٨٥، ويمكن القول أن العراق قد ادخل فى حساباته امكانية قيام بعض الوافدين العرب من جنسيات معينة ممن يجيدون السعى

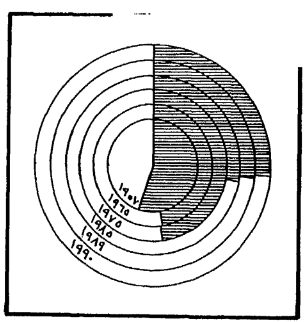
---

(١) وزارة التخطيط، الادراة المركزية للإحصاء، النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الثالث عشر العدد ٦ الكويت يونيو ١٩٩٢، ص١ .

(٢) جغرافية الكويت مرجع سابق ص ٢٥٨ .



تطور سكان الكويت فى الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٠ م
شكل رقم (٨) .



تطور نسبة الكويتيين بالنسبة لعدد السكان فى الكويت ١٩٥٧ – ١٩٩٠ م
شكل رقم (٩)

وراء المصالح بالوقوف الى جانب العراق . وبالتالى معاونة الغزاه فى تسهيل الغزو وتكريس الاحتلال وهو ما تحقق بالفعل فى حين رفض الشرفاء ذلك . أما شبكة الطرق الكويتية فقد أسهمت هي الاخرى في تسهيل حادثة الغزو . ومن المعروف أن هذه الشبكه تشتمل على مجموعة من الطرق الدائرية تتعامد عليها طرق اشعاعية وطرق سريعة وأخرى دولية وجميعها طرق رئيسية حضرية ترتبط بها طرق فرعية تسهل الحركه والانتقال خارج وداخل كتلة العمران الكويتيه [1] .. وقد عملت الطرق الدوليه على تسهيل حركة النقل للاليات العسكريه وحاملات الجنود والدبابات والمجنزرات للتقدم من شمال الكويت وغربها . وأتاحت الطرق الدائرية السبعة الفرصة للقوات الغازية احكام السيطرة على مدينة الكويت وضواحيها فى المحافظات الثلاث " العاصمه . حولى . الفروانيه " .. اما الطرق الاشعاعية فقد أتاحت الفرصة لوصول القوات المعتدية من شمال الكويت الكبرى حتى جنوب منطقة المطار الدولى . وعملت الطرق السريعة لاسيما طريقا السفر السريع وطريق الفحيحيل على تسهيل الحركه لوصول القوات العراقية الى اقصى جنوب البلاد للسيطرة على منطقة الحدود مع السعودية . أما الطرق الوسطى " كطريق الرياض والطريق الدائرى السابع الذى يلتف حول كتلة المعمور الكويتى ويربط الجهراء بالشعيبه فقد اتاحت الفرصة للوصول الى مناطق النفط عبر شبكة طرق النفط . وكان لهذه الشبكة أيضا دور مماثل فى عملية تسهيل حركة النقل أمام قوات التحالف التى اقتحمت الكويت بهدف تحريرها . (انظر الشكل رقم ١٠)

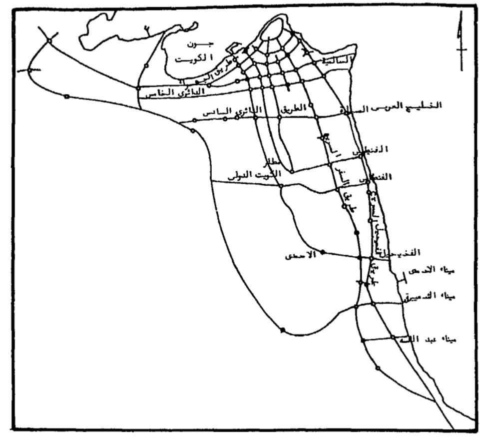
وأسهمت طبيعة كتلة العمران الكويتى التى لاتشغل من مساحةالكويت الا رقعة صغيره فى نجاح الغزو فكيف تم ذلك ؟ إن الناظر لخريطة العمران الكويتية يلاحظ أمرين اولهما : ضآلة مساحه الجزء المعمور من الدولة بالنسبه لكامل المساحة . فهى لاتشكل سوى ٢ر٥٪ فقط من [2] جملة المساحة الكلية

---

(١) غانم سلطان، «تطور العمران في دولة الكويت وأثره على تطور شبكه الطرق» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية (١٩٨٦) ص ٢٧٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٣ .

وانظر كذلك د. عبدالاله أبوعياش " التخطيط لمدن التنمية في الكويت" نشرة الجمعية الجغرافية الكويتية رقم ٣٣ سبتمبر (١٩٨١) ص ٩ .



شكل رقم (١٠) الطرق الحضرية فى الكويت

والامر الثانى : تركز كتلة العمران الكويتي حول الساحل وحول مجالات الأنشطة الاقتصادية والخدمات . وتنمو هذه الكتلة داخل حدودها دون الأمتداد الواسع على حساب المناطق الصحراوية . وتقود هذه الوضعية إلى ما يعرف بحالة التخلخل الاقليمى أو الفجوات الجغرافية والعمرانية والاقتصادية وتخلق هذه الوضعية كذلك مأزقا أمنيا يتمثل فى خلو المناطق الحدودية من التواجد الحضرى وكان لذلك اثره فى تسهيل مهمة الغزو على النحو التالى :-

١- عدم وجود مدن أو مراكز عمران حدودية تعرقل التقدم العسكرى ناحية العاصمة الكويتية . ومعروف عسكريا ان اقتحام المدن والمناطق الآهله بالسكان تحد كثيرا من النشاط العسكرى المعادى او تعطله على الاقل .

٢- وجود المساحات الصحراوية الواسعة غير المستغلة حضريا سهل من عملية تمركز وحدات الجيش العراقى حول كتلة المعمور الكويتى إبان فتره الاحتلال تحسبا لحرب انتقامية تشنها قوات تتعاون دوليا لتحرير الكويت . واستغلت القوات العراقية هذه المساحات الصحراوية فى بناء

الخنادق لاخفاء آلياتها .

٣- محدودية كتلة العمران عزز من سيطرة العراقيين على زمام الامور حول هذه الكتلة فى زمن قصير . كما أسهمت فى عدم توفر جيوب عمرانية بعيدة يمكن لافراد المقاومة الكويتية الاحتماء بها بعيدا عن أعين العدو .

٤- لما كانت معظم القوات العراقية تعسكر فى مناطق خارج كتلة نطاق المعمور المحدودة والمثلثة الشكل ، فقد أتاح ذلك الفرصة لقوات التحالف بقصف تلك القوات بشكل مباشر من الجو والبر والبحر بعيدا عن مواقع العمران وتجمعات المدنيين .

واستفاد العراقيون كذلك من الوضع السياسى العربى الذى ميز الخريطة السياسية فى أعقاب الغزو . وملخص ذلك يتمثل فى فشل النظام العربى فى حماية الامن القومى العربى نتيجة للوضع المتردى فى العلاقات العربية ، مما أثار الصراعات وأوجد بؤر التوتر على معظم خريطة الوطن العربى ، الامر الذى ترتب عليه استحالة وقفة العرب وقفة رجل واحد إزاء أية قضية عربية ، ويمكن القول أن صوره النظام العربى فى الفترة التى سبقت الغزو أسهم وبشكل فاعل فى ترتيبات مخطط الغزو حيث كان نظاما ضعيفا واهنا راهن العراقيون على انه لن يتصدى لمسألة الغزو[1] وبشكل جماعى ، وقد أجمعت الاوساط السياسية العربية على أن هذا النظام كان مريضا وجاء الغزو ليستخرج له شهادة الوفاة . مما تقدم يتضح اننا نعيش فى الكويت مأزقا" جغرافيا أو مشكله جغرافية يجب أن نتعامل مع تحدياتها بشكل فاعل . فهناك اشكالية الموقع والرقعة المساحية وجود الثروة النفطية مثار الاطماع ، وكذلك اشكالية السكان عددا وتركيبا والمأزق العمرانى .

وإزاء ذلك كان لابد من إجراء سريع بعد التحرير يكفل الامن والامان والاطمئنان . ولو الى حين . لنتمكن من ترتيب أوضاع البيت الكويتى من جديد . وجاء ذلك الاجراء فى ابرام الاتفاقيات الامنيه مع معظم الدول دائمة

---

(١) انظر في ذلك :

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، سسلسلة تقارير حالة الامة العربية (الموضع في عام ١٩٨٩)، تقرير مقدم المنتدي الفكر العربي (عمان) مايو ١٩٩٠ ص ١٢ - ٤٣ .

- وايضا د. عادل الهوادي «أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن» مكتبة الفلاح الكويت (١٩٩١) ص ٦٢ .

العضوية في مجلس الأمن ولكن هل يكفي هذا الاجراء على المدى البعيد ؟ الاجابه " لا " ولذلك فانه لابد من مراعاة الاتى :

١- تستدعى التحديات الجغرافية السابقة ضرورة البدء بالاهتمام بالقوة العسكرية الذاتية كيفا ثم كما . اضافة الى التنسيق العسكرى الخليجى بالسرعة الممكنة لايجاد صيغة عسكرية خليجية تستطيع التعامل مع المتغيرات فى ضوء تجربة الغزو . وأن تقوى كذلك صيغ التعاون العسكرى مع بعض الدول العربية ذات الثقل العسكرى والتى وقفت مع قضية الكويت مثل مصر وسوريا . حيث ان مجرد الاعتماد على الاتفاقيات الامنية مع الدول الكبرى قد لا يحقق الهدف المطلوب خشية تغير اتجاهات رياح السياسة مستقبلا فى ضوء المصالح التى تفرضها حتميات الظروف المتغيرة . كذلك لابد من الاستفادة من تجربة الغزو وما صاحب الاحتلال من ظاهرة التكاتف الشعبى والوحدة الوطنية بأنصع صورها والابقاء على هذة الصورة والبعد عن تفجير الخلافات أيا كان نوعها حيث ان الخطر مازال جاثما ويتطلب اليقظة ولعل أهم أولويات هذه اليقظة هى تأكيد الوحدة الوطنية والتمسك بالنهج الديمقراطى .

وفى مجال التركيبة السكانية لابد من معالجة الخلل الذى تعانية هذه التركيبة قبل الغزو ، بوضع خطط تسند الى مرتكزات واقعية تصل بالكويتيين الي نسبه ٥٠٪ على الاقل فى المستقبل القريب ، مع تنمية الكوادر البشرية الوطنية وتحسين نوعيتها بما يتلازم مع احتياجات التنمية الشاملة فى البلاد .

وفى مجال العمران نعتقد أنه من الضرورى أن تتوسع كتلة المعمور الحالية لتحقق منظور الامن ببناء مدن ومراكز عمران حدودية تقف ضمانا لتعطيل أية مغامرة مجنونة قد تحدث مستقبلا ، على أن يستقطب هذا التوسع توفير متطلبات الوضع الاسكانى اضافة الى احتياجات الانشطة الصناعية والاقتصادية الاخرى .

٢- بعد ان تأكدت صور التلاحم بين بلدان وشعوب مجلس التعاون الخليجي إبان ازمةالاحتلال فان الفرصة مواتية الان لايجاد صيغ جديدة وقوية من التوحد فى سبيل ايجاد كيان واحد يستطيع مواجهة تحديات الظروف الاقليمية والدولية من خلال قوة عسكرية وسياسية واقتصاديه وعلى الكويت

ان تبادر بالسعى الى تحقيق ذلك .

٣- من المؤكد أن صيغة النظام العربى سواء كان ذلك قبل الغزو او بعد التحرير صيغة غير مقبولة لانها غير قادرة على توفير الحد الادنى من الاتفاق على المصالح القومية العليا . كما ان الالتزام بضمان وحدة الاراضى واستقلال الدول الاعضاء فى منظمة الجامعةالعربية واحترام سيادتها لايتوافر بالشمولية المطلوبة والجدية المؤثرة . فقد كشفت تجربه الغزو عن هشاشية هذا الالتزام لذا فان على الكويت ان تسعى الى اعادة النظر فى النهج الحالى لايجاد قاعدة صلبة يرتكز علها النظام العربى فى المستقبل القريب ، بشكل جماعى ينطلق منها نظام دفاعى أمنى مشترك ذو فاعلية ومصداقية منعا لتكرار حادثة الغزو .

٤- ضرورة السعى للمحافظة على رصيد ثقة العالم بالكويت وشعبها وسمعتها الدولية عن طريق تدعيم علاقاتنا الخارجية مع دول العالم لاسيما الفاعلة منها على الصعيد السياسى والعسكرى والاقتصادى ، مع ضرورة الاهتمام بالجهاز الاعلامى الكويتي للتصدي للهجمة الاعلامية الشرسة ضد الكويت التى تستهدف تشويه صورتها بغية تخفيف نتائج واثار الغزو لصالح المعتدى .

وتجدر الاشارة الى أنه سيتم مناقشة ذلك وبشكل أوسع فى دراسة العبر والدروس المستفادة من الغزو ، ورأينا التطرق اليها هنا لارتباطها الوثيق بالبعد الجغرافى أو بالمأزق الجغرافى الذى نعيشه فى الكويت من خلال دخول العوامل الجغرافية كعوامل لها دورها فى الغزو العراقى على الكويت .

ثانيا: العوامل المساعدة غير الجغرافية:

هناك جملة من العوامل المساعدةغير الجغرافية أسهمت فى إنجاح الغزو . نعتقد أن النظام العراقى قد راهن عليها ووضعها فى الحسبان نوجزها فيما يلى : -

١- أدرك العراق أنه من السهل خداع بعض العرب عن طريق تبنى شعارات زائفة تدغدغ الوجدان العربى المسلم وذلك عن طريق شعار توزيع الثروة وتنمية أوضاع الفقراء العرب بعد الاستيلاء على ثروة الاغنياء ، وكذلك شعار

حشد الطاقات العربية وطاقات المسلمين ضد الاستعمار والصهيونية ، وكذلك عن طريق شعار طريق تحرير فلسطين يمر عبر الكويت ، واستخدم ايضا الاغراءات المادية المتمثلة فى المنح والهبات التى قدمها العراق لبعض الدول العربية وعلى رأسها السودان وموريتانيا .

٢- عدم وجود أي وجه للمقارنة بين حجم الجيشين العراقى والكويتى ، مما يعطى السيادة لجيش العراق فى حالة وجود اشتباك عسكرى محتمل . حيث انه من المعروف ان النظام العراقى قد أسس آلة عسكرية ضخمة من حيث العدد والعدة ، ساعده فى ذلك الحجم البشرى لسكان العراق وفيما يلى جدول يوضح مقارنة بين القوتين (١)

(جدول رقم ٤)

اوضاع التوازن	الكويت	العراق
القوة البشرية للسكان	٧٥٠ الف نسمة	١٧ مليون نسمة
وعاء التعبئة العسكرية	٧٥ الف	١,٧ مليون
الانفاق العسكرى	١,٥ مليار دولار	٣٦,٥ مليار دولار
عدد الدبابات	٢٧٥ دبابة	٥٦٠٠ دبابة
عدد العربات المدرعة	٤٨٠ عربة	٨١٠٠ عربية
عدد المدافع والهاونات	١٣٢ مدفعا	٣٥٠٠ مدفعا
عدد الطائرات الحربية	٧٠ طائرة	٥٧٠ طائرة
عدد السفن الحربية	١٠ سفينة	٥٠ سفينة
عدد الصواريخ طويلة المدى	لا يوجد	اعداد كبيرة غير معلنة
اسلحة كيميائية	لا يوجد	كميات ضخمة غير معلنة
اسلحة جرثومية	لا يوجد	كميات ضخمة غير معلنة

٣- من العوامل المساعدة كذلك ضمان مساندةقطاع كبير من العراقيين لعملية الغزو خاصة من أولئك المنتمين الى حزب البعث والمنتفعين الذين تتفق مصالحهم مع الاستيلاء على الكويت وثروتها ، وكذلك الفقراء المعدمين غير المدركين لخطوات الوضع السياسى والعسكرى الذى يترتب على هذا الغزو ، ويؤكد ذلك ما شهدناه من مظاهر استنزاف الاسواق والجمعيات التعاونية والمؤسسات ونهب موجوداتها ونقلها الى العراق عن طريق طوابير منظمة من السيارات العابرة يوميا .

---

(١) مصدر الجدول - عقيد ركن محمد عبداللطيف الهاشم، يوم الفداء الكويتي، الطبعة الاولي، الكويت، اكتوبر ١٩٩١، ص ١٨٤ .

٤- لاشك أن سرعة انتشار الجيش العراقى وسيطرته على الوضع فى الكويت والمعرفة التامة بالمواقع الهامة والنقاط الاستراتيجية كان يعتمد على معلومات أساسية كان يجمعها النظام العراقى عن الكويت مدعمة بخرائط منذ زمن طويل عن طريق عملاء زرعهم فى الكويت للحصول على مثل هذه المعلومات . وقد أكدت هذا القول المحاكمات التى جرت للمتعاونين مع قوات الغزو سواء كان من العراقيين أو الجنسيات العربية الاخرى أو غيرهم .

٥- الاعتماد على الجاليات الفلسطينية والاردنية حيث أن حكومتيهما ساندت الغزو ، ولما كانت هذه الجاليات تشكل النسبة الكبرى بين العرب المقيمين فى الكويت منذ فترة طويلة فقد اعتمد العراق على بعض أفرادها بشكل كبير في الوصول الى الاهداف المرسومة وقد أكدت ممارسات فترة الاحتلال وكذلك محاكمات مابعد التحرير صحة هذا القول .

٦- راهن النظام العراقى على وجود المعارضة فى الكويت واستغلال موقفها من الحكومة ، واعتقد أنها ستكون له خير السند وتقبل التعاون معه لاهداف مشتركة ، غير أن هذه الحسابات كانت خاطئة ، إذ أن المعارضة الكويتية قد أدانت الغزو وشجبت الاحتلال وطالبت بعودة الحكومة الشرعية وكان موقف رموزها مشرفا سواء فى الداخل أو فى اجتماعات المؤتمر الشعبى بجدة حيث طالبت بدعم خطوات التحرير ودحر المعتدى .

مسألة الحدود وتطور العلاقات العراقية الكويتية

أجرت الحكومة البريطانية - بصفتها المسئولة عن الشئون الخارجيه للكويت- أول محاولة لتخطيط الحدود الكويتية العراقية فى عام ١٩٩٤[١] وذلك بخط يسير من خور الصبية فى الشرق مارا بجنوب أم قصر وصفوان

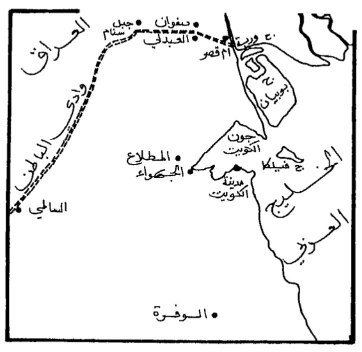
---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لمصادر عديدة منها على سبيل المثال :-

- لجنة من المختصين «ترسيم الحدود الكويتية العراقية» المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي، الطبعة الأولي ١٩٩٢ .

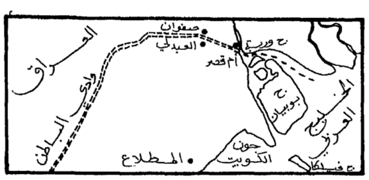
وكذلك، الكويت وجودا وحدودا ص ٥٤ - ١٠٤ .

متجها غربا الى نقطة جنوب جبل سنام ثم من هناك يلتقى بأطراف وادى الباطن (تلك الظاهرة الطبيعيه التى تخترق الكويت من الجنوب الغربى) انظر الخريطه رقم (١١) . غير ان هذا التحديد لم كن مقبولا من شيخ الكويت (مبارك الصباح) وقتذاك لسببين : الاول : أن هذا التحديد يحرم الكويت من تلك المناطق التى سبق وأن اقتطعتها الدولة العثمانية من ارض الكويت (وهما ام قصر وصفوان) . أما السبب الثانى فهو أن هذا التحديد لم يتضمن شيئا عن الحدود البحرية ، والتى كان يراها الشيخ تشتمل على جميع السواحل والجزر الواقعة بين جزيرة فيلكا وشط العرب .



شكل رقم (١١) الحدود الكويتية العراقية عام ١٩٠٤ [تخطيط الحدود]

وبعد ثلاث سنوات من تخطيط هذه الحدود وفى عام ١٩٠٧ بالذات تشكلت لجنة فنية من حكومة الهند البريطانية وأقرت اعتبار جزيرتى وربه وبوبيان تابعتين للكويت . وأرجأت النظر فى المطالب الكويتية الاخرى لاسيما مسألة أم قصر وصفوان . (انظر الخريطة رقم ١٢)



شكل رقم (١٢) تحديد الحدود البحرية الكويتية عام ١٩٠٧

وقد جاء ذكر حدود الكويت مع العراق فى الاتفاقية البريطانيه العثمانية عام ١٩١٣ حيث جاء ما يلى :

١- تشكل الكويت منطقة مستقلة وتعترف الدولة العثمانية بالاتفاقية الخاصة بالحماية بين الكويت وبريطانيا الموقعة عام ١٨٩٩.

٢- لشيخ الكويت ان يرفع العلم العثمانى كما كان يفعل فى السابق ، ويمكنه اضافة كلمة (كويت) على احد اركان العلم .

٣- يمارس الشيخ ادارة مستقلة ، وتمتنع الدولة العثمانية عن أى تدخل فى شئون الكويت .

٤- حدود الكويت تبدأ من خط يمتد من مصب خور الزبير فى الشمال الغربى من رأس الخليج ، ويمر تماما جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام ، ثم يتجه الى الجنوب الغربى عند وادى الباطن ، ليسير مع الوادى ثم يتجه ناحية الشرق على شكل قوس متجها الى ساحل الخليج عند جبل منيفة (الخريطة شكل ١٣) وقد عدلت الحدود الجنوبية بعد ذلك فى اطار اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود النجدية العراقية الكويتية وكان من نتائج هذه الاتفاقية ما يلى : -

١- بقاء الحدود الشمالية للكويت مع العراق كما هي .



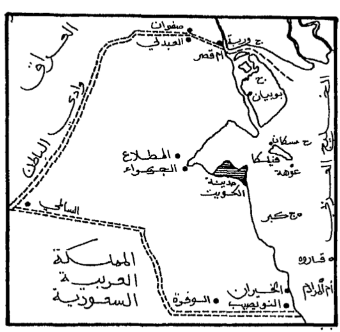
شكل رقم (١٣) حدود الكويت عام ١٩١٣ [الاتفاقية البريطانية العثمانية]

٢- تراجع حدود الكويت الجنوبية لمسافة ١٦٠ ميلا وهي اراضي حرمت منها الكويت . وكانت هذه هبة من الانجليز. لارضاء الملك عبد العزيز بن سعود.

٣- ترسيم منطقة حدود محايدة بين الكويت والسعودية وبين العراق والسعودية ينتقل عبرها الرعاة (انظر الخرائط رقم ١٤ ، ١٥)



شكل رقم (١٤) حدود الكويت حسب إتفاقية العقير عام ١٩٢٢



شكل رقم (١٥) الحدود قبل الغزو العراقي لدولة الكويت

وفى عام ١٩١٤ ولوقوف الدولة العثمانية مع المانيا ضد بريطانيا فى الحرب العالمية الاولى ، عملت بريطانيا على اسقاط الوجود العثمانى فى العراق ، وطلب الكولونيل نوكس KNOX القائم بأعمال المقيم البريطانى فى الخليج أن يهاجم مبارك الصباح أم قصر وصفوان وبوبيان ، وأن يعتمد مع غيره من شيوخ المنطقة بقدر الامكان لتحرير البصرة من السيطرة التركية ، أو على الاقل اتخاذ الترتيبات اللازمة لمنع وصول الامدادات التركية للبصرة لحين وصول القوات البريطانية من الهند . وقد فسر بعض المهتمين بدراسة التاريخ والسياسة هذا الطلب البريطانى من الشيخ مبارك بما يلى :

١- اعتراف بريطانيا ان الكويت مشيخة مستقلة تحت الحماية البريطانية .

٢- تضمن الطلب وعدا بتحقيق مصالح الشيخ مبارك ، وذلك بأن تبقى بساتين النخيل التابعة للكويتيين والواقعة بين الفاو والقرنة (قرب البصرة) فى حيازة الكويتيين معفية من الضرائب .

٣- تضمن الطلب أيضا وعدا بأن تحاول بريطانيا الا تعود البصرة للعثمانيين .

٤- رأى بعض المؤرخين أن هذا الوعد يعتبر وعدا ضمنيا بضم البصرة للكويت .

اما بعد الحرب العالمية الاولى فقد كانت الصورة والنتائج على النحو التالي:-

١- بعد هزيمة الدولة العثمانية زال ظل السيادة العثمانية عن الكويت بعد اقتناع الجمهورية التركية بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ بالتنازل عن كل حقوقها في البلاد العربية

٢- فرضت بريطانيا الانتداب البريطاني على العراق الذي تشكل كيانه لاول مرة من الولايات الثلاث المتفرقة (الموصل، بغداد، البصرة) كما ان بريطانيا ترتبط مع الكويت بمعاهدة عام ١٨٩٩ ومعنى ذلك ان البلدين أصبحا لأول مرة تحت سلطة وسيطرة قوة دولية واحدة.

٣- حتى تضمن بريطانيا فرض حالة الاستقرار، فقد سعت لتأكيد الحدود بين العراق والكويت وهي نفس الحدود الحدود المؤكدة في الخرائط ٣، ٤.وعلى اثر الحكم الوطني في العراق بتولى الملك فيصل مقاليد الحكم عام ١٩٢٢ تم تخطيط الحدود بين الكويت والعراق طبقا لما جاء في الاتفاقية البريطانية العثمانية الموقعة في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣.

وفي عام ١٩٣٢ أرسل الشيخ أحمد الجابررسالة الى المندوب البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس Percy Cox قال فيها: (ان حدود الكويت مع العراق هي الحدود التي طلبها الشيخ سالم (الذي سبقه في الحكم) في رسالته الى كوكس في ١٧سبتمبر ١٩٢٠. وهي التي تبدأ من تقاطع وادي العوجة(جنوب ام قصر وصفوان وجبل سنام) مع وادي الباطن الى ساحل بوبيان ووربه. بحيث تدخل أيضا جزر فيلكا ومسكان وعوهة وكبر وقاروه وام المرادم ضمن حدود الكويت.

وقد جاء رد كوكس بواسطة الوكيل السياسي في الكويت حيث يقول:

أخبر الشيخ احمد الجابر بأن طلبه حول الحدود الكويتية العراقية معترف به من قبل بريطانيا ».

وفي عام ١٩٣٢، وفي اعقاب استقلال العراق وانضمامه لعصبة الامم أعاد المسئولون فيه تأكيد صحة الحدود مع الكويت من خلال مذكرة وجهها نوري السعيد رئيس وزراء العراق الى المندوب السامي البريطاني في ٢١ يوليو ١٩٣٢(عن طريق المراسلات غير المباشرة بحكم ان الكويت كانت وقتها تحت الحماية البريطانية) الى الشيخ احمد الجابر يوافق فيها على حدود الكويت مع العراق على النحو التالي:(١)

« من تقاطع وادي العوجة والباطن ومنه الى نقطة تقع جنوب صفوان وأم قصر الى مفترق طرق خور الزبير وخور عبد الله، حيث تترك جزر وربه، بوبيان مسكان، فيلكا، عوهه، كبر، أم المرادم وقاروه للكويت ».

وتعتبر هذه الوثيقة (١٩٣٢) اهم الوثائق التي تعتمد عليها الكويت في تأكيد حقها في حدودها الدولية مع العراق باعتراف الحكومية العراقية ذاتها.

ويمكن القول ان الاطماع العراقية في الكويت قد برزت لأول مرة عام ١٩٣٣ تحت دعوى الوحدة مع الكويت لتحقيق الوحدة العربية الكبرى،وأثار ذلك حماس الملك غازي الذي فكر مليا" من اجل تحقيق هذه الوحدة بأي شكل من الاشكال. غير ان هذه الدعوة وان كانت تحمل في ظاهرها الاعتبارات القومية الا انها تنطوي على اطماع يمكن حصرها فيما يلي:-

١- الرغبة في الاستحواذ على الممتلكات الكويتية في الفاو والبصرة حيث بدأت العراق بفرض الضرائب على هذه الممتلكات بدعوى انها غير ملزمة بتعهد بريطانيا للكويت باعفائها من الضرائب على ممتلكاتها في العراق.

٢- أسال اكتشاف النفط في الكويت وبخاصة اكتشاف حقل برقان اكبر الحقول الكويتية لعاب الحكومة العراقية، وتمنت لو أنها تمتلك هذا الحقل.

٣- أراد العراق توسيع نافذته البحرية على الخليج، بعد ان ضاقت - كما يدعى - نتيجة للاتفاقية مع ايران الخاصة بشط العرب عام ١٩٧٥. حيث سبب ذلك اختناقا بحريا للعراق.

---

(١) ترسيم الحدود الكويتية العراقية، مرجع سابق ص ٣٥

وفي تطور لتصعيد الخلاف مع الكويت من منطلق الاطماع اعترضت العراق على اتفاقية ١٩٣٢ التي وقع الرسالة بخصوصها رئيس وزرائها نوري السعيد باعتبار أن خط الحدود خطط بأسلوب غير عصري، كما أن الحد البحري حرم العراق من منفذ له على البحر يمكنه من اطلالة تتناسب ومساحته. وتوالت الازمات السياسية مع الكويت التي افتعلتها الحكومة العراقية ونذكر منها على سبيل المثال:-

١- أزمة تفتيش القوارب الكويتية التي تعمل في مجال نقل المياه من شط العرب الى الكويت بحجة ان هذه القوارب الكويتية كانت تمارس تجارة التهريب وكان لاحتجاز هذة القوارب أثره في تأخر موارد المياه عن الكويت التي تعتمد على شط العرب كمورد للمياه العذبة.

٢- استثمار الخلاف الذي نشأ بعد تأسيس المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ بين المجلس وبريطانيا فقد طالب المجلس التشريعي في الكويت بحقه في النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها الشيخ احمد الجابر مع بريطانيا لاسيما في مجال النفط على ألا يسري العمل في هذه الاتفاقيات الا بموافقة المجلس وبعدها تأزم الموقف بين احمد الجابر وأعضاء المجلس وتم حل هذا المجلس بعد ستة أشهر من تأسيسه.

وقد استثمر العراق هذا الخلاف بين الحاكم والمجلس التشريعي بشن هجوم على نظام الحكم في الكويت من خلال اذاعة (قصر الزهور) وفي هذه الآونة ظهرت نغمة جديدة في السياسة العراقية تجاه الكويت مؤداها ان الكويت كانت مقاطعة عثمانية تتبع البصرة. وكانت هناك نية لغزو الكويت ،بالاغارة على الجهراء في عام ١٩٣٩ حيث قام متصرف لواء البصرة في جمع القوات لهذا الغرض غير أن وفاة الملك غازي في ابريل ١٩٣٩ عطلت هذه المحاولة.

وفي يوليو عام ١٩٣٩ دارت مباحثات بين الحكومتين البريطانية والعراقية بهدف اعادة تعيين الحدود بين الكويت والعراق. ولم يترتب على هذه المباحثات شيء يذكر سوى تحديد ميل واحد جنوب صفوان ليكون نهاية للحدود بين البلدين وبعدها توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين الكويت والعراق.

وبرغم التعهدات والاتفاقات فإن العراق سرعان ما ينكث العهد، فمن بداية الأربعينات وحتى بداية الخمسينات كانت هناك عوامل تغري العراق لمعاودة خلق المتاعب والمشاكل للكويت ومنها عاملان أساسيان

الاول : ظهور النفط وتطور الانتاج وتطور معه حجم الاحتياطي، ثم الحصول على الجبهة البحرية أو المنفذ البحري.

فلقد جدد نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي مطالبه بعد قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن عام ١٩٥٨ بضم الكويت الى هذا الاتحاد. ولم تتخلص الكويت من هذه الدعوة الا بقيام ثورة ١٩٥٨ والاطاحة بالنظام الملكي في العراق.

ولم تثر حكومة الثورة بقيادة عبد الكريم قاسم طوال ثلاثة أعوام من عمرها (٥٨ - ١٩٦١) أية مشكلة مع الكويت. بل على العكس من ذلك طلب وزير خارجيتها اقامة علاقات مع الكويت على أسس جديدة من الصداقة والتكافؤ وتم فتح قنصلية عراقية في الكويت. وساعدت حكومة الثورة الكويت قبل استقلالها في الانضمام الى العديد من المؤسسات والمنظمات العربية والدولية استكمالا لشخصيتها الدولية وكيانها المستقل.

بيد أن شهر العسل هذا بين الحكومتين لم يدم طويلا، فقد طالب عبد الكريم قاسم بالكويت منذ لحظة توقيع استقلالها عن بريطانيا. وكانت الحجة كالعادة الحقوق التاريخية وتبعية الكويت لمقاطعة البصرة وكان ذلك في عام ١٩٦١. والأمر الغريب أنه على الرغم من هذه المطالبة ظلت كتب الجغرافيا الصادرة للتعليم في مدارس العراق تظهر حدود الكويت مع العراق ضمن الدول المجاورة لها. وتظهر الكويت على أساس أنها دولة مستقلة تشارك العراق في حدودها الجنوبية.(١)

وظلت هذه الأزمة قائمة حتى سقوط عبد الكريم قاسم. واتخذت الكويت اجراء بالاستعانة ببريطانيا أول الامر ثم استبدال القوات البريطانية بأخرى عربية بعد قرار جامعة الدول العربية، وذلك في وجه تهديدات قاسم.

ولم يمض وقت طويل على الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم حتى بدأت في بغداد. مباحثات على أعلى مستوى بين رئيس الوزراء في البلدين أسفرت عن

---

(١) المرجع السابق ص ٣٩ - ٤٦ .

التوقيع على وثيقة تحث على ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات وجاء في هذه الوثيقة ما يلي:-

١- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٩٣٢/٨/١٠.

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

٣- تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين.

٤- تحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء. وقد سجلت هذه الاتفاقية (عام ١٩٦٣) بكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية. وتعتبر هذه الاتفاقية واتفاقية عام ١٩٣٢ من أهم الوثائق التي تعتمد عليها حكومة الكويت في تأكيد حقها في الاستقلال. وفي تأكيد حقوقها من خلال اعتراف العراق بها أكثر من مرة.

العلاقات الكويتية العراقية بعد عام ١٩٦٣:

رغم أن دعاوى العراق القديمة قد تلاشت عام ١٩٦٣، ورغم أن الكويت قد طالبت العراق بترسيم الحدود من خلال مباحثات متعددة بين الحكومتين وذلك في الفترة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧. الاّ ان العراق لم يكن متحمسا لترسيم الحدود بدعوى أن الدراسات الفنية للعمل غير متوفرة، فضلا عن الافتقار الى خرائط مسحية يمكن الاعتماد عليها.

وعلى أثر عدم استجابة العراق للمطلب الكويتي بترسيم الحدود، بدأت مجموعة من الانتهاكات العراقية لحدود الكويت نذكر منها:-

١- اجتياح فرقة عراقية لجزيرة بوبيان الكويتية عام ١٩٦٦ احتجاجا على المباحثات التي دارت بين الكويت وايران حول تقسيم مناطق الجرف القارى(الحدود البحرية) دون اشراك العراق فيها.

٢- اجتياح قوة عراقية في ابريل عام ١٩٦٧ لجماعة من البدو التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وصفوان عند الحدود المشتركة.

ويربط المراقبون بين هذه الانتهاكات وبين حاجة العراق للقروض بدليل انه بعد أن قدمت الكويت عام ١٩٦٧ قرضا كبيرا للعراق لكهربة سد سامراء تغير الموقف ، وصدر بيان ببدء قيام اللجان الفنية بدراسة موضوع الحدود.

ولم تكن الحكومة العراقية مستعدة للتفريط في ورقة الحدود التي يمكن أن تلعب بها وتستخدمها كورقة رابحة تثيرها كلما تطلب الأمر مزيدا من القروض. ويؤكد ذلك أنه عندما اعتذرت الكويت عن تحقيق طلب العراق بمنحها قروض فى أواخر عام ١٩٧٢ . كان هناك إجتياح عراقي لمركزين حدوديين كويتيين في مارس عام ١٩٧٣. أحدهما مركز الصامتة حيث توغلت القوات العراقية في الأراضي الكويتية لمسافة ثلاثة اميال. ثم انسحبت العراق من المركزين بعد وساطة عربية، وتعهدت ببحث مسألة الحدود والانسحاب من الصامتة بعد تقديم الكويت قرض مالي كبير.

وفي تطور آخر افصحت الحكومة العراقية عن نواياها وأطماعها عام ١٩٧٣ عندما بدأت استعدادها لترسيم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن جزيرتي وربة وبوبيان، وأكدت حكومة الكويت رفضها التام لهذا الغرض. وفي عام ١٩٧٥ وبعد تنازل العراق لايران عن مناطق النزاع في شط العرب في اتفاق الجزائر (التي مزقها صدام وكانت سببا في الحرب العراقية الايرانية ثم عاد وقبلها قبل حرب تحرير الكويت كعربون صداقة مع ايران - رغم ٨ سنوات حرب) طالب العراق الكويت ان تؤجر له نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما، وأن تتنازل عن جزيرة وربة،ولكن الكويت رفضت الطلب وتمسكت بسيادتها على الجزيرتين.

وفي الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨كان هناك هدوء نسبي في العلاقات الكويتية العراقية ربما كان الهدوء الذي يسبق العاصفة ، وفي هذة الفترة هدأت مسألة الحدود بين العراق والكويت وترجع أسباب ذلك الى ما يلي:-

١- انشغال العراق بحربها مع ايران طوال هذه الفترة،

٢- حاجة العراق للدعم السياسي من الدول العربية وعلى رأسها الكويت ودول الخليج والسعودية.

٣- حاجة العراق للدعم المالي والاقتصادي والتسهيلات في مجالات النقل والتجارة وذلك من دول الخليج العربية.

٤ـ قيام الكويت من منطلق العروبة بدعم العراق ماديا ومعنويا وتسخير موانيها لخدمة حركة التجارة العراقية وذلك بتخصيص أرصفة لتجارة العبور العراقية.

كما أن مساعدات الكويت المالية للعراق في هذه الفترة كانت كبيرة ومتواصلة حتى ان ذلك قد اثر على تعطيل بعض المشروعات وبرامج التنمية في الكويت. وما أن انتهت الحرب وتبين افلاس الخزينة العراقية دارت باتجاه الكويت كوحش كاسر تردد نغمة الأطماع القديمة مع مبررات واهية (سبق الاشارة اليها)، وبدلا من ان تكافىء الكويت على موقفها العربي المبدئي الذي تحملت في سبيلة الكثير من حوادث الأرهاب قامت العراق بافتعال الأزمات وهاجمت الكويت بغزو غادر لم يعرف له التاريخ مثيلا.

وفي نهاية العرض الخاص بتطور مسألة الحدود والعلاقات الكويتية العراقية يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:ـ

١ـ منذ بداية محاولات تعيين الحدود بين البلدين في عام ١٩٠٤ وحتي عام ١٩٩٠ (٨٦سنة) كان هناك مد وجزر في العلاقات الكويتية العراقية، تعترف العراق بسيادة الكويت واستقلالها وحدودها ثم تعود وتناقض نفسها في هذا الاعتراف وتطالب بالكويت على اساس أنها جزء من العراق.

٢ـ خلال تلك الفترة (٨٦سنة) كان هناك ثلاثة اعترافات رسمية الأول في عام ١٩٣٢ والثاني في عام ١٩٣٩ والثالث في عام ١٩٦٣.

٣ـ أهم هذه الأعترافات اعتراف ١٩٣٢ ثم ١٩٦٣ الذي اعترف بسيادة الكويت وحدودها وطالب باقامة علاقات تجارية وثقافية وتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء.

٤ـ تطور حدود الكويت مر بخمس مراحل كانت الأولى في عام ١٩٠٤ والثانية ١٩٠٧ والثالثة في ١٩١٣ والرابعة في عام ١٩٢٢ (اتفاقية العقير) والخامسة في حوالي منتصف السبعينات عندما تم تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والعراق من الناحية الادارية واقتسام انتاج النفط بينهما بالتساوى.

٥ـ العلاقة بين الكويت والعراق تنطوي على أطماع عراقية قديمة تتمثل في:ـ

أ- منافذ بحرية وجزر.

ب - اطماع نفطية.

ج - الابتزاز عن طريق مواصلة طلب القروض.

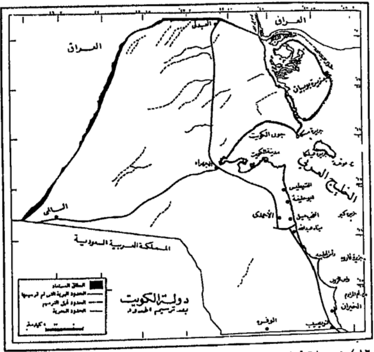
٦- لم يكن الغزو في ٢ أغسطس أول محاولة لغزو الكويت، بل كانت هناك محاولة أخرى في عام ١٩٣٩ بيد أنها فشلت.

٧- تعتمد الكويت في تأكيد حقها بحدودها المتعارف عليها على اتفاقيتي عام ١٩٣٢ و ١٩٦٣.

٨- من عام ١٩٦٣ - ١٩٧٥ كانت هناك مجموعة من الانتهاكات كان الهدف منها ابتزاز الكويت ماليا للحاجة الى القروض.

٩- الهدنة أو الهدوء النسبي الذي جاء في الفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ لم يكن تفهما للموقف الكويتي بقدر ما كان يمثل انشغال العراق بحربه مع ايران.

<u>قضية الحدود بعد التحرير (انظر الخريطة رقم ١٦)</u>



شكل رقم (١٦) خريطة أولية تم إعدادها بناء على قرارات لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية العراقية عام ١٩٩٢

دعا أحد قرارات مجلس الامن الى ضرورة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، وتم تشكيل لجنة برئاسة وزير خارجية أندونيسيا السابق وبعض الدبلوماسيين الغربيين باشتراك مندوب عن الكويت وأخر عن العراق وعملت اللجنة طوال أشهر عديدة في دراسةالوثائق والخرائط والمستندات التاريخية. كما تم الاعتماد على الاتفاقيات السابقة ولعل أهمها اتفاقية عام ١٩٣٢هذا بالاضافة للصور الجوية وظهرت نتائج هذه الدراسات في النصف الثاني من أبريل عام ١٩٩٢ وكانت أهمها ما يلي :- (١)

١- تعديل خط الحدود السابق بين البلدين بحيث يتزحزح شمالا في اراضي العراق ولمسافة ٦٠٠ م.

٢- تقتسم بلدة أم قصر بين البلدين بحيث يكون جنوبها للكويت وشمالها للعراق بأبعاد وحدود واضحة.

٣- يمكن تقدير مجموع الاراضي التي دخلت ضمن الحدود الكويتية بنحو ١٨٠ كم٢.

٤- دخلت بعض من آبار النفط في حقل الرميلة الرتقة داخل حدود الكويت وقد تحفظ مندوب العراق على هذه النتائج، في الوقت الذي حفظ هذا التعديل حق الكويت في أراضيها بشهادة دولية وضمان دولي. ومما تجدر الاشارة اليه أن العراق قد رفض مواصلة الحوار مع لجنة ترسيم الحدود محتجا على هذه النتيجة وصدر هذا الرفض في منتصف شهر يوليو ١٩٩٢.

موقف الشعب الكويتي في الداخل والخارج إزاء الغزو العراقي الغاشم:

من المعروف أن الشعب الكويتي ليس له تجارب سابقة في الحروب أو النكبات، ولكن ردة الفعل العنيفة عند هذا الشعب كانت مذهلة ومشرفة سواء كان ذلك في الداخل أو الخارج. ويكفي القول أن الشعب قد وقف وقفة رجل واحد في وجه الغزو رافضا ومنددا وعقد العزم على تحقيق أمور أربعة هي:-

---

(١) انظر في ذلك :

- الكويت وجودا وحدودا، ص ١٠٤ .

- وكذلك لجنة المختصين، ترسيم الحدود الكويتية العراقية، المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، الطبعة الاولي، الكويت (١٩٩٢) ص ٥٥ - ٩٠ .

١ـ رفض الاحتلال وعدم التعاون معه.
٢ـ الانسحاب الفوري غير المشروط من الاراضي الكويتية.
٣ـ عودة الشرعية الى الكويت.

٤ـ ضرورة تحرير الكويت إن سلما وإن حربا.

وإليك فيما يلي موجزا عن أهم صور هذا الموقف في الداخل والخارج.

أولا : موقف الكويتيين في الداخل:

يمكن تلخيص موقف الكويتيين في الداخل في النقاط الموجزة التالية:

١ـ رفض الاحتلال رفضا قاطعا وإعلان العصيان المدني وعدم التوجه الى الاعمال والمصالح بهدف شل مرافق الحياة وتعطيل خطط المعتدي في السيطرة على الوضع الداخلي.

٢ـ الانخراط في سلك المقاومة الكويتية الباسلة بالرغم من الاخطار. وذلك فداء لتراب الكويت ، وقد قدمت المقاومة صورا من البطولة والتضحية يمكن التعرف عليها من الكتب التي تتحدث عن هذا الجانب، وقد صدر منها الكثير.

٣ـ رفض أبناء الكويت بما في ذلك أقطاب المعارضة الاشتراك في الحكومة الكويتية المؤقتة التي كانت العوبة في يد العراق.

٤ـ ما قامت به فصائل الجيش الكويتي في الساعات الاولى للغزو من مقاومة باسلة بالرغم من التفاوت الكبير في العدد والعدة. وبرغم هول المفاجأة وعدم الاستعداد لها.

وقد تمثلت هذه التضحيات فيما يلي:ـ
أ ـ استبسلت عناصر الجيش الكويتي في المقاومة في معركة جال اللياح شارك فيها اللواء السادس شمال المطلاع.

ب ـ معركة المطلاع والاطراف وشارك فيها اللواء الخامس والثلاثون.

ج ـ معركة جسور شرق الجهراء بقيادة اللواء الثمانين.

د ـ معركة الجيوان التي شارك فيها الحرس الوطني وقوات رئاسة الأركان

وقوات من اللواء الخامس عشر.

هـ - معركة الحرس الأميري في كل من قصر دسمان وبيان.

و - معارك الطيران والدفاع الجوي التي تمكنت من قصف قوات العدو، ودمرت اعدادا من آلياته وعتاده وقتل افراده.

ز- اسقاط عدد من الطائرات المقاتلة والهليكوبتر وحاملات المظليين.

ح - معارك القوات البحرية التي دمر للعدو فيها عدد من القطع البحرية وتم اغراق بعض من افراده.

ويمكن القول أن هذه القوات قد أبلت بلاء حسنا في حدود امكانياتها وسقط منها العديد من الشهداء.

٥- صمود الشعب الكويتي وصبره على الممارسات الوحشية والسلوك القمعي والعديد من الاستفزازات.وكان هذا الصمود نابعا من إيمان بعودة الكويت حرة مستقلة.

٦- إنخراط الشباب في الأعمال اليومية الضرورية لتأمين سير الحياة في الحي الواحد، سواء كان ذلك في اعمال النظافة وجمع القمامة وإحراقها أو في توفير الغذاء والماء أو في العمل في الجمعيات التعاونية والمخابز.

٧- ظهور روح التكافل الاجتماعي وخدمة المحتاجين وتوفير الضروريات لسكان الحي في ظل وحدة وطنية صادقة.(١)

٨ - خداع وتضليل الجيش العراقي وعناصر المخابرات عن طريق طمس اللافتات وأسماء المناطق والشوارع، واخفاء الأجانب المطلوبين.

٩- دور جمعية هواه اللاسلكي في توظيف هذه الهواية في الخدمة الوطنية عن طريق القيام بالاتصال بالخارج واعطاء صورة واضحة لما يجرى في الكويت المحتلة من ممارسات(٢)

---

(١) محمد عبداللطيف الهاشم مرجع سابق ص ٧١ .

(٢) الدمخي مرجع سابق ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

١٠ـ طباعة المنشورات واعدادها وتوزيعها على أفراد الشعب بما تحمله من تعليمات أو حث على الصبر والمقاومة حتى النصر. علما بأن اقتناء آلة للطباعة او التصوير يعني الاعدام فورا.

١١ـ دور الجمعيات التعاونية الذي لم يقتصر على النواحي الاقتصادية والتموينية بل تعدى ذلك للنواحي الاعلامية والاجتماعية بتوفير الغذاء والضروريات للحي وتوزيع موجودات ومحتويات الجمعيات على المحتاجين.

١٢ـ دور المساجد في الصمود والتصدي من خلال الدروس والعبر الدينية وضرورة صبر المسلم المؤمن على البلاء، حتى يأتي نصر الله والفتح.

١٣ـ دور الديوانيات في الصمود وبث روح التفاؤل بالنصر، والتقاط الاخبار وتعميمها.

١٤ـ دور الفتاة والمرأة الكويتية الخالد والمشرف، بما قدمته من تضحيات كان ابرزها الدم والروح حتى الشهادة. وكذلك مساعدة المقاومة الباسلة في حمل السلاح وتوصيله أو نشر الأخبار والمعلومات وغيرها. وقد دخلت الفتاة والمرأة الكويتية التاريخ من أوسع أبوابه من خلال هذه التضحيات ولا ننسى في هذا المجال موقف الأم الكويتيةالتي قدمت الأبن الشهيد والزوج الاسير بصبر وثبات فداء لتراب هذا الوطن.

ثانيا: موقف الشعب الكويتي في الخارج:

لقد اضطرت الظروف بعض الكويتيين للتواجد في الخارج ولسنا بصدد التعرف على هذه الظروف بقدر ما يهمنا موقف هؤلاء في الخارج والذي يمكن أن نوجزه في النقاط التالية:

١ـ كما هو الحال عند الصامدين في الداخل رفض الكويتيون في الخارج الاحتلال وطالبوا بالانسحاب الفوري وعودة الشرعية الى الكويت.

٢ـ قام هؤلاء بتنظيم المسيرات والمظاهرات الصاخبة في كافة الدول التي تواجد فيها الكويتيون تعبيرا عن الرفض والغضب. وطالبوا حكومات تلك الدول بالوقوف الى جانبالحق الكويتي وردع المعتدي.

٣ـ كان المؤتمر الشعبي الذي انعقد بجده في المملكة العربية السعودية والذي شاركت فية جموع شعبية من كافة الفئات مع القيادة السياسية أكبر تظاهرة كويتية شهدها العالم. وتم في هذا المؤتمر رسم سياسة التحرير وما بعد التحرير وتمخض المؤتمر عن النتائج التالية:ـ

أـ المطالبة بالانسحاب الفوري وعودة الشرعية التي لا يرضي الشعب الكويتي غيرها بديلا.

ب ـ دعم خطوات وسبل التحرير بكل الوسائل بالتشاور مع الاشقاء والاصدقاء.

ج ـ تأكيد الديمقراطيةفي الكويت بالعودة إلى دستور عام ١٩٦٢.

٤ـ تنظيم المؤتمرات واللقاءات والندوات والمحاضرات والمعارض لكشف جرائم النظام العراقي في الكويت ، وفضح أساليب الممارسات والقمع الوحشي ضد الشعب في الداخل. مما كان له أكبر الاثر في حشد الطاقات العربية والاجنبية إلى جانب قضية الحق الكويتي.

٥ـ المشاركة في وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروة لتوصيل صوت الكويت الى العالم وأن الكويت حرة وباقية وأن شعبها موجود لايرضي إلا بنظامه وحكومته الشرعية.

٦ـ الزيارات التي قام بها وفود الوزراء والمسؤولون الكويتيون للدول الصديقة في الشرق والغرب لكسب التأييد وشرح القضية في ضوء الحقائق والوقائع.

٧ـ زيارة ولي العهد لبعض عواصم العالم لشرح وجهة نظر الحكومة الكويتية وتفاصيل وملابسات ما قبل الغزو. وكذلك سلوك الحكومة العراقية واطماعها على مر السنوات.

٨ـ زيارة سمو الامير الى الامم المتحدة والقاء خطابه التاريخي الذي فند فيه الادعاءات العراقية الواهية، ورسم الصورة الحقيقية للمطامع العراقية في الكويت، كما عرض صورة للممارسات الوحشية والقمعية ضد الشعب الكويتي في الداخل الذي يعاني من ويلات الاحتلال. وكذلك زيارات الامير لكل من .

الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي ، الصين وغيرها

٩- روح التكافل والتآلف والتآزر لدى الكويتيين في الخارج بمشاركتهم في لجان الخدمات العامة والاعاشة ورعاية المواطنين الكويتيين في الخارج، لخدمة أبناء شعبهم وبث روح الولاء والانتماء، للارض المغتصبة.

مواقف القوى العالمية:

يذكر الدكتور الهاشم في هذا المجال ما يلي (١)

أن العالم بأسره وقف ضد رئيس النظام العراقي إزاء هذا الغزو على أساس أنه لايمكن في هذا الزمن قبول مبدأ استيلاء دولة على دولة أخرى بالقوة، اضافة الى أن:-

- هذه المنطقة مقيدة بحركة العالم الاقتصادية واعتماده عليها في مخزونها وانتاجها البترولي ولا يمكن ان يسمح العالم بأن تصبح هذه المنطقة في مهب الريح. (٢)

- ان الذي يرضى به العرب للعراق لابد أن يقبلوا به تجاه اسرائيل وهذا لايمكن أن يحدث دون مراعاة حق الشعب الفلسطيني .

- التصرفات البربرية للقوات والنظام العراقي في الكويت.

- حجز الرعايا الأجانب واستخدامهم كرهائن ووضعهم في المواقع العسكرية والاستراتيجية كدروع بشرية لحماية هذه المنشآت.

تصور النظام العراقي أنه يرتكب عملا اقليميا جائزا بين الدول أحيانا، لكنه تجاهل أن هذه العملية وأن بدت اقليمية الا انها تمس مبدأ استراتيجيا عالميا ولذا اجتمعت كلمة العالم التي قلما اجتمعت من قبل على موقف واحد.

---

(١) انظر د. محمد عبداللطيف الهاشم يوم الفداء الكويتي، مرجع سابق، ص ٤٧ - ٥٦ .

(٢) يجب ان نقر ان العديد من دول العالم تشكل موقفها المساند للكويت من خلال مصالحها الحيوية في المنطقة، اضافة الي الاعتبارات الانسانية الأخري واحترام القانون والشرعية الدولية .

الموقف الامريكي:

لتحليل الموقف الأمريكي نستعير ما أورده الهاشم [١] الذي يقول:

« كان لاندلاع الأزمة التي فجرها الاعتداء العراقي المسلح على دولة الكويت وانعكاسات تطوراتها على أمن الخليج أبلغ الأثر في ابراز مقدار عجز المجهودات العسكرية الفردية والجماعية والاقليمية لدول الخليج في الدفاع عن نفسها.وكذلك امتحان أثبت فيه العالم عجزة عن وقف هذا الاعتداء أو التصدي له بالقوة ومن ثم تأكيد مقدار الحاجة الى مساندة دور أمريكي عسكري فعال ودور غربي لا يقل عنه أهمية. ومن المنظور الامريكي فقد كان ذلك التطور بصفة خاصة يعني امتحانا هاما للاستراتيجية الغربية والاستراتيجية الامريكية للدفاع عن أمن الخليج وعلى صعيد التحرك السياسي التزمت الولايات المتحدة منذ بداية الهجوم العراقي موقفا واضحا يرفض الغزو العراقي وادانته مباشرة وكل ما يترتب عليه من نتائج . واستمر الموقف الامريكي على هذا النحو طوال فترة الاحتلال يغلّفه طابع الحزم والتشدد والتصميم على حرمان العراق من جني ثمار ذلك العدوان. ففي أول رد فعل رسمي أزاءالغزو. وصفته بأنه اعتداء سافر وعمل ليس له ما يبرره وطالبت بانسحاب القوات العراقية فورا وبدون شرط.»

ويضيف الهاشم أن ردّ الفعل الرسمي لم يقتصر على حدود الادانة فحسد بل رافقه موقف عملي يؤكد على سمة التشدد ومساندة الحكومة الشرعية في الكويت حيث وقع الرئيس الامريكي مباشرة على قرار تنفيذي بتجميد الودائع المالية والممتلكات الكويتية والعراقية في الولايات المتحدة.

وعلى صعيد التحرك العسكري أصدر الرئيس الامريكي تعليماته في نفس يوم الغزو لعدة سفن حربية امريكية بالتوجه الى منطقة الخليج لحماية الدول الخليجية الاخرى من أي تهديد قد تتعرض له [٢]

وامّا الاتجاه الثاني الذي يميز السياسة الامريكية أزاء الاحتلال فيرتبط

---

(١) د. محمد الهاشم مرجع سابق ص ٤٧ – ٤٩ .

(٢) د. الهاشم، مرجع سابق ص ٤٨ – ٤٩ .

برغبة الولايات المتحدة في تجنب اي عمل منفرد والاهتمام بلعب دور قيادي في مجال تنظيم استجابة دولية حقيقية تجاه الغزو والاحتلال.

وتتضح أبعاد ذلك بصفة خاصة في التحرك النشط الذي بذلته واشنطن داخل الامم المتحدة ومجلس الامن من اجل اصدار مجموعة من القرارات ولا شكّ أن جو الوفاق السوفيتي الامريكي قد وفر للولايات المتحدة قدرا من حرية المناورة والحركة لم يكن متاحا من قبل.

ثمة سياسة أخرى للتحرك الامريكي حيال الغزو ترتبط بالحرص على ايجاد نوع من الربط بين التحرك الدبلوماسي والتحرك العسكري والاهتمام بأن يسبق التحرك الأول التحرك الثاني. ولاشك ان الاهتمام باتباع سياسة ذات مستويين إنما يحقق هدفا من المنظور الامريكي فهو من ناحية اخرى يعمل على اضفاء المشروعية على كافة التحركات العسكرية الامريكية وتقليص حجم الدعاية المناهضة للوجود العسكري الامريكي في المنطقة.

وقد تبلورت أبعاد الاستراتيجية حيال الغزو وأهدافها الرئيسية في غضون سابيع قلائل وبدا واضحا ان تلك الاستراتيجية ذات شقين. الشق الأول يستهدف إحكام العزلة الدولية على العراق عن القيام باجراءات الحصار الاقتصادي والبحري والجوي الى الدرجة التي ترغمه على الانسحاب من الكويت. أما الشق الثاني فيستهدف ردع العراق عن القيام بأي عمل هجومي آخر من خلال النشر العسكري المكثف في المنطقة والتأكيد على أن أي عدوان على المملكة السعودية بمثابة أعتداء على الولايات المتحدة. وعليه فان المبادىء والاهداف للسياسة الامريكية تجاه الغزو والاحتلال تتلخص ـ كما يراها الهاشم فيما يلي:ـ(1)

أ ـ الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت.

ب ـ عودة حكومة الكويت الشرعية.

ج ـ الالتزام بأمن واستقرار الخليج.

د ـ حماية أرواح المواطنين الامريكيين في الخارج.

هـ ـ التأكيد على حرص الولايات المتحدة على عدم السعي الى المواجهة والى

(1) الهاشم مرجع سابق ص ٤٩ – ٥٠ .

محاولة رسم مصير الدول الاخرى وتأكيد تمسكها بألا تكون هي البادئة في القتال وحرصها على الدفاع عن مصالحها.

و - التأكيد على أن المشكلة الراهنة ليست مشكلة أمريكية ولكنها مشكلة تهم العالم كله وأن المواجهة ليست بين العراق وأمريكا وإنما هي مواجهة بين العراق ودول العالم أجمع.

ز - تشديد إجراءات الحصار الاقتصادي (البحري والجوي) على العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن.

ح - زيادة تعبئة الرأي العام الدولي ضد العراق من خلال تصوير عدم جديته في التوصل الى حل سلمي.

ط - العمل على إدخال العراق دائرة الغموض والتضليل والخداع الاستراتيجي العسكري النسبي.

ولا شك ان للدور الأمريكي أثره في انهاء الاحتلال العراقي للكويت انطلاقا من سياسة احترام القانون الدولي ومساعدة الأصدقاء وتحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة ويذكر الجهنى في هذا المجال أن الرئيس الامريكي بوش قاد فريق عمل من وزير الخارجية جيمس بيكر ووزير الدفاع تشيني ورئيس الاركان باول والادارة الرئيسية الامريكية المتخصصة في صنع القرار الامريكي، واسفرت اجتماعات الفريق عن أن المصلحة الامريكية ستتأثر بشدة إذا ما سيطر صدام على أكثر من ٢٠٪ من نفط العالم، ليكون له دور رئيسي في تحديد الأنتاج والاسعار، وبالتالي يصبح اخراجه من الكويت في مقدمة اهتمامات امريكا وتجدر الأشارة الى أن قرار الحرب لم يكن سهلا عندما أصبح هو القرار الوحيد أمام القيادة الامريكية وذلك لسببين:- (١)

١- كيفية منع الرأي العام الامريكي من الاندفاع قدما بمشاعر معادية للحرب.

٢- كيفية المحافظة على تماسك التحالف الدولي وقتا كافيا، يضمن المصداقية للضربة العسكرية، خصوصا في ظل تقييم متغيرات الموقف بعد ان أختفت

---

(١) الجهنى مصدر سابق ص ٩٥

السيدة تاتشر الحليف الاستراتيجي القوي من على مسرح السياسة الدولية[1]

وعلى الرغم ، من أنه لا يوجد أي تعاطف مطلقا مع العراق في عدوانه على الكويت بين الرأي العام الامريكي، إلا ان الرئيس بوش كان يواجه رفضا امريكيا متصاعدا بعدم اللجوء إلى الخيار العسكري على قدر المستطاع، لأن مسألة الحرب لا تتفق مع نفسية واتجاهات الشعب الأمريكي لا سيما بعد عقدة فيتنام »

بيد أن خيار الحرب كان هو الخيار الوحيد، حيث قادت الولايات المتحدة منظومة جيوش التحالف الدولي وأخرجت القوات العراقية من الكويت دون خسائر تذكر.[2]

ويذكر الهوارى أن الولايات المتحدة قد حققت مكاسب على الصعيد العسكري والاقتصادي والأمني فعلى الصعيد العسكري اختبرت امريكا وضع قوات الانتشار السريع واختبرت بعض الأسلحة ميدانيا مثل صواريخ باتريوت وطائرة الشبح، وتدربب قواتها في أراض صحراوية.[3]

أما على الصعيد الاقتصادي فأكدت محافظتها على مصالحها النفطية في المنطقة وارتفعت الاستثمارات العربية في البنوك الامريكية. وعلى الصعيد الأمني تم اضعاف القوى الشاملة للعراق، وأظهرت الولايات المتحدة هيبتها على المستويين الأقليمي والعالمي، بأنها القادرة على مجابهة أي تهديد يوجه لمصالحها في أي منطقة من العالم.

الموقف السوفييتي:

لم يكن الموقف السوفيتي (قبل أن يتفكك) تبعا لما يذكر الهاشم أقل تشدّدا من المواقف الدولية (الامريكية والغربية) والعربية التي تطالب العراق بالانسحاب فورا وبدون شروط من الكويت كمدخل وحيد إلى تسوية سلمية.

---

(١) انظر في ذلك على سبيل المثال :

- وكالة الانباء الكويتية (كونا) غزو الكويت ووقفة لاتنسي الكويت ديسمبر ١٩٩١ صفحات متفرقة.
- د. محمد عبداللطيف الهاشم «يوم الفداء» مرجع سابق ص ٤٥ - ٥٦ ويعتبر هذا المرجع من المراجع الهامة جدا التي اعتمد عليها الباحث في تصوير المواقف العربية والعالمية .

(٢) الجهنى نفس المصدر ص ٩٦

(٣) د. عادل الهوارى ازمة الخليج واشكالية المنظام العربى الراهن الكويت (١٩٩٢) ص ١٧٤

فقد اعلن الاتحاد السوفيتي في تصريح رسمي مع بداية الغزو دعوته الى انسحاب فوري وغير مشروط للقوات العراقية من الكويت. ولم تكتفي موسكو بحدود الاعراب عن استنكارها للغزو العراقي وانما ارفقته بموقف أكثر تشدداً حيث قامت بقطع جميع الامدادات العسكرية للعراق، كما طالب وزير الخارجية السوفيتي شيفرنادزة نظيره الامريكي جيمس بيكر بالسفر الى موسكو لاصدار بيان مشترك لشجب العدوان. وتعتبر هذه حالة غير مسبوقة في مجال التعاون بين القوتين العظميين في سبيل تحقيق السلام.

كما أن الاتحاد السوفيتي أيد جميع قرارات مجلس الأمن التي تطالب بانسحاب العراق وفرض العقوبات عليه بما يدعم مصداقيته الدولية من خلال المشاركة في الاجتماع الدولي المناهض لموقف العراق والذي يسعى لاجباره على الانسحاب من الكويت. وعنيت موسكو بصورة خاصة بتأكيد أهمية الاستعانة بآلية لجنة الاركان العسكرية التابعة للأمم المتحدة على أساس أنه بامكانها أن تلعب دورا أساسيا في مجال احتواء الأزمة. وكان الاهتمام واضحا من قبل موسكو على استمرار التشاور وبذل الجهد المشترك مع الولايات المتحدة من خلال البيان الختامي الصادر عن لقاء القمة الامريكية السوفيتية في هلسنكي الذي عقد في العاشر من سبتمبر ١٩٩٠ بأن الطرفين اتفقا على ما يلي:-

أ - التزام بالمقاطعة الاقتصادية وبالعمل على نحو فردي ومعا وبالتنسيق مع الدول الأخرى لاحكام الرقابة على اجراءات الحظر الاقتصادي.

ب - الاتفاق على اتخاذ موقف موحد بعدم القبول بأقل من الانسحاب غير المشروط للعراق من الكويت وإعادة الشرعية واطلاق سراح جميع الرهائن.

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي كان يرتبط مع العراق بمعاهدة صداقة وتعاون منذ عام ١٩٧٢ خاصة في المجال العسكري، حيث يعتمد العراق عليه كمصدر للسلاح وأعمال الصيانة والتدريب، إلا أن رد فعله كان عنيفا إزاء غزو العراق للكويت.

ويذكر الجهني [١] أن الاتحادالسوفياتي فضل التنسيق مع الولايات المتحدة خشية انفرادها في اتخاذ القرارات وتجييرها لمصلحتها خاصة بعد تراجع

---

(١) الجهني مصدر سابق ص ٩٦

الاتحاد السوفيتي وبعده عن مناطق التوتر الدولية. وكذلك من اجل تعميق العلاقات السوفياتية الخليجية التي يسعى الى استثمارها في حل بعض مشكلاته الاقتصادية. ويمكن القول أن الافكار السوفيتية تجاه الأزمة قد تركزت في النقاط التالية:- (١)

١-ضرورة انسحاب العراق من الكويت.

٢- انسحاب القوات الأجنبية من الخليج.

٣- محاولة بحث الأزمة عربيا كلما امكن ذلك.

الموقف الأوروبي:-

كان هناك تنسيقا أوربياً واضحا مع موقف الولايات المتحدة بشكل عام، ويهمنا في هذا المقام الموقفين البريطاني والفرنسي. فالموقف البريطاني اتسم منذ اليوم الأول للغزو بالتشدد والتنديد بالعراق وقد قادت بريطانيا برئاسة تاتشر الموقف الأوروبي(لعلاقتها التاريخية بالكويت ودول الخليج ولتأكيد مصالحها بالمنطقة) وأيّدت بريطانيا إخراج صدام من الكويت بالقوة بعد مواصلة الضغوط عليه بجميع الوسائل لاجباره للخضوع للارادة الدولية. أما الموقف الفرنسي فعلى الرغم من ابرازه للدور الأوروبي الداعم للاجماع الدولي فقد أتسم بالاستقلال النسبي لمواقف فرنسا ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:-

١- الاعلان عن مبادرات فرنسية متعددة للحل السلمي.

٢- ابراز الدور الأوروبي بقيادة فرنسا بحيث لاتنفرد أمريكا بحل المسألة.

٣- لم يكن ذلك الموقف يتناقض مع الاجماع الدولي بقدر ما كان داعما له. واشتركت فرنسا مع الولايات المتحدة وبريطانيا في حرب تحرير الكويت بشكل مؤثر هذا ويمكن إيجاز مساهمات الدور الأوروبي فيما يتعلق بالأزمة فيما يلي:-

١- دعم الكويت سياسيا واعلامياً، مع تقديم مبادرات للحل السلمي.

---

(١) بعد أن تفكك الاتحاد الي جمهوريات سارعت الكويت الي عقد اتفاقيات اقتصادية كما دعمت الجمهوريات الاسلامية وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي، اضافة الي تقوية علاقاتها بجمهورية روسيا اقوي الجمهوريات وابرزها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

٢ـ المشاركة في الحصار الاقتصادي ضد العراق بشكل متشدد وفقا لنصوص القرارات الدولية.

٣ـ الاصرار على الانسحاب العراقي وعودة الشرعية دون قيد أو شرط مسبق.

٤ـ الاسهام بشكل فاعل في حرب تحرير الكويت عن طريق ما يلي:ـ

أ ـ المشاركة بقوات وأسلحة فتاكة في الحرب في البر والبحر والجو.

ب ـ المشاركة بطائرات وسفن حربية ومدمرات دون قوات.

ج ـ المشاركة بطائرات نقل ضخمة ووضعها تحت تصرف التحالف الدولي.

د ـ الاسهام بطائرات رصد (رادار) وسفن كاسحات للألغام.

هـ ـ الاسهام بخبرات عسكرية ومستشفيات ميدانية.

و ـ المشاركة بسفن حصار اقتصادي.

ز ـ اسهامات أخرى.

الموقف العربي:

بدأ النظام العربي في الايام الأولى عقب الغزو العراقي للكويت متوحدا على قاعدة عدم القبول بهذه الواقعة، رغم ما حدث من تباين بشأن كيفية التعبير عن هذا الموقف ففي الوقت الذي رأت غالبية الدول العربية ضرورة اتخاذ موقف واضح يقوم على ادانة العراق بعد أن أخفقت اتصالات يوم ونصف في اقناعه بالتراجع، فضلت أقلّيةمنها إعطاء فرصة أخرى لهذه الاتصالات قبل إعلان موقف حاسم.

وظهر هذا التباين خلال الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب يوم ٣ أغسطس بالقاهرة فقد تميز مشروع القرار الذي قدم للتصويت بالحسم في ادانةالعدوان العراقي على الكويت. ورفض أية آثار تترتب عليه وعدم الاعتراف بتبعاته. مع مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقواته الى مواقعها في الأول من أغسطس. لكنه أكد في الوقت نفسه على ضرورة الحل السلمي بعد المطالبة بعقد اجتماع قمة عربية طارئة للبحث في

سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين وتمت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية ١٤ دولة، ونظرا لعدم مشاركة ليبيا في الاجتماع وعدم أحقية العراق في التصويت تكون خمس دول قد اتخذت موقف عدم الموافقة على القرار وهي:

الأردن ـ السودان ـ فلسطين ـ موريتانيا ـ اليمن.

ويذكر الهاشم وآخرون [1] تصاعد الأزمة واتجاه السعودية إلى طلب قوات أجنبية وعربية لحماية أمنها من التهديد الذي استشعرته نتيجة حشد قوات كبيرة على حدودها فقد أخذ هذا التباين يتطور في اتجاه الانقسام ازاء ذلك التطور ، وتبلور الانقسام بشكل واضح خلال القمة الطارئة التي انعقدت بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ مع حدوث تغير في تركيب المعسكرين اللذين ظهرا خلال اجتماع وزراء الخارجية فالدول التي أدانت الغزو العراقي هي نفسها التي أيدت الأجراءات السعودية على أساس إعمال حق دفاع شرعي ، لكن هذا المعسكر فقد دولتين هما الجزائر التي امتنعت عن التصويت وتونس التي تغيبت عن القمة. وعلي هذا النحو أصبح الإنقسام العربي يتركز على قضية التدخل الأجنبي، ووجد المتآمرون ضالتهم ولبسوا العباءة التي أدت الى تعقيد الموقف على المستويين الرسمي والشعبي حيث اتجهت بعض الدول والقوى السياسية الى اعطائها الاولوية واعتبارها الاكثر خطرا بينما أصرت أغلبية الدول العربية والقوى السياسية الأخرى على ان قضية احتلال الكويت هى الاصل الذي أن لا ينبغي أن يطغى علية الفرع.

وانقسم النظام العربي عدديا الى معسكرين احدهما يضم ٦٠٪ والآخر يمثل ٤٠٪من أعضائه حيث يضم المعسكر الأول دول مجلس التعاون (وعددها ٦ دول) مصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي. بينما يشمل المعسكر الآخر الجزائر واليمن والاردن والسودان وموريتانيا وفلسطين وليبيا وتونس.

---

(١) انظر تفاصيل اخري في : كونا، غزو الكويت ووقفه لاتنسي، ديسمبر ١٩٩١، صفحات متفرقة. وكذلك د. الهاشم مرجع سابق ص ٤٥ – ٥٦ .

٣ـ تصنيف موقف الدول العربية:

دول مجلس التعاون الخليجي: يمكن القول أن هذه الدول تعتبر طرفا مباشرا ومن ثم اتخذت موقفا أكثر عداء للعراق من غيرها.

ويذكر الجهنى أن دول مجلس التعاون الخليجي قامت بتحرك نشط على المستويين الدولي والاقليمي قادته المملكة العربية السعودية من أجل الحفاظ على الحشد والاجماع الدولي ضد الغزو العراقي للكويت. وقد مكن هذاالعدوان دول المجلس من زيادة تماسكها إزاء الخطر المشترك، ومن مظاهر هذا التحرك النشط المتماسك قيام وزراء الخارجية بجهد دبلوماسي مشترك ومكثف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سبتمبر ١٩٩٠ في نيويورك. ومن ابرز هذه اللقاءات عقدوا اجتماعات مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ودول السوق الأوروبية المشتركة وإيران واليابان، بالاضافة إلى اجتماعات مع وزراء خارجية مجموعة جنوب شرق آسيا من أجل ضمان استمرار عزل العراق . وفي ٢٨ اكتوبر ١٩٩٠ اجتمع المجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورة انعقاده الاستثنائية الثالثة عشر بالرياض بهدف توظيف الجهد المشترك في سبيل دعم وتقوية الصف الدولي ورفضه قرارات مجلس الأمن ووضع المنطقة على حافة حرب مدمرة.

وقد استمر التنسيق بين دول المجلس في كافة المجالات منذ اليوم الأول للغزو، فعلى الصعيد الاقتصادي تم دعم البنوك والمؤسسات الوطنية وتذليل الصعوبات أمامها نتيجة الوضع الأقتصادي المتردي في المنطقة المترتب على مضاعفات الأزمة، وقيام البنوك المحلية بقبول صرف الدينار الكويتي لدى الأفراد والعائلات الكويتية لتحويل مبالغة محددة.

ومن الخطوات التي اتخذت أثناء الأزمة ما يلي:-

١ـ توثيق التعاون بين الأجهزة الأمنية والدفاعية بين دول المجلس.

٢ـ تقديم كافة التسهيلات للمواطنين الكويتين في أراضي كافة الدول العربية الخليجية.

٣ـ المشاركة الفاعلة في ترتيبات تحرير الكويت.

وقد شاركت الدول الخليجية فى حرب تحرير الكويت مشاركة ملحوظة.

كما اسهمت بعد التحرير في توفير كافة السلع والبضائع التي تطلبتها الأسواق الكويتية بعد التحرير مباشرة.

سوريا :

رغم الصراع الممتد مع العراق وجدت نفسها في موقف صعب بسبب تعرض العراق لضربة عسكرية الا انها انحازت لجانب الحق ودخلت ضمن التحالف الدولي ضد العراق ،وشاركت بقواتها لتحرير الكويت ، وقدمت للكويت والكويتيين كل أشكال العون والمساعدات حتي التحرير .

المغرب :

برغم تشدده في ادانة الغزو العراقي فقد حرص على الاحتفاظ بموقف يتيح له حرية التحرك في اتجاه الحل السلمي إذا توفرت ظروف مناسبة لذلك وعلى عدم تعميق الهوة مع بقية شركائه في الاتحاد المغاربي الذين وقفوا جميعا في المعسكر الآخر .

مصر :

كان دور مصر بارزا ومؤثراً على المستويين الاقليمي و الدولي لصالح القضية الكويتية وتميز موقفها بحرص بالغ على اتاحة الفرصة للحل العربي رغم تأثرها بخبرتها السلمية في مجال الوساطة عشية واقعة الغزو واستيائها من الاسلوب العراقي في التعامل مع تلك الوساطة ، وكان انحيازها لجانب الحق واضحاً ودخلت ضمن قوات التحالف لتحرير الكويت .(١) واسهمت في تقديم العون المادي والمعنوي للكويت واحتضنت الكويتيين طوال الأزمة كما قدمت الدعم للسوق الكويتية بعد التحرير .

لبنان :

يمكن القول أن لبنان تعتبر أول دولة عربية أدانت الغزو العراقي ولم يكن لها دور فعال لظروفها الداخلية .

---

(١) نذكر هنا كيف ان النظام العراقي خدع القيادة السياسية المصرية بعدم النية لإيذاء الكويت وان الخلاف سيحل سلميا.

الصومال وجيبوتي :

أدانتا الغزو وهما من ضمن الدول التي انحازت للحق ولم تكن ظروفهما الداخلية والعسكرية تسمح لهما بالاشتراك في التحالف الدولي .

الجزائر :

يمكن القول بأن الجزائر قد بدأت بادانة الغزو ولم تصوت ضد العراق بإجتماع القمة العربية وفضلت الجزائر موقع الشبهة ، ولكن تعاطفها مع العراق كان واضحا .

ليبيا :

كان موقف ليبيا محيرا للسياسة العربية الي درجة الغموض فقد رفضت قرار القمة وأدانت العراق وفي نفس الوقت لم تؤيد التدخل الاجنبي وإنما رأت ان تكون هذه القوة تابعة للأمم المتحدة ، وهذا الموقف ينبع من طبيعة موقفها التاريخي المعادي للولايات المتحدة . حيث ركزت على التواجد الأجنبي في المنطقة وتناست معاناة الشعب الكويتي أثناء الأزمة.

منظمة التحرير الفلسطينية :

يذكر العديد من المحلّين أن الموقف الفلسطيني كان شديد الغرابة ، الوقت الذي تبدو فيه منظمة التحرير الفلسطينية أكثر الأطراف الخاسرة في موقفها من غزو الكويت ليس فقط الموقف المؤيد بل بسبب الحماس والاشتراك الفعلى في الغزو العراقي للكويت والاطروحات والتنظير الذي وضعته منظمة التحرير الفلسطينية أثناء الغزو وبعد التحرير .

وهى الطرف الذي أصابه هول الغزو العراقي والاحتلال الذي قلب كل موازين القوى في المنطقة ودمر الاستراتيجية العربية . وهدد قضيتها الاساسية وهى (العودة للأرض) – عودة الوطن الفلسطيني والمنظمة مهددة بخسارة المساعدات الضخمة التي تحصل عليها من دول الخليج العربية بل بدأت تفقد التأييد الاقليمي والعالمي[١]

---

(١) يمكن تفسير قبول زعماء المنظمة للحلول السلمية مع اسرائيل (مشروع غزه – اريحا اولا) بانه تصحيح لمسار خاطئ، وندم على توجه التعاطف مع صدام الذي لم يحقق أحلام وطموحات رموز منظمه التحرير من جهه ومحاولة للتقرب من القوي العظمى ودول الخليج .

كل ذلك لأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لا تملك الحس القيادى ولا الصفات القيادية لانجرافها خلف التأييد الشعبي الفلسطيني للعراق داخل الاراضي المحتلة والاردن خوفا من تزايد نفوذ حركة حماس أهم منافس لها .

الأردن :

لم يكن الموقف الأردني أقل تحمساً للعراق من الموقف الفلسطيني فقد اتخذت موقفا مؤيدا للعراق وذلك بسبب العلاقة الاستراتيجية التي تمت مع العراق من أوائل الستينات وأدت الى توافق سياسي كامل بشكل ملحوظ واعتماد اقتصادي متبادل يفوق ماهو معروف بين أي دولتين أخريين في النظام العربي .

موريتانيا:

وقفت موقفا مؤيدا للعراق لاعتناقها مبدأ البعث العراقي ولاقتناعها به حيث أنه أكثر النظم العربية دعما لها في نزاعها مع السنغال وأهم مصادر سليحها خلال الفترة الأخيرة .

السودان :

على الرغم من وقوف الكويت الى جانب السودان في أزماتها السياسية والأقتصادية فقد كان السودان مؤيدا للغزو العراقي من الاساس وساعدت الاوضاع الداخلية في السودان على ذلك فرغم مصادر التعددية في السودان منذ يونيو ١٩٨٩ إلاّ ان الخيار السياسي الوحيد الذي يدعم هذه الحكومة وتتاح له جدية العمل (الجبهة الاسلامية) وبدعوى معاداة الوجود الأجنبي كان عملا مساعدا للعمل الرئيسي المتمثل في العلاقات العسكرية مع العراق

اليمن :

اتخذت اليمن موقفا مؤيدا للعراق نظراً للعلاقات الحميمة والوطيدة بين البلدين وقد ظهر هذا التأييد في مواقف اليمن على جميع المستويات الاقليمية والدولية خاصة في قرارات جامعة الدول العربية ، المؤتمر الاسلامي ، ومجلس الامن على الرغم من مساعدات الكويت لها على مر الأزمان .

مما سبق يتضح أن النظام العربي انقسم إلى مجموعتين مجموعة ضد الغزو

العراقي للكويت وهي المجموعة التي انحازت الى جانب الحق والشرعية الدولية والمجموعة الثانية مؤيدة للغزو العراقي وهي الاردن واليمن ، ومنظمة التحرير الفلسطينية والسودان والجزائر وتونس كل حسب استراتيجيته وليس هنا موضع تفاصيل هذه الاستراتيجيات بيد اننا نستطيع تلخيص الموقف العربى بجملته على النحو التالى : –

يجب ان نتسائل أولا ما هي الأسباب والموجهات الاساسية التي جعلت الدول المؤيدة للكويت وهي التي تشكل نسبة ٦٠٪ من الوطن العربي أن تقف هذه الوقفة ؟ نعتقد أن هناك مجموعة من الأسباب قد تظافرت لتشكيل هذا الموقف نذكر منها :–

١ – ان مصير بعض هذه الدول مرتبط بمصير الكويت بحكم الجوار الاقليمي والتشابه في أنظمة الحكم وأصول السكان وتراثهم الاجتماعي وغير ذلك من الروابط (دول الخليج والسعودية).

٢ – أدركت الدول العربية المؤيدة للكويت عدالة القضية الكويتية ، وتمسكت بمبدأ عدم اللجوء الى القوة في النزاع العربي العربي ، كما ان هذه الدول تدرك تماما الطبيعة العدوانية للنظام العراقي من خلال تجاربه مع الاكراد وإيران وبقية دول الجوار الأخري . كما تدرك كذلك أطماعه التوسعية وطموحاته اللانهائية خاصة في السنوات الأخيرة .

٣ – عاشت رعايا معظم الدول العربية في الكويت والخليج سنوات طويلة دون مشكلات او مضايقات ولاقت من شعوبها كل العون والتقدير بعكس وجود رعاياها في العراق (يمكن الاشارة هنا الى تجربة العمالة المصرية في العراق)

٤ – ترتبط الكويت مع هذه الدول بروابط تاريخية قوية جداً قبل وبعد استقلالها.

٥ – روابط هذه الدول الاقتصادية مع الكويت روابط متينة سواء في المجال التجاري وتبادل السلع أو في مجال المساعدات والقروض التي قدمها ويقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

٦ – رفضت هذه الدول مبدأ الغزو والحقوق التاريخية لانه يكّرس موقف اسرائيل ويدعم استمرار عدوانها على الاراضي العربية).

٧ – الخلافات الدائمة مع بعض هذه الدول مع النظام العراقي (لا سيما سوريا)

٨ – خداع العراق لبعض الدول العربية التي اتصلت قبل العدوان لتهدئة الوضع بين البلدين لمنع قيام نزاع مسلح محتمل ، حين أكد العراق لها بعدم النية للاعتداء على الكويت (خاصة مصر والسعودية)

٩ – مصداقية الكويت وثباتها على المبدأ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واتباعها سياسة متوازنة حيث عرف عنها انها لا تحابي دولة على حساب دولة أخرى أو تناصر دولة عربية ضد اخرى .

ولكن يظل سؤال آخر ما أسباب وقفة الدول العربية التي تعاطفت مع العراق ؟ وما هي الموجُهات الاساسية التي أسفرت عن مثل هذا الموقف على الرغم من أن الكويت قد قدمت مساعدات متعددة الجوانب [١] لهذه الدول ، وعلى الرغم من أن علاقاتها معها كانت في كل الاوقات علاقات متينة ومتميزة . ونستطيع أن نحمل أهم هذه الاسباب فيما يلي :-

(لوحظ ان هناك تغييراً في مواقف بعض هذه الدول تجاه الكويت مؤخراً)[٢]

١- اشتراك بعض هذه الدول مع العراق في عضوية مجلس التعاون العربي

---

(١) قدمت الكويت لدول الضد الكثير من المساعدات التى نذكر منها ما يلى :-

أ- الدعم الاقتصادى والمنح والقروض طوال سنوات عديدة [الاردن، فلسطين ، تونس ، الجزائر ، السودان ، اليمن ، موريتانيا]

ب- دعم المشروعات الاقتصادية في العديد من هذه الدول [مشروعات زراعية ورى ، سكك حديد ، اتصالات ونقل ، طرق برية ، مشروعات صناعية ....الخ]

ج- الدعم الصحى والثقافى [اليمن ، السودان ، موريتانيا]

د- الدعم السياسى [لكل قضايا العرب لا سيما القضية الفلسطينية]

هـ - استقبال رعايا هذه الدول فى الكويت منذ زمن طويل واتاحة الفرصة لهم للعمل والكسب الشريف]

(٢) لوحظ تغييراً واضحاً في مواقف كل من تونس ، الجزائر ، ليبيا وموريتانيا ، كما أن دولاً أخرى ما فتئت تحاول جاهدة إصلاح علاقاتها مع الكويت ودول الخليج لاسيما الأردن وفلسطين واليمن .

الذي كان يضم الى جانب العراق كل من الاردن واليمن والذي ادركت مصر أهدافه وخباياه فأنسحبت منه .

٢ – يجمع البعض مع النظام العراقي الأيديولوجية البعثية (اليمن ، السودان موريتانيا) ، هذا ما يفسر وقوف العراق مع الشطر الشمالي لليمن أثناء حربه مع الجنوب .

٣ – تستر البعض بعقدة الاستعمار ومناوئه الولايات المتحدة والغرب على أساس تجارب الموروث السياسي لحقبة الخمسينات والستينات (ليبيا ، فلسطين ، السودان).

٤ – تدخل بعض الجماعات الاسلامية في القرار السياسي الخاص بالتعاطف مع العراق وتأثيرها على الحكومات خاصة في الجزائر والسودان ، وفلسطين (منظمة حماس).

٥ – أدعاء البعض أن الكويت ودول الخليج قصرت في معوناتها في الفترة الاخيرة التي سبقت الغزو في معوناتها السنوية لهذه الدول (الاردن + المنظمة).

٦ – تصديق البعض للشعارات الزائفة التي اطلقها العراق فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروة في الوطن العربي واقتسام الثروات الخليجية اضافة الي تحقيق مكاسب اقليمية على حساب دول الخليج والسعودية (الاردن + اليمن + السودان + المنظمة).

٧ – خوف بعض الدول صغيرة الحجم من بطش نظام بغداد في حالة عدم الانصياع الى التعاطف معه.

٨ – العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط بين بعض هذه الدول والعراق على أساس من المصالح المشتركة (نموذج الاردن).

٩ – بعض هذه الدول ليست لها سياسة واضحة المعالم محددة التوجهات ذات

ثوابت معروفة ، لذا نراها تتبع سياسة خالف تعرف (نموذج ليبيا).

١٠- بعض هذه الدول تلقى من العراق مساعدات في المجالات العسكرية لتحقيق أهداف معينة (نموذج السودان في حربها مع ثوار الجنوب)

وتجدر الاشارة الى اننا ناقشنا فى هذا الموضوع المواقف الرسمية للحكومات ، بيد ان اللافت للنظر أن هناك شرائح شعبية فى الدول التى ناصرت الكويت أو التي مع العراق على السواء قد إنصاعت بشكل مباشر أو غير مباشر للتوجهات العراقية وتأييد الغزو وعلى الرغم من أن هذا الموضوع يخرج عن نطاق دراستنا لكننا نغزو أسبابه الى أمور عده منها الانصياع لدعاوى العراق فى موضوع الفقر العربي والغنى العربي واعادة توزيع الثروة . أو تأثر الحساسية الشعبية ضد امريكا والغرب تحت مؤثرات الدعاوى الاستعمارية ومناهضة الامبريالية أو تأثر هذة الفئات الشعبية بإسلوب وسلوك بعض الخليجيين بإظهار سلوكيات غير منضبطة أو تأثر بعض الفئات الشارع العربى بالقوانين والنظم المحدده لشروط الاقامة والعمل فى الكويت ودول الخليج أو ربما مناهضة أنظمة الحكم فى الخليج خاصة عند بعض الفئات التى تتبع احزابا أو تنظيمات لا تتفق أيديولوجياً مع مثل هذه الانظمة كاليساريين على سبيل المثال) .

٤ ـ موقف القوى الاقليمية

الموقف الأسرائيلى

يرى الهاشم أن العراق قد قدمت فرصة ذهبية لاسرائيل على كافة المستويات المتعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى فالمزايا التى تحققت تفوق خيال اكثر العناصر المتطرفة فى اسرائيل فالثمار التى جنتها من جراء ذلك كثيرة نوجزها في الآتي : ـ

– اعطاء اسرائيل فرصة لاتمام عمليات توطين المهاجرين من اليهود السوفيت والفلاشا بهدوء .

– طعن الانتفاضة فى مقتل نتيجة لحرمان سكان الاراضى المحتلة من

التحويلات النقدية والعينية المرسلة من دول الخليج وكذلك المساعدات التى كانت تقدمها.

– نجاح اسرائيل فى توظيف الغزو العراقى للكويت ، من اجل تحسين صورتها فى وسائل الاعلام العالمية والصاق صفة الارهاب بالدول العربية من خلال تصوير قادتها بأنهم يحاولون تحقيق طموحاتهم الشخصية على حساب اسرائيل .

– لم تتورع الصحافة الإسرائيلية عن اثارة مخاوف وفزع الرأى العام العالمى لاسيما الغربى منه من خلال تشبية صدام بهتلر بأن شبهت غزو صدام للكويت بغزو هتلر لبولندا عام١٩٣٨ والذى كان مقدمة للحرب العالمية الثانية.

– وظفت إسرائيل الغزو العراقى للكويت لتثبت للرأى العام الغربى انها تمثل المدافع الحقيقى عن المصالح الغربية فى المنطقة.

– الحصول على مطالب عاجلة للتسلح من الولايات المتحدة والمانيا بحجة تحقيق التوزان مع التفوق العربى والتهديد العراقى لاسرائيل وخاصة الاسلحة المضادة للصواريخ (باتريوت)

موقف تركيا:

كان الدور التركى مميزا ًفي دعمه للكويت على الرغم من تأثرها اقتصاديا إزاء هذا الموقف فبمجرد وقوع الغزو سارعت الحكومة بتطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ومنها إغلاق خط الانابيب العراقى [1] ووقف العلاقات التجارية مع العراق، والسماح للولايات المتحدة الامريكية بإستخدام القواعد العسكرية. بل ان تركيا أصبحت طرفاً اصيلاً فى مواجهة العراق فأقدمت على اجراءات إضافية لإحكام الحصار على العراق والمشاركة فى أي إجراء عسكرى ضدها وحافظت على الاتجاه العام الذى ساد مواقف بلدان الجوار الجغرافي.

(١) جرت اتصالات من أجل فتح خط الانابيب العراقي لتصدير النفط عبره من أجل اعتبارات انسانية شريطة الا يتناقض ذلك مع موقف تركيا من الحصار الاقتصادي على العراق حتى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن.

ايران :

يرى الجهنمي [1] انه منذ وقوع الغزو أصبح من الواضح ظهور علاقات خليجية ايرانية يشوبها التحول الايجابي في العلاقات ، ويمكن القول أن الغزو العراقي للكويت قد أسهم في بلورة قناعة دول مجلس التعاون الخليجي وايران بأنه لا يمكن لجهد واحد أن يلعب دور المسيطر على شئون الخليج ، وأن المشاركة والتعاون هما أفضل السبل بعد تجربة الحرب العراقية الايرانية ، ثم المحاولة العراقية لتحقيق هذه السيطرة التي أدت الي جرّ المنطقة الى أزمة حالكة السواد ومما ساعد على التقارب الخليجي الايراني الموقف الذي اتخذته إيران بإدانتها للغزو ومطالبتها تطبيق قرارات مجلس الامن . واعلانها الوقوف ضد أي محاولة تستهدف تغيير الحدود القائمة في المنطقة . وانها لن تتسامح إزاء محاولات تغيير خريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة وكان من نتائج التقارب تحسن في العلاقات أسفر عن زيارات متكرِّرة ومتبادلة بين المسؤولين في دول الخليج وإيران وكذلك الرسائل المتبادلة بشأن الأزمة بين قادة هذه الدول وإيران .

أما تفاصيل الموقف الإيراني فيحللّه د. الهاشم على النحو التالي :-

يأتي التنازل العراقى لايران وقبوله اتفاقية عام ١٩٧٥ الخاصة برسم الحدود بين البلدين لتحقيق عدة اهداف منها:

١- محاولة تحييد ايران تماما ودفعها الى عدم التجاوب مع الجهود الدولية الساعية الى احكام الحظر الاقتصادى على العراق وبالتالى فتح ثغرة فى تلك الجهود من فاعليتها.

٢- تقديم هدية لايران وربما ربط ذلك بعدم معارضة ايران نتائج غزو الكويت ولاسيما ما يتعلق بمسألة الجزر الكويتية (وربة وبوبيان) التى سيطرت عليهما العراق بعد الغزو.

٣- تغيير بنية التوازن الاقيلمى فى منطقة الخليج من خلال العمل على توحيد

---

(١) الجهني، زلزال الخليج مرجع سابق ص ٨٧ - ٨٨ .

جهود ايران والعراق فى مواجهة الدول الخليجية ولاسيما السعودية.

٤- محاولة اعطاء مصداقية للخطاب العراقى الجديد الذى يحاول أن يتدثر فيه بالثوب الاسلامى .

٥- اقناع الولايات المتحدة والقوى الغربية أن من الممكن العودة الى الاستراتيجية الامريكية السابقة والمعروفة بإستراتيجية الدعامتين كأسلوب لخطط الاستقرار فى الخليج وضمان المصالح الغربية عموما فى النفط وحرية الملاحة فى الخليج على ان تكون العراق وايران هما الدعامتين.

ولما كانت التنازلات العراقية تمثل فى الوقت نفسه انتصارا ايرانيا فقد رحبت ايران بالعرض العراقى إلا أن ايران حرصت فى نفس الوقت على التفرقة بين أمرين ايجاد تسوية لمشكلات الحرب مع العراق من جهة موقفها من غزو الكويت وتأكيدها على ضرورة الانسحاب العراقي من جهة أخرى ، ويبدو الحرص على هذه التفرقة كنوع من استرضاء الاطراف الدولية الاخرى ومن بينها سوريا كما أن ايران واجهت اغراءات متعارضة منها الكويتى والخليجى المصدر ومنها العراقى المصدر .

لذا اعلن الرئيس رافسنجانى أن ايران لا تمانع فى ان تخرج القوات الاجنبية العراق من الكويت ما دامت سترحل بعد ذلك كما أكد أن وجود القوات الاجنبية فى المنطقة لن يكون مرغوبا فيه على المدى الطويل.
وبهذا تبلور الموقف الايرانى بعدم معارضة الاستعانة بقوات من خارج المنطقةلتحرير الكويت لارضاء الجانب الخليجى ، وفى نفس الوقت معارضة بقاء هذه القوات على المدى البعيد أى بعد انتهاء مهمتها للا قتراب من الجانب العراقى ومن ناحية اخرى فان الموقف الايرانى لم يشتم منه أى نزعة فى المشاركة فى الحشد الدولي العسكرى ضد العراق .

أى عدم التعاون مع الولايات المتحدة في هذا الصدد ويبدو ذلك منطقيا مع ظروف التحسن الاولى مع العراق وعدم الانتهاء من عملية الأسرى كما أعلن وزير الخارجية الايرانى ولاياتى ان ايران كانت تبدى ارتياحها لخطوات السلام مع العراق الا انها تتمسك بموقفها الرافض للغزو وضم الكويت وفى نفس الوقت وافقت ايران على تزويد العراق بالغذاء والادوية مقابل النفط والوقود وعموماً ومما لا شك فيه ان الموقف الايرانى بصفته الرسمية المعلنة والعملية قام على التفرقة بين ترسيخ التسوية السياسية مع العراق ورفض الغزو والضم[1]، واعلان الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة بحق العراق على الرغم من محاولات العراق المتكررة للوقوف الى جانبه ضد التحالف الدولي.

ويذكر الهوارى[2] ان ايران قد استفادت من هذا الموقف (الذى اسماه بالموقف الحيادى للأزمة) فهى قد اظهرت لدول التحالف بأنها متمسكة بحيادها ، كما أنها تلتزم بمواقفها. ومن ثم فهى مؤهلة للدخول فى النظام العالمى الجديد وتطمع فى ان يعترف لها هذا النظام بدورها المسيطر الاقليمى فى منطقة الخليج .

والحقيقى أن الموقف الحيادى الايرانى من الأزمة قد تدعّم بعد المكاسب الفعلية التى حققت فى علاقات طهران بدول الغرب ، حيث الغت المجموعة الأوروبية العقوبات الأقتصادية المفروضة على ايران فى اكتوبر ١٩٩٠ كما أعادت الشركات الفرنسية بناء محطة التكرير الرئيسية فى جزيرة (خرج Kharj) وأدى ارتفاع اسعار النفط الى زيادة إيراداتها منه.

نتائج وآثار الغزو

كان للغزو العراقي الغاشم على الكويت آثاره ونتائجه ليس على الصعيد

---

(١) انظر د.الهاشم مرجع سابق ص ٥٥ – ٥٦ .

(٢) د. الهوارى أزمة الخليج ، مرجع سابق ص ١

المحلي فقط أو الصعيد العربي بل تعدى ذلك إلي دائرة أبعد وأوسع حيث شمل العالم بأكمله . وقد تنوعت هذه الآثار بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية ونحاول فيما يلي بإيجاز هذه الآثار:

أولا: الآثار والنتائج السياسية

١ - توحد موقف العالم لأول مرة في تاريخه الحديث والمعاصر إزاء قضية واحدة هي قضية الكويت ، وكان معروفا في عالم السياسة أن القوتين الأعظم لاتلتقيان حول المسائل العالمية في وجهة نظر واحدة للاختلاف الايديولوجي والاستراتيجي الخاص بكل منهما (سابقا) ، ولكن علاقة الكويت الجيدة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا) وللسمعة العالمية التي تتمتع بها الكويت من خلال اسهاماتها السياسية والاقتصادية جعلتها تحظى باحترام دول العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

كما أن لسياسة الكويت الهادئة المتزنة البعيدة عن كل أسباب التوتر الداعمة للسلام والمؤيدة لقضايا الحق والمناصرة لحقوق الانسان في كل مكان أثرها في توحد مواقف دول العالم حولها. وقد تنوعت هذه المواقف المؤيدة بين الدعم السياسي والاعلامي وبين الدعم العسكري والمشاركة في قوات التحالف[١]

٢ - اصدار قرارات هامة للأمم المتحدة ضد دولة خارجة عن القانون الدولي رغم أنها عضو في المجتمع الدولي . وقد بلغ عدد هذه القرارت اكثر من ١٢ قرارا حتى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ وهو عدد كبير في حق دولة واحدة.

ويتناول القرار الاول إدانة العراق والمطالبة بسحب قواتها من الكويت فورا، ويرمي القرار الثاني الى فرض حصار اقتصادي على العراق يطالب فيه الدول الأعضاء الالتزام بحظر تصدير وتوريد أية سلعة منه واليه . والقرار الثالث يتضمن عدم الاعتراف بقرار العراق بضم الكويت ويطلب اعتبار أية اجراءات تترتب عليه باطلة . اما القرار الرابع فيتضمن الطلب بأن يسمح العراق لرعايا الدول الأخرى في العراق والكويت الخروج منهما ، وأن العراق

---

(١) انظر د. الهاشم ص ٤٧ .

وكذلك د. غانم سلطان، جوانب من شخصية الكويت، مؤسسة على الصباح الطبعة الاولي، (١٩٩٠) ص ١٢١ .

سيكون مسئولا عن سلامة هؤلاء . اما الخامس فيتصل بنشر قوات بحرية في المنطقة لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها والتحقق منها . ويتعلق القرار السادس بمراعاة الظروف الانسانية للمدنيين في العراق والكويت وضرورة تزويدهم بالمواد الغذائية من أجل تخفيف المعاناة البشرية.

اما القرار السابع فيدين العراق بإصدارها الأمر باغلاق السفارات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانات وامتيازات الدبلوماسيين وذلك لأنه مخالف لقرارات مجلس الامن واتفاقيتي فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية المؤرختين في ١٨ ابريل ١٩٦١ ، ٢٤ ابريل ١٩٦٣ . ويتناول القرار الثامن طلبات الدول التي تقدمت بمساعدات انسانية وتشكيل لجنة لدراستها وتنفيذها (١) .

ويختص القرار التاسع بتشديد الحصار الاقتصادي على العراق والزام الدول الاعضاء بعدم السماح بإقلاع أية طائرة الى العراق مهما كانت هناك التزامات سابقة . اما القرار العاشر فيتعلق بمطالبة السلطات العراقية وقوات الاحتلال بالكف عن أخذ رعايا الدول الأخرى كرهائن وكذلك الامتناع عن إساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم . اما القرار الحادي عشر فيتصل بادانة العراق حيال تغيير التركيبة السكانية في الكويت ومحاولات تدمير السجلات المدنية التي وضعتها حكومة الكويت الشرعية . ويطالب القرار الثاني عشر العراق بالامتثال للقرار ٦٦٠ وكافة القرارات اللاحقة المتصلة به ويطلب من الدول الأعضاء التعاون مع حكومة الكويت الشرعية بإستخدام كافة الوسائل الضرورية لدعم وتنفيد قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ والقرارات اللاحقة المتصلة به لاستعادة الامن والسلام الدوليين في المنطقة إذا لم تنفذ العراق تنفيذا كاملا المطلوب منها بشكل كامل حتى يوم ١٥ يناير ١٩٩١ أو قبل ذلك التاريخ [راجع القرارات في ملحق ١]

٣ – كان الغزو طعنة في ظهر التضامن العربي وأحدث شرخا في العلاقات

(١) د. حسين طه الفقير، الاقتصاد الكويتي والاموال العربية قبل الغزو العراقي وتحديات مابعد التحرير، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت (١٩٩٢) ص ٢١٧ .

العربية من الصعب تجاوزه ويحتاج علاجه وقتاً طويلاً ، وقد أدى هذا الغزو الى انقسام الوطن العربي الى قسمين أحدهما وقف مع قضية الحق الكويتي والآخر إما انحاز تماما للعراق وساندها أو أنه اتخذ موقفا يمكن أن يقال عنه انه لاضد ولا مع بمعني انه موقف اتسم بالسلبية . وكان الأجدر به ان يناصر الحق خاصة أن هذا الحق كان واضحا وضوح الشمس .

وقد جاء هذا الغزو في وقت كان فيه الوطن العربي أقرب الى التضامن والتلاحم والتعاون وقد حتم ذلك مستجدات العصر ومتغيرات السياسة والأخطار التي تحدق بالأمة العربية من كل صوب.

ففي الفترة التي سبقت الغزو كان التقارب واضحا بين التجمعات الاقليمية المتمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي.

وعلى الصعيد الكويتي يعتقد الباحث أن مسألة التحمس للوحدة العربية والتضامن العربي قد اصبحت في مهب الريح نتيجة لهذا الجرح الغائر ، وموقف بعض الدول العربية الذي ساند العراق بالرغم مما تكبده الشعب الكويتي من تضحيات وعاني من ظروف قاسية . ففي استبيان أجراه الباحث (١) على عينة تمثل اكثر من ١٠٪ من طلبة كلية التربية الأساسية (بلغت اكثر من ٥٠٠ طالب وطالبة) أجاب ٣ر٩٤٪ منهم بأن الغزو العراقي كان بالفعل طعنة في ظهر التضامن العربي . ويرى ٢ر٤٨٪ منهم أن السبب في هذا الاعتقاد يكمن في أن الغزو قد عمل على تراجع حلم الوحدة العربية لدي المواطن العربي بصفة عامة والمواطن الكويتي بصفة خاصة . كما يرى ٣ر٣١٪ منهم أن الغزو زرع الشك في العلاقات العربية ويؤيد ٥ر٢٠٪ منهم الفكرة القائلة بأن الغزو قد قسم الوطن العربي الى معسكرين وفتت طاقات الامة العربية الأمر الذي يضر كثيرا بالمصالح العربية العليا.

وقد تضمن الاستبيان سؤالا عن عودة العلاقات الكويتية مع الدول العربية التي ساندت العدوان وجاءت الاجابات نتيجة للهزة الوجدانية التى أصابت الشعب الكويتي جد خطيرة فقد أجاب ٥٧٪ من جملة المشاركين في الاستبيان

(١) أجري الباحث استبيانا شمل اكثر من ٥٠٠ طالب وطالبة بكلية التربية الاساسية في الفترة بين ١/٧ الي ١٩٩٢/٧/١٢، لاستطلاع الراي بخصوص رصد مواقفهم فيما يتعلق بالتضامن العربي.

بأنهم لايؤيدون عودة العلاقات مع هؤلاء مطلقا وأجاب ٢ر٣٢٪ بأنهم يحبذون التريث في عودة هذه العلاقات مع أخذ الحيطة والحذر وأجاب ٦ر٨٪ بأنهم لايمانعون في العودة بشرط الاعتراف بالخطأ والاعتذار للشعب الكويتي . في الوقت الذي أجاب ٢ر٢٪ فقط بامكانية عودة العلاقات بعد أن تعترف هذه الدول بالخطأ وتعود إلى صوابها وتغير مواقفها بإدانة الغزو.

٤ - تردي صورة العرب أمام العالم المتحضر واظهارهم على أنهم غزاة متوحشون لازالوا يعيشون حياة القرون الوسطى بتصرفاتهم البعيدة عن التحضر . مما يعزز صورة التخلف التي رسمتها الصهيونية العالمية في ذهن المواطن الغربي.

٥ - تزامن الغزو مع تدفق هجرة يهودية الى اسرائيل على حساب الأرض الفلسطينية دون أن يعلق على ذلك أحد لانشغال العالم بموضوع الغزو . وكانت هذه الهجرة قد تدفقت من الاتحاد السوفيتي (سابقا) وأثيوبيا وغيرهما . وهذه الهجرة بالطبع تشكل ضغطا على المواطن الفلسطيني من جهة وتقوض من جهة أخرى فرص السلام المتاحة لحل القضية الفلسطينية لما يتطلبه توافد الهجرات اليهودية من بناء مزيد من المستوطنات لاستيعاب مهاجرين جدد على حساب أرض فلسطين .[خاصة قبل اتفاق غزه - اريحا] .

٦ - تراجع القضية الفلسطينية عن دائرة الاهتمام العالمي فبعد أن كانت هذه القضية خاصة بعد استمرار ثورة أطفال الحجارة في بؤرة اهتمام العالم ، جاء الغزو لينسف هذا الانجاز الذي حققه الفلسطينيون والعرب على المستوى القومي ، لتبقى القضية الفلسطينية في الظل .

٧ - تشكيل قوة التحالف بعد أن نفذ صبر العالم من برود الأعصاب العراقي واللامبالاة والتمادي في عدم احترام قرارات الشرعية الدولية . وقد حشد العالم بقيادة الولايات المتحدة الامريكية قوة ضخمة لأول مرة في التاريخ ضد دولة واحدة تشكلت من الآتي :

- قوات برية شملت فرق مشاه ميكانيكية ، فرق محمولة جوا ، افواج مدرعة ، ألوية مظلات

– قوات بحرية شملت فرق مشاه البحرية (لاسيما المارينز الامريكية) فرق مشاه مساندة ، فرق مشاه بحرية مدرعة ، فرقاطات ، حاملات طائرات ، مدمرات ، كاسحات الغام ، غواصات.

– قوات جوية شملت آلاف الطائرات المقاتلة من جميع الطرازات ذات التكنولوجيا المتطورة وتعود هذه القوات لحوالي ٣٥ دولة جاءت لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

٨ – استثمار اسرائيل لغزو الكويت واستثماره لتحقيق اهدافها ، فالغزو رسخ مبدأ الحقوق التاريخية [١] التي تستند اليها اسرائيل أحيانا بمعنى أن لاسرائيل حق في أرض فلسطين من خلال البعد التاريخي حيث أن التواجد اليهودي في فلسطين له جذوره وامتداده عبر تاريخ المنطقة.

وكذلك كان الغزو مناسبة لأن تؤكد اسرائيل انها ليست الدولة الطامعة في ثروات الوطن العربي وليست هي الدولة التي تنطوي سياستها الخارجية على اطماع توسعية على حساب الارض العربية ، كما أنها تعيش في وسط عربي لايحترم المواثيق والعهود ومن ثم يتطلب ذلك زيادة في أخذ احتياطات الأمن الاسرائيلي الذي تهدده بعض الدول العربية وفي مقدمتها العراق.

ولاشك ان تلك الاحتياطات تتطلب من الولايات المتحدة والدول الغربية تكثيف المساعدات العسكرية والمالية لتستطيع هذه الدولة ان تضمن وجودها وتدافع عن نفسها . خاصة وأنها الدولة التي تستطيع حماية المصالح الغربية في هذه المنطقة الحساسة من العالم [٢]

وقد تدفقت المساعدات على اسرائيل خاصة بعد تهور العراق واشراك اسرائيل في حرب تحرير الكويت عندما تم قصفها بصواريخ سكود SKUD وقد تحقق بذلك حلم اسرائيل في الحصول على صواريخ باتريوت PATRIOT المضادة لصواريخ سكود ، حيث أنها كانت قد طلبتها منذ زمن من الولايات المتحدة ولم يتحقق تنفيذ الطلب .

---

(١) الكويت وجودا وحدودا ص ١٤٢ .

(٢) نفس المرجع ص ١٤٢ .

٩ - وفي اطار النتائج السياسية للغزو وعلى الصعيد المحلي أو الدائرة الكويتية هناك أثران أو نتيجتان تم إقرارهما :

أ - نتج عن اجتماعات مؤتمر جدة الشعبي التي شاركت فيه جموع كويتية مختلفة التوصل إلى قرارات حاسمة لعل من أهمها تعهد الحكومة الشرعية بضرورة العودة للعمل وفق دستور عام ١٩٦٢ . وقد أعلن الأمير في وقت لاحق أن انتخابات مجلس الامة قد حدد لها تاريخ اكتوبر ١٩٩٢ لتعود الديمقراطية كاملة للكويت ، وبالفعل تم ذلك في موعده.

ب - أما النتيجة الثانية فتتمثل في الاتفاقيات الأمنية التي عقدتها الكويت مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى (مؤخرا) . وتقضي هذه الاتفاقية الامنية بقيام هذه الدول بمساعدة الكويت في رفع كفاءة الجيش الكويتي وعمل التمرينات والتدريبات المشتركة بين الجيش الكويتي وجيوش هذه الدول ، وكذلك مساعدة الكويت عند تعرضها لأي خطر خارجي . وتقضي الاتفاقية بعدم التواجد العسكري لجيوش هذه الدول على أرض الكويت والجدير بالذكر أن الكويت سعت لتأكيد علاقاتها العسكرية والأمنية مع شقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجي . ويجب الا ننسى في هذا المجال (اعلان دمشق) الذي يقضي بالتعاون الأمني والعسكري بين دول الخليج الست وكل من مصر وسوريا . كما أن هذا الاعلان يقضي أيضا بتوسيع مجالات التعاون الأخرى بين الدول الموقعة على الاعلان [١]

وقد كشف استبيان [٢] لمعرفة مدى الرضا وقناعة المواطن حول قيام حكومة الكويت بتوقيع مثل هذه الاتفاقيات لتعزيز الامن الخارجي للكويت عن أن ٧٨ر٩٥٪ من جملة المشاركين في هذا الاستبيان يؤيدون اجراءات الحكومة الكويتية بتوقيع هذه الاتفاقيات .

وقد أيد ١ر٧٥٪ الاتجاه الذي يقضي بأن تكون هذه الاتفاقيات خليجية وعربية وأمريكية وغربية مشتركة . بينما فضل ١ر١٣٪ أن تكون هذه الاتفاقيات مع الاطراف الامريكية والغربية فقط ، في حين ان ٦ر٥٪ يراها

(١) تركت مجالات التعاون العسكري بين دول الخليج كل على حده وبين مصر وسوريا وتم التأكيد على الجانب الاقتصادي.

(٢) الاستبيان السابق الذي اجراه الباحث على طلبة كلية التربية الاساسية.

ويفضلها مع الجانب العربي ورأى ٢ر٦٪ أن تقتصر على الجانب الخليجي .

ثانيا: النتائج الاقتصادية:

١ - لعل أول هذة النتائج صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١/١٩٩٠ الخاص بفرض الحصار الأقتصادي على العراق لعدم امتثاله لقرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ الذي طالب بانسحاب العراق من الكويت دون قيد أو شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١/٨/١٩٩٠ . ويلزم هذا القرار الدول الأعضاء الامتناع عن استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار الى الدول الأعضاء . ويلزم الدول كذلك بمنع أية انشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في اقليمها ويكون من شأنها تعزيز او يقصد بها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لآية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت . وأية تعاملات يقوم بها رعاياها او السفن التي ترفع علمها عليها . كما يحظر استيراد أية سلعة يكون مصدرها هذان البلدان ، ويحظر كذلك تحويل الأموال لاغراض القيام بالانشطة او التعاملات التجارية . (انظر البنود الاخرى في نص هذا القرار في الملحق رقم ١)

٢ - لاشك أن الغزو قد استنزف الاموال المرصودة للتنمية والبناء في كل من العراق والكويت ودول الخليج والسعودية ، نظرا لضخامة الاموال المخصصة للتعبئة العسكرية وعمليات تحرير الكويت(١)

٣ - توقف انتاج النفط في كل من الكويت والعراق ترتب عليه وقف العائدات المالية الناتجة عن عمليات التصدير لفترة طويلة ، كما أن هذا التوقف أثّر على السوق النفطية مما رفع أسعار البترول في العالم . وبالطبع فان توقف عائدات البترول الكويتي كانت له نتائج سيئة على الاقتصاد الكويتي .

٤ - نظرا لتوقف عائدات النفط الكويتي ، ونظرا لاحتياج الحكومة الشرعية الى مبالغ مالية كبيرة لانفاقها في مجال التعبئة العسكرية وتكاليف تحرير الكويت ، وكذلك في إعاشة الكويتيين في الخارج ، اضافة الى عمليات إعادة البناء واعمار البلاد فإنه قد ترتب على ذلك استنزاف أرصدة الكويت المالية

---

(١) دكتور حسين الفقير، الاقتصاد الكويتي والاموال العربية، مرجع سابق ص ٢١٧ - ٢٢٢ .

من امـوالها المستثمرة في الخارج مما أثر بالطبع على هذه الأرصدة . وجدير بالذكر أن عمليات الاستثمار هذه تستخدم احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام للدولة [1]

٥ – قدمت الكويت والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج قروضا ومعونات للدول التي تضررت من جراء موقفها المبدئي والالتزام بالحصار الاقتصادي على العراق برغم ماينتج عن ذلك من تأثيرات سلبية لهذه الدول.

٦ – توقف نشاط البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية في الكويت طيلة أشهر الاحتلال مما كان له أثره على عجلة الاقتصاد الكويتي ، كما أن الغزو كان سببا في انخفاض قيمة الدينار الكويتي في أسواق المال العالمية.

٧ – تجميد الأرصدة الكويتية في الخارج لبعض الوقت خشية أن تصل إليها أيدي عناصر النظام العراقي خاصة وأن القصد من الغزو أو أحد أسبابه هو الاستيلاء على ثروات الكويت في الداخل والخارج لتعويض افلاس الخزينة العراقية بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية . وكذلك الحال قامت العديد من الدول في تجميد أرصدة العراق، وفي وقت لاحق تم الافراج عن الأرصدة الكويتية نظرا لحاجة الحكومة الشرعية للانفاق منها.

٨ – من النتائج الاقتصادية للغزو تدمير مؤسسات الاقتصاد الكويتي ، ويكفي القول أن ركيزة الاقتصاد الكويتي وهو البترول قد تم حرقه ، وذلك بتفجير اكثر من ٧٢٠ بئر نفط اشتعلت فيها النيران بالاضافة الى عدد آخر انفجر ولم يشتعل . وقد ظلت الآبار مشتعلة الى وقت طويل محدثة أكبر كارثة اقتصادية وبيئية شهدها العالم في تاريخه الحديث . وجدير بالقول أن ماتم احراقه من نفط يقدر بأنه كان يكفي احتياجات العالم لمدة عام كامل . وفي هذا المجال رصدت الحكومة الكويتية ميزانية خاصة لعمليات الاطفاء التي انتهت في وقت قياسي ، فلقد قدرت الاوساط النفطية أن اطفاء الآبار سيحتاج الى سنوات وقدر المختصون بشئون النفط والذين كانوا أكثر تفاؤلا بأن عملية الاطفاء ستحتاج الى سنتين على الأقل .بيد أن الأرادة الكويتية والتصميم على سرعة اعادة البناء جعلت هذا الوقت لايتعدى شهوراً ثمانية.

---

(١) الكويت وجودا وحدودا، مرجع سابق ص ١٦٥ – ١٨٣ .

٩ - فقدت السوق الكويتية موجوداتها ومحتوياتها من سلع وبضائع سواء كانت سيارات أو آليات أو أجهزة كهربائية أو اليكترونيات أو ماشابه ذلك من بضائع . وكانت عملية تعويض السوق ببضائع مماثلة بعد التحرير أمرا ليس بالسهل.

١٠ - فقدت الوزارات والمؤسسات والهيئات ودور العلم والأبحاث لمحتوياتها التي قدرت بمئات الملايين من الدنانير كلها تعرضت للنهب والسرقة ونقل معظمها إلى العراق . وكانت عملية تعويض هذه المحتويات بعد التحرير ليست سهلة من ناحية الوقت والتكاليف[١]

ثالثا: النتائج الاجتماعية والنفسية:

١ - تعرض الشعب الكويتي لآثار نفسية مدمرة نتيجة لممارسات القمع والارهاب الذي عايشه الشعب طوال أشهر المحنة . وماقدمه من ضحايا وشهداء وأسرى مازالوا في سجون طاغية بغداد يعاني ذووهم من الآثار النفسية السيئة.

٢ - ماعاناه الشعب الكويتي في الداخل والخارج من تشتت أسري وعائلي ، فالبعض كان في الداخل والبعض الآخر في الخارج لايعرف هذا عن ذاك أية معلومات يقينية، وفي حالات كثيرة بعد فيها الوالدان عن اطفالهما . وقاسى البعض مرارة البعد والتشرد ونتيجة لذلك أصيب الكثيرون بأمراض نفسية متعددة مازال بعضهم خاضعا للعلاج.[٢]

---

(١) سليمان عبدالله العنزي، العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية في الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت (١٩٩٣) .

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال :-

- كونا، ملف الأبحاث، الرد على ادعاءات النظام العراقي، العدد ٥٢، الكويت ديسمبر (١٩٩٢) ص ٥١، كونا «حقوق الانسان والاحتلال العراقي للكويت» يونيو (١٩٩٣) ص ١٧ - ٢٧
- الدمخي، مرجع سابق، صفحات متفرقة.
- جريمة غزو الكويت، المركز الاعلامي الكويتي بالقاهرة، (١٩٩٠) صفحات متفرقة.
- الكتاب الاسود، الشركة السعودية للابحاث والتسويق الدولية، لبدير (١٩٩٠).
- السجل الاسود، المركز الاعلامي الكويت بالقاهرة (١٩٩٠) صفحات متفرقة.

٣ - لقد كان للغزو آثاره السلبية على نفسية الطفل الكويتي ، نتيجة للضغوط النفسية الرهيبة التي تعرضوا لها ، وقد اهتمت الأوساط النفسية والاجتماعية في الكويت والخارج بإجراء العديد من الدراسات على أطفال الكويت . ونذكر من هذه الدراسات ماقامت به منظمة اليونيسيف التي أجرت دراسة مسحية اظهرت نتائجها أن ٦٢٪ من أطفال الكويت تعرضوا لصدمات نفسية ناتجة عن الغزو العراقي والحرب . وأثبتت الدراسة أن هذه النسبة العالية من الاطفال تعرضوا لصدمات نتيجة مشاهدتهم لجثث اشخاص يعرفونهم.

وأثبتت الدراسات أيضا أن ٥٠٪ من الاطفال الذين تمت عليهم الدراسة وقعوا تحت تأثيرات نفسية ناجمة عن صدمة الاحتلال ، وممارساته البشعة في الكويت . وقد تمثلت هذه التأثيرات النفسية في الاحلام المزعجة والكوابيس المتكررة والشعور الدائم بالخوف.

٤ - التعدي على أخلاقيات وقيم وعادات المجتمع الكويتي المسلم باستباحة الاعراض والمحرمات وبيع الخمور وغيرها من صور الفسق والفجور ، مما ترتب عليه إيذاء الشعور العام للمواطن الكويتي .

٥ - ماتعرضت له الجاليات الأوربية من قمع وارهاب ومعاملة وحشية الى الحد الذي نقل بعضهم الي بغداد لاستخدامهم كدروع بشرية في المناطق الحساسة والمواقع الاستراتيجية بشكل يتعارض مع مبدأ حقوق الأنسان ، مما حدا بالكثيرين منهم بالعيش في خوف دائم والتخفي عن أعين أجهزة مخابرات نظام بغداد . وقد قدم افراد الشعب الكويتي لهؤلاء خدمات جليلة تمثلت في إيوائهم في بيوت كويتية وتقديم كل مايحتاجونه من طعام وشراب.

٦ - ماتعرضت له الجاليات العربية التي وقفت دولها مع قضية الحق لكويتي من اجراءات قمعية لاإنسانية وسرقات ونهب وتعدي على الممتلكات والاعراض.

٧ - ماتعرضت له الجاليات الآسيوية (خاصة النساء) من معاناة قاسية في طريق العودة الى بلادهم على أيدي الطغاة ، خلال الرحلة الطويلة برا من الكويت الى العراق ثم الأردن وبقاؤهم في العراء أياما طويلة دون طعام أو شراب تحت لهيب شمس الصحراء.

٨ – ارتفاع حدة المزاج لدى الكثيرين ممن عانوا مرارة الاحتلال وعاشوا في ظل القمع والارهاب وقد اتضح ذلك بعد التحرير نتيجة للضغوط النفسية الرهيبة التي تعرضوا لها.

(ارجع في ذلك الى مراجع متخصصة) .[1]

رابعا: الآثار والنتائج البيئية

١ – تدمير البيئة البحرية بسكب كميات كبيرة من النفط داخل مياه الخليج العربي ، مما أدى الى نتائج سلبية على الحياة البيولوجية سواء كانت أسماك أو حيوانات بحرية أو كائنات دقيقة أو قشريات ، هذا إذا ما أضفنا خطر الالغام الطافية والسطحية والغام الاعماق . ولم يقتصر تلويث البيئة البحرية على السواحل الكويتية بل امتد الى كافة سواحل الخليج مما تطلب جهوداً جبارة لتفادي الكارثة ومازالت الدراسات البيئية قائمة لتقييم آثار هذا التلوث على المدى البعيد.[2]

٢ – تدمير البيئة البرية نتيجة لبحيرات النفط السائلة من الآبار غير المشتعلة والتي انفجرت على أثر التخريب الذي قامت به عناصر النظام العراقي عند اندحارها من الكويت بسبب الهزيمة النكراء التي واجهها الجيش العراقي المحتل . وقد بلغ عدد البرك الناتجة عن تدفق النفط من الآبار التي انفجرت ولم تشتعل ٧٠ بركة وقد يفوق العدد ذلك بكثير.

وتغطي هذه البرك مساحة لاتقل عن ٢٥ كم مربع ويبلغ طول عدد منها أكثر من ٥ كم أما عمقها فيصل إلى أكثر من متر، وتشير التقارير إلى وجود أكثر من ٨٠ مليون برميل من النفط تحتويه هذه البرك يبلغ ثمنها اكثر من مليار دولار.

---

(١) – د. زين العابدين درويش ، أثر العدوان العراقي على الحالة النفسية للشباب الكويتي دراسة ميدانية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد ٤١ خريف ١٩٩٢ ص ٢٣٨ – ٢٧٦, وغيرة من المراجع .

(٢) – د. بدرية العوضي : الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي اثناء الغزو، مجلة دراسات الخليج مايو (١٩٩٢) ص ٧١ – ١٠٩ .

وتمثل هذه البرك والبحيرات مصيدة قاتلة للحيوانات البرية والط
المهاجرة التي تعيش في المناطق الصحراوية . وتؤدى الغازات والأبد
المتصاعدة منها الى تلوث الهواء ، كما يستمر تأثيرها على التربة سنـ
طويلة وتجدر الإشارة أنة قد تم سحب وتصدير ما يزيد على ٢٠ مليون برمي
نفط خام من هذة البحيرات وهو ما يمثل ٩٠٪ من حجم النفط فيها .[١]

٣ – تلويث الهواء عن طريق حرق آبار البترول . فقد قام المندحرون باش
اكثر من ٧٢٠ بئراً نفطية في الكويت ظلت مشتعلة لأكثر من ثمانية أش
تتصاعد منها الأدخنة والغازات السامة على شكل سحابات كثيفة حولت
الكويت الى ليل خاصة عند هبوب الرياح الجنوبية والجنوبية الشرقية .
أدى ذلك الى أضرار صحية وتأثيرات بالغة على الجهاز التنفسي خاصة
أولئك المصابين بأمراض في هذا الجهاز كمرضى الربو.

وجدير بالقول أن هذه التأثيرات لم تقتصر على منطقة الكويت أو الخ
فقط وإنما امتدت إلي أجواء بعيدة جدا ، فقد رصدت في كل من سماء ال
واليابان . ويذكر أحد خبراء التلوث النفطي أن الاثر لن ينحصر في الد
الخليجية بل أن ذلك سيشمل الهند شرقا وأوربا غربا على شكل أمطار سو
ولولا ثقل ذرات الزيت التي تحملها السحب التائهة لكان من اليسير على
السحب الامتداد الى سائر أجواء العالم .

ولهول هذه الكارثة على الصعيد العالمي شبهها الخبراء الذين أوفدتهم
المتحدة الى الكويت بكارثة تشيرنوبيل (حادث الانفجار النووي السوفيـ
عام ١٩٨٤) حتي أن أحدهم وهو (جون وولش JOHN WALSH) نظر الى الكا
على أنها أسوأ من كارثة الاتحاد السوفييتي (سابقا) ففي هذه الاخيرة جـ
تطهير المنطقة من الاشعاعات النووية . أما في الخليج حيث يتحدد التسميم
الفضاء الاقليمي فمن غير المتوقع تطهيرها في المستقبل القريب (بل انـ
يتوقع ذلك قبل مائة عام)[٢] وأفاد تقرير أحد الخبراء الذين زاروا الكو
بعد التحرير بأيام أن الدخان المتصاعد من الحرائق يحوي غازات شديدة الخـ

(١) صحيفة الأنباء العدد ٦٥٨٨ بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٩٤ .

(٢) د. محمد عبدالرحمن الصرعاوي ، آثار الدمار البيئي للغزو العراقي للكويت المجلة العربية لـا
الانسانية العدد رقم ٤١ خريف (١٩٩٢) ص ٢٣٨.

على الكائنات الحية وخصوصا الجنس البشري . فهي تحتوي على كبريت الهيدروجين وأول أكسيد النيتروجين والهيدروكربونات المعلقة واستمرار سحابة الأدخنة الكثيفة يمكن أن يودي الى انخفاض الطاقة الشمسية التي تصل الى المناطق المغطاة بالدخان ، مما يخفض من معدلات درجة الحرارة في هذه المناطق.

ويضيف الخبير أن من المعروف أن الطبقة السفلى من الغلاف الجوي تمتد الى ارتفاع ٢٠ كم فوق سطح الارض وتنتهي بطبقة الانقلاب الحراري التي تمنع أي ملوثات أو أبخرة من تجاوزها.

لذلك تنحبس جميع هذه الملوثات اسفل هذه الطبقة ، حيث تتكون السحب التي تغسل أمطارها الملوثات المتراكمة وتسقط بها على الأرض أولا بأول.

ونظرا لضخامة كمية الملوثات الناتجة عن احتراق آبار النفط فلن يتأتى غسل الامطار لها على الفور ، وبالتالي تأخذ في التوزع على المناطق المجاورة تباعا مع الدورة الطبيعية للرياح الأمر الذي يجعل تأثيرها لايقتصر على النطاق المحلي ويطيل بقاءها في الجو لمدة طويلة.

ويرى الخبراء الذين درسوا الكارثة أن انتشار الغمامة (خاصة قبل اطفاء حرائق النفط) يؤدي الى تغير في توزيع أنماط الضغط الجوي بشكل يمكن أن يغير من الطبيعه المعهودة لفصول السنة في كل المنطقة ومنها شبة القارة الهندية . ذلك أن الأمطار المحملة بالعوائق والغازات الناتجة عن الاحتراق تكون حمضية التأثير ، وتترك آثارا ضارة على الحيوانات والنباتات والتربة . وليس هذا التأثير الوحيد للغازات المتصاعدة ، إذ أن اضافتها الى كمية العوادم التي تضخها البشرية في الغلاف الجوي كل دقيقة تبرز من ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض بوجه خاص . مما يؤدي الى تمدد المياه في المحيط العالمي وذوبان كميات من الجليد وبالتالي ارتفاع سطح البحر وتهديد الكثير من المدن الساحلية في هذا العالم . اضافة الى أن نواتج الاحتراق يمكن ان تحدث ضرر في طبقة الأوزون لعل أهمها تآكل هذه الطبقة . والامر الخطير هنا أن منتجات احتراق النفط ذات عمر طويل ممتد ، فأوكسيد الكربون مثلا يعيش في الطبقة الملوثة بين ١٠٠-٢٠٠ سنة .[1]

---

(١) د. الصرعاوي، المرجع السابق ص ٢٧٠.

ومما سبق يتضح حجم كارثة احراق آبار النفط الكويتية بأيدي زبانية صدام وبالرغم من أن عملية الاطفاء قد تمت بالفعل منذ نوفمبر ١٩٩١ الا أن آثارها السابحة في الجو ربما ظلت مدة أطول.

خامسا: قضية الأسرى

عندما اندحرت قوى الظلم والعدوان من أرض الكويت الطاهرة في أعقاب التحرير، بادرت القوات العراقية الى أسر المئات من الكويتيين وأصطحبتهم معها الى سجون العراق . ولايزال النظام العراقي يماطل في اطلاق سراحهم على الرغم من قرارات مجلس الأمن الدولي الصريحة والواضحة بهذا الشأن . ويعد ذلك انتهاكا صارخا للقواعد الدولية وحقوق الانسان .

وبدأت الكويت في التحرك رسميا وشعبيا بعد التحرير مباشرة لفك قيد الأسرى ، فتأسست بادئ ذي بدء اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين بقرار من مجلس الوزراء[1] لتولى مسئولية متابعة قضية الأسرى داخليا وخارجيا .

ويعتبر احتجاز الأسرى الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى انتهاكا لحقوق الانسان . وعلى الرغم من مماطلة العراق ونكران وجودهم في السجون العراقية فإن الأدلة تثبت وجودهم هناك ، سواء في ذلك الأدلة المقدمة من منظمة الصليب الأحمرالدولي أو الأدلة التي تم العثور عليها من خلال الوثائق العراقية التي عثر عليها في الكويت[2] . وأشار مدير مركز البحوث والدراسات الكويتية أن الوثائق التي عثر عليها مؤخرا تعتبر ردا قاطعا على أكاذيب العراق ونفيه وجود الأسرى .

وجاء في الوثائق أن أسلوب القبض على الأسرى تم بأوامر من القيادة العراقية وليس بطريقة عشوائية أو بتصرف فردي . وقد وصل هؤلاء الأسرى الى سجون البصرة ومن ثم تم توزيعهم على باقي السجون العراقية . وإضافة

---

(١) تضم اللجنة فى عضويتها أربعة وزراء واربعة من الشخصيات الكويتية ذات الصلة بالعمل التطوعى ، وتتشكل اللجنة من مكتبين هما المكتب التنفيذى ومكتب الاتصال الخارجى.

(٢) مجلة الأسير عدد إبريل ١٩٩٤ ص ١٢، ١٣

الى ذلك فإن هناك معلومات أكيدة وصلت الى بعض أهالي الأسرى تفيد وجودهم في العراق بل تحدد مكان سجونهم أيضا [١]

وتجدر الاشارة الى أن قضية الأسرى من القضايا التي يمكن إدخالها في باب قضايا الارهاب ، حيث أن معظم الأسرى الذين تم القبض عليهم داخل الكويت لم يكونوا جنودا أو مشاركين في العمليات الحربية ، بل هم أقرب الى كونهم رهائن تنطبق عليهم قوانين مكافحة الارهاب ، لأنهم ضحايا لإرهاب دولة . وهم مدنيون تحكمهم ظروف مختلفة عن العسكريين ، غير أن النظام العراقي لايعبأ بذلك ويعاملهم معاملة سيئة تخرق قوانين واتفاقيات حقوق الانسان الدولية [٢]

ويذكر أحد رجال القانون من الأكاديميين ، أن من حق دولة الكويت عرض موضوع الأسرى والمرتهنين على مجلس الأمن ، فهي ليست دولة عضو في الأمم المتحدة فحسب بل عضو معتدي عليه . وقد صدرت قرارات عديدة من مجلس الأمن لصيانة حقوقها ودعوة دول التحالف للاجتماع على شكل لجنة عسكرية في جنيف برئاسة الصليب الأحمر تدخل ضمن هذا المفهوم . ويهدف هذا الاجراء الى ممارسة الضغط على النظام العراقي للافراج عن جميع الأسرى والمحتجزين الكويتيين [٣] ويمكن القول أن العراق يبقي على احتجاز الأسري الكويتيين ظنا منه بأنه يمتلك ورقة للضغط يستطيع من خلالها الحصول على بعض المزايا والتنازلات . وهو لايتنازل عن أية ورقة بيده إلا إذا أحس بوجود ضغط قوي وفعال يهدد مصالحه.

وفي هذا السياق يرى البعض أن عملية أسر الكويتيين هي عملية سياسية استهدفت أخذ أشخاص مدنيين للمساومة عليهم من أجل الحصول على شيئ ما . وحتى الآن لم يفصح العراق عن الثمن الذي يريده مقابل الافراج عن

---

(١) مجلة الأسير عدد مايو ١٩٩٤ ، مقابلة مع الدكتور عبد الله الغنيم رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية ص ١٨،١٩

(٢) مجلة العربي ، عدد مارس ، الكويت ١٩٩٢ ص ٧٤ ، ٨٥

(٣) وثائق وكالة الأنباء الكويتية (كونا) لإستطلاع أراء الخبراء (عن صحيفة صرت الكويت فى ١٩٩١/١١/١٤) والرأي للدكتور أحمد اسمدان بكلية الحقوق جامعة الكويت.

الأسرى . ويؤكد أحد المهتمين بهذا الموضوع أن العراق سيستغل الأسرى في عملية مساومة في لحظة ما، ويرى أن الوساطات التي تتم في هذا المجال لابد أن تتطرق الى هذا الموضوع وبشكل صريح ومباشر لتأخذ إجابة صريحة من السلطات العراقية ماذا يريدون من الأسرى؟ وماهو المقابل للافراج عنهم؟ (١)

أما عن الجهود الكويتية المبذولة من أجل قضية الأسرى فيمكن القول أن القضية تمثل الشغل الشاغل لكل الكويت على الصعيدين الرسمي والشعبي . ومانفكت الجهود تتواصل على مستوى الحكومة والعمل الشعبي الدؤوب من أجل فك قيد الأسرى والمحتجزين ، الذين يصل عددهم الى ٦٢٥ أسيرا بكل الطرق والوسائل ، وذلك عن طريق الاتصال بدول العالم لحث حكوماته ومؤسساته الشعبية للمساعدة في تخليص الأسرى من براثن الشر والعدوان . وعلى رأس الجهود المبذولة من أجل الأسرى كان لقاء أمير دولة الكويت بالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي أكد الموقف الأمريكي تجاه هذه القضية . ودعا الى اطلاق سراح الأسرى فورا وربط بين هذا الأمر وبقاء العقوبات الدولية المفروضة على العراق . واصطحب الأمير معه وفدا من أبناء الأسرى والمحتجزين على نفس الطائرة ، حيث تحدثوا الى الصحافة الامريكية والى أجهزة الأعلام الأخرى في الولايات المتحدة . وزار الأمير مع أبناء الأسرى كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وتركيا والصين لنفس الغرض.

ولم تقتصر الجهود على ذلك بل أن العمل الدبلوماسي الكويتي قد كثف برامجه وتحركاته بعد التحرير على موضوع الأسرى من أجل التدخل الدولي لفك قيد الأسرى ، وكان ذلك على مستوى الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية.

كما أن زيارات الوزراء الى الخارج ومحادثاتهم مع نظرائهم تطرقت الى موضوع الأسرى ، ولاننسى في هذا المجال الزيارات التي قام بها ويقوم بها نفر من مجلس الأمة الكويتي كوفد برلماني يجوب العالم من أجل قضية الأسرى .

وتكشفت كذلك جهود الكويت بالاتصال بالمنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان لتسليط الضوء على القضية وطلب المساعدة من أجل

---

(١) مقابلة مع الاستاذ محمود المراغي ، في مجلة الاسير عدد مارس ١٩٩٤ ص ٢٧

حل هذه القضية الانسانية . أما على المستوى الداخلي فقد واصلت اللجان الشعبية جهدها الدؤوب لرعاية أسر الشهداء والأسرى والمفقودين في مختلف النواحي المادية والمعنوية (١)

وتجدر الأشارة الى أن العالم قد تفاعل مع هذه القضية الانسانية فعلى الساحة العربية أكد الأمين العام للجامعة العربية استمرار جهود الجامعة للافراج عن الأسرى والمرتهنين عن طريق إرسال مندوبين للعراق لتحريك هذا الموضوع ، اضافة الى اللقاءات التي تعقد في اكثر من عاصمة عربية ودولية بإشراف الجامعة للوصول الى حل لهذه القضية الملحة (٢)

وأعلن المفوض الدولي للجنة الصليب الأحمر بدولة الكويت أن النظام العراقي حتى الوقت الراهن لم يتجاوب مع كل الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية الانسانية ومازال ينكر وجود أسرى أو محتجزين كويتيين ، وأكد أن اللجنة تتطلع الى فك قيد ٦٢٥ أسيرا مسجلين على نماذج خاصة تدل على وجودهم في العراق (٣)

وفي سياق الاهتمام العالمي بالقضية صدر كتاب بالانجليزية يحمل عنوان : "ضحايا منسيون، أسرى الكويت" قالت فيه مؤلفته أن الوقت قد حان بعد اكثر من ثلاث سنوات على انتهاء حرب تحرير الكويت لمباشرة أسلوب جديد اكثر فاعلية وتركيزا من أجل المزيد من الوعي الدولي بمحنة الأسرى واقترحت المؤلفة في كتابها قيام مبادرة دولية جديدة ، يقوم بها شخصية دولية مرموقة مقبولة لدى النظام العراقي لضمان اطلاق سراح الأسرى .(٤)

وفي الولايات المتحدة وجه الرئيس كلينتون رسالة الى الكونجرس حول

(١) مجلة العربي عدد مارس ١٩٩٢ ص ٧٦

(٢) مجلة الاسير عدد مارس ١٩٩٤ ص ٨

(٣) مجلة الاسير العدد السابق ص ٩ ، مقابلة مع جاك لافوبيه مفوض لجنة الصليب الاحمر بدولة الكويت

(٤) مؤلفة الكتاب هي بولا كيسي Paula Casey وهي ايرلندية الجنسية تعيش في دبلن وهي محامية متخصصة في القوانين الانسانية ، والكتاب بعنوان "ضحايا منسيّون اسرى الكويت Forgoten Victims Kuwait Prisoners in Iraq" انظر كذلك مجلة الاسير عدد مايو ١٩٩٤ ص ٢٣

التطورات التي حدثت تجاه العراق ، منذ تقرير الرئيس الامريكي السابق جورج بوش في ٢ أغسطس ١٩٩٠. حتى الأول من فبراير ١٩٩٤ ذكر فيها أن العراق لم ينفذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار في حرب تحرير الكويت وذلك فيما يتعلق بموضوعات متعددة من بينها مخالفته لحقوق الانسان الأساسية بعدم اطلاق سراح الأسرى الكويتيين وغيرهم من المحتجزين لديه . وفي ختام رسالته ذكر الرئيس الامريكي إن سياسات وممارسات نظام بغداد مازالت مستمرة بوضع تهديد غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، كما هي بالنسبة لأمن واستقرار المنطقة بسبب فشل العراق في التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ، ولذا فإن الولايات المتحدة ستستمر في تطبيق المقاطعة الاقتصادية حتي يمتثل لهذه القرارات ويتوقف عن تهديد الاستقرار في المنطقة.[1]

وجدير بالذكر أن المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان بشأن العراق قدم تقريره الى اللجنة في جنيف في شهر فبراير عام ١٩٩٤ حول انتهاكات العراق لحقوق الانسان، ذكر فيه أن هذه الانتهاكات تمثلت في حالات الاعدام داخل السجون دون محاكمات اضافة الى جرائم القتل السياسية والتعذيب والممارسات الوحشية والقتل التعسفي للمدنيين عن طريق الهجمات العشوائية ، وكذلك حالات الاختفاء القسرى ، وأشار الى أنه قد تلقى ملفات تتضمن معلومات تفصيلية عن مئات من الكويتيين وغير الكويتيين المحتجزين لدى العراق ، وقد قامت اللجنة المختصة بدراسة كل ملف على حدة.[2]

وفي نطاق الجهود المشتركة الكويتية الدولية أفاد رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشئون الاسرى والمرتهنين أن هناك برامج لجهود قادمة لعل أبرزها اللقاء الذي ستعقده دول التحالف الدولي بجنيف في أوائل يوليو ١٩٩٤ والزيارات لعدد من الدول الاوربية ذات الفاعلية والتأثير التي ستقوم بها اللجنة في نطاق جهود فك قيد أسرى الكويت[1]

---

(١) مجلة الأسير عدد ابريل ١٩٩٤ ص ٣٢ ، ٣٣

(٢) مجلة الاسير عدد مايو ١٩٩٤ ص ٢٨

(٣) صحيفة الوطن الكويتية ، العدد رقم ٦٥٧٨ بتاريخ ١٩٩٤/٦/٣

أولا: على المستوى الكويتي

١ – يجب أن نعلم أن الايمان بالله سبحانه وتعالى والاعتماد عليه دائما في كل خطواتنا هي الركيزة الاساسية في حياة المؤمن. وكان لايماننا بالله والصبر على البلاء وانتظار الفرج خلال أشهر المحنة اكبر الاثر في انجلاء هذه الغمة ودحر العدوان.

٢ – الأمم والشعوب تقدم حياتها وأرواحها فداء لأوطانها ، وسجل العالم يحفل بتلك التضحيات التي سطرها في صفحات التاريخ بأحرف من نور . وقد انضمت الكويت الى قافلة الشعوب التي قدمت الشهداء والتضحيات من أجل أن يبقى الوطن حرا.

٣ – معاناة الشعوب وتضحياتها هي التي تصنع الأمجاد للأمم.

٤ – وحدة الكويتيين حقيقة واقعة على مر فترات التاريخ والوحدة الوطنية جدار تتحطم عنده كل آمال ومطامع الحاقدين ولذا يجب تدعيم الوحدة الوطنية وتدعيم الجبهة الداخلية لمواجهة أي طارئ.

٥ – تدعيم وتقوية الجيش الكويتي بأسلحة وأساليب غير تقليدية اهتماما بالكيف والنوع مستفيدين من تجربة الغزو.

٦ – الاعلام الكويتي كان قاصرا في دوره لاسيما قبل الغزو ولابد من تدعيمه وتقويته لينشط في اعطاء صورة الكويت الواضحة لاسيما في الدول التي ساندت الغزو (١)

(١) تجدر الاشارة الي انه تم انشاء مكاتب اعلامية في كل من القاهرة ودمشق وواشنطن ،لندن ، ونتطلع الي ان تشمل هذه المكاتب عواصم اخري لتغطي وسط وجنوب شرق اسيا واستراليا واليابان اضافة الي امريكا اللاتينية . لنستطيع ان تجابه الدعاية ، والاعلام المضاد الذي يسعي الي تشويه صورة الكويت والتأثير على سمعتها في العالم.

٧ - اندفاع الاعلام الكويتي نحو تمجيد شخصيات لفظها التاريخ كان أسلوبا خاطئا يجب اصلاحه وتحري الدقة وكشف الحقائق أمام الشعب ، واعتقد أننا استوعبنا الدرس في هذا المجال.

٨ - تنشيط دور سفاراتنا في الخارج وتدعيمها بكفاءات قادرة على حمل الأمانة ومراعاة مصالح الكويت الوطنية.

٩ - التمسك بالاخلاقيات والسلوك الذي كان سائدا في المحنة مثل التكاتف والايثار وإنكار الذات وحب العمل والخدمة العامة.

١٠ - إنكار الذات والبعد عن أساليب تحقيق المصالح الشخصية والمصالح الضيقة ويجب أن تكون المصلحة العليا هي الهدف الأسمى .

١١ - رفض الاشاعات المغرضة والهدامة وعدم ترويجها لما في ذلك من خطر داهم على الوطن والمواطنين.

١٢ - أخذ الحيطة والحذر للمحافظة على الكويت ورفع شعار كل مواطن خفير ،لقطع الطريق أمام كل مخرب.

١٣ - التخطيط للاستفادة من طاقات الشباب الكويتي بعدما أثبتت معطيات الأزمة أنه مؤهل في كل المجالات ، ويلزم توظيف طاقاته من أجل نمو ورفعة الوطن.

١٤ - تربية الأبناء والنشء على حب الوطن والتضحية من أجله في المنزل والمدرسة وفي الشارع.

١٥ - ضرورة أن تبنى المناهج الدراسية شخصية الفرد وتحقق المواطنة السليمة وأن توضح الأمور بشكل جلي دون مجاملات .

١٦ - يجب أن تصب خلافاتنا السياسية في النهاية في بوتقة مصلحة الكويت لامن أجل تحقيق مصلحة لشخص أو جماعة أو تكتل أو حزب.

١٧- أخذ الحيطة والحذر على حدودنا الشمالية والغربية والعمل على سد منافذ التسلل.

١٨ - ضرورة تعديل التركيبة السكانية في الكويت ليكون المجتمع متجانسا

بقدر الامكان ، ولايتأتى ذلك الا بوجود الأكثرية الكويتية التي تخدم الوطن وتخاف عليه.

١٩ - تجربة الكويت الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومايتمتع به الشعب الكويتي من رخاء هو مثار حسد وحقد من قبل الكثيرين ، لذا يجب التخطيط لتحقيق استمرار هذا المستوى المرتفع من الرفاه.

٢٠ - بناء الكويت واعمارها وتقدمها لايتم إلا بسواعد أبنائها والشرفاء من غير الكويتيين الذين ساندوا الكويت وشاركوها بموقف مشرف.

٢١ - حساب الاخطار المحدقة بالكويت بشكل علمي من خلال المواقف وتجارب الماضي وعدم تصديق زيف الكلام والتصريحات المضللة والأعتماد على مراكز البحث في إستشراق المستقبل .

٢٢ - اذا ماوضعت الثقة في الكويتي فإنه ينتج ويبدع ويصنع المعجزات ، ويكفي أن نتذكر معجزات مابعد التحرير وإعادة الكويت في فترة وجيزة من التحرير الى سابق عهدها تقريبا في كل المجالات والخدمات والدليل على ذلك قيام فريق الاطفاء الكويتي بإطفاء اكثر من ٤٠ بئرا نفطية مشتعلة من النوع الكبير . وكذلك فريق انتشال القوارب .. وغيرها.

٢٣ - المرأة الكويتية طاقة كبيرة في المجتمع الكويتي وحققت الكثير من الانجازات فشاركت في المقاومة وناضلت ، وقدمت الدم والروح واشتركت في بناء كويت مابعد التحرير (مشاركة المرأة في اطفاء حرائق النفط)

٢٤ - بناء نظام أمني استراتيجي تشارك فيه الكويت وبعض الدول الشقيقة والصديقة أصبح امرا ضروريا لأمن الكويت واستقراره وأمن المنطقة ككل.

٢٥ - التمسك بسياسة تنويع الدخل وعدم الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للثروة بعدما أثبت هذا الاتجاه نجاحه (ونذكر هنا دور الاستثمارات في حفظ كرامة الكويتيين والانفاق على حرب التحرير)

٢٦ - تسجيل الشكر والعرفان للشعوب والحكومات التي وقفت مع الكويت في محنتها ، وعدم الاساءة اليها ومعاملة الدول التي وقفت مع العدوان معاملة تتفق مع هذا الموقف اذا ماإستمرت على مواقفها.

٢٧ – دراسة مواقف الشعوب والحكومات الأخرى التي وقفت الى جانب العراق دراسة متأنية لمعرفة أسباب هذه المواقف ، هل هو تغرير؟ أم هو قصور اعلامي كويتي؟ أم هناك أسباب أخرى خافية.

٢٨ – تصرفات الكويتيين في الدول الأخرى عند زيارتها للسياحة قد تعكس صورة سيئة عن الكويت والكويتيين وتضر بالتالي بالمصالح القومية للبلاد ، فيجب أن يتحلى الفرد بروح المواطنة الصادقة وأن يضع الكويت نصب عينيه في كل تصرفاته في الداخل والخارج.

٢٩ – عدم تقديم المساعدات والقروض الا لمن يستحقها على ضوء تجربة الغزو.

ثانيا: على المستوى الخليجي

١ – تدعيم مجلس التعاون الخليجي وتقوية قدراته الدفاعية الذاتية في ضوء الاخطار المحدقة به.

٢ – يجب أن تكون المنح والقروض والمساعدات التي تقدمها دول مجلس التعاون سائرة في القنوات التي تخدم مصالحها القومية.

٣ – تدعيم خطوات الوحدة بين دول مجلس التعاون خاصة بعد الالتحام الشعبي الذي أظهرته شعوب المجلس أثناء المحنة.

٤ – تعميم تجارب التقارب بين شعوب المجلس كما حدث بين الامارات وسلطنة عمان في إلغاء وثائق السفر.

٥ – توحيد السياسة الخارجية لدول المجلس وفق اطار يحفظ مصالح هذه الدول.

٦ – توحيد الخط الاعلامي لهذه الدول بشكل علمي مدروس يستطيع نقل الصورة الصادقة عنها.

٧ – أحتواء أي خلاف بين دول المجلس مهما كان صغيراً حتى لا تكون هناك ثغرة ينفذ منها من لا يريد الخير للخليجيين ويخترق بالتالي وحدة الصف في دول المجلس .

ثالثا: في المجال العربي:

١ – العدوان العراقي عار على الامة العربية وطعنة في ظهر التضامن العربي وتعطيلا لمسيرة التقارب بين العرب.

٢ – بعض العرب يفهم التضامن على الورق ويتصرف وقت الشدائد بعكس مايفهم، يدفعه الى ذلك المصالح الشخصية والاقليمية الضيقة.

٣ – جامعة الدول العربية يجب أن يكون لها الدور الحاسم في حل الخلافات العربية ويجب أن تعدل اتفاقية الدفاع العربي المشترك لتتضمن الدفاع عن أى دولة عربية تتعرض لهجوم من دولة عربية أخرى . وكذلك يعدل ميثاق الجامعة لما فيه الصالح العام.

٤ – يجب ان يكون للعرب محكمة عدل عربية على غرار محكمة العدل الدولية يلجأ إليها المتخاصمون بدلاً من الوقوع فريسة للصراع والإعتداءات.

٥ – يجب ان تكون للجامعة العربية قوة الدور الذي يجعلها تطرد أي دولة عربية عضو فيها إذا ماأخلت بالنظام الاساسي للجامعة.

٦ – لن نستطيع أن نجبر العالم على احترامنا كعرب مالم نقم نحن أولا باحترام أنفسنا وتمسكنا بالعهود والمواثيق الدولية . ولن نستطيع اقناع العالم بعدالة قضيتنا طالما أننا لانحترم العدل.

٧ – الحديث عن إعادة التضامن العربي يجب أن يسبقة ترتيبات في مجال إنهاء المشكلات المعلقة وبناء الثقة حتى لايكون ذلك مجرد شعار دون مضمون .

سابعا: في المجال العالمي

١ – كان الغزو العراقي للكويت اختبارا لمصداقية الأمم المتحدة في إقرار السلام والعدل الدوليين في العالم . فكانت لقرارات مجلس الأمن الأثر الكبير في تحرير الكويت .

٢ – يمكن أن يكون المجتمع الدولي وحدة واحدة تجاه قضايا العالم المصيرية التي تهم العالم أجمع والتي تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر ، وتشكل وحدة القرار العالمي إزاء تلك القضايا العمود الفقري لوحدة العالم وتآلفه.

٣ – ان المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم لايستطيع العالم أن يقف

ازاء قضاياها مكتوف اليدين وموقف المتفرج بل ان التدخل يكون سريعا إذا ماتعرضت المصالح للخطر.

٤ – ان الظلم والقهر والاستيلاء على حقوق الغير وأراضي الغير بالقوة عمل لايرضاه العالم ، ولا يقره المجتمع الدولي ومهما طال الزمن فإن الحق لابد وأن يعود لأصحابه .

٥ – ان عصر شريعة الغاب وعصر التتار والهتلرية قد ولى وانتهى والعالم اليوم يعيش عصر الوفاق والاتفاق والتعاون في سبيل تحقيق المصالح المشتركة.

٦ – الأجدى والأسلم أن تعيش الدول مع جيرانها في سلام وتبني علاقات جيدة يترتب عليها حل العديد من المشكلات أما المشاغبات السياسية والعسكرية فتعود على أصحابها بالدمار والخراب (تجربة العراق مع ايران ، مع الاكراد ، مع الكويت)

٧ – إن تجربة حرب تحرير الكويت ستجعل الدول المشاغبة تحسب ألف حساب لخطواتها القادمة ولن يقدم أحد على مثل ما أقدم عليه العراق الا إذا كان يريد الانتحار فالشرعية الدولية قادرة على الحفاظ على القانون الدولي.

٨ – إن وجود طاغية بغداد على رأس السلطة في العراق سيظل مصدر تهديد لشعبه وجيرانه والعالم وبزواله سيتحقق الكثير من الامان والاستقرار.

٩ – الايمان بالحرية والديمقراطية والمساواة كمفاهيم ومثل عليا يحقق النجاح والازدهار والادراك بأن الديكتاتورية وحكم الفرد لايتولد عنه سوى الدمار والخراب والتخلف وازهاق أرواح الابرياء ويجر على الشعوب الويلات والالام.

١٠ – لقد أصبح العالم اليوم قرية كبيرة بفضل سبل الاتصال ذات التقنيات المتطورة ، وارتبط العالم ببعضه ارتباطا عضويا وثيقا، وغدت المصالح متشابكة . لذا فإن أية بؤرة توتر أو صراع في منطقة ما لابد وأن تؤثر على مناطق أوسع وأشمل ، لذا نرى العالم يهب دائما الى إخماد الفتن ووأد الصراعات أينما ظهرت وحيثما كانت من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن (الكويت ،البوسنه، الهرسك ، الصومال ، اليمن .... الخ)

ملحق رقم (١)

نص القرارات الاثنى عشر الصادرة من مجلس الامن ضد العراق

في إطار ميثاق الأمم المتحدة تعامل مجلس الامن مع النظام العراقي بشتى أنواع السبل التي يحث عليها الميثاق ومنها فرض أنواع العقوبات الاقتصادية ومختلف أنواع الحصار البري والبحري والجوي . وهي سبل لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلا.

ولكن مع مضي النظام العراقي في عصيانه وعدم امتثاله للإرادة الدولية. اضطر مجلس الامن اللجوء الى الخطوة الأخيرة التي نص عليها الميثاق وهي السماح باستخدام القوة ضد العراق لردعه عن التمادي ضد الكويت وهي دولة تتمتع بكامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة .

وتأسيسا على ذلك أصدر مجلس الأمن اثنى عشر قرارا أكدت على ضرورة انسحاب العراق من الكويت وعدم مكافأة العدوان.

وتعامل المجتمع الدولي مع النظام في العراق بكافة الطرق التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة بما فيها فرض العقوبات واتخاذ قرار الحرب بعد انقضاء المدة في ١٥ يناير ١٩٩١.

وقد تم تضمين الكتاب نصوص هذه القرارات الاثنى عشر التي أقرها مجلس الأمن في تعامله مع الأزمة الخليجية.

القرار الأول رقم (٦٦٠)/ ١٩٩٠

إن مجلس الأمن.

إذ يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠ وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت. وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

١- يدين الغزو العراقي للكويت.

٢ - يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠.

٣ - يدعو العراق والكويت الى البدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية.

٤ - يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار .

القرار الثاني رقم (٦٦١)/١٩٩٠

أن مجلس الأمن

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠

وإذ يساوره بالغ القلق، عدم تنفيذ ذلك القرار ولأن غزو العراق للكويت لايزال مستمرا ويسبب المزيد من الخسائر في الارواح ومن الدمار المادي.

وتصميما منه على انهاء غزو العراق للكويت واحتلاله لها ، وعلى إعادة سيادة الكويت وإستقلاله وسلامته الاقليمية.

وإذ يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار ٦٦٠(١٩٩٠).

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة اليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا. ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت وفقا للمادة ٥١ من الميثاق.

وإذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يقرر أن العراق لم يمتثل للفقرة ٣ من القرار ٦٦٠(١٩٩٠) واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت.

٢ - يقرر نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٣

من القرار ٦٦٠(١٩٩٠) وإعادة السلطة الى الحكومة الشرعية في الكويت.

٣ – يقرر أن تمنع جميع الدول مايلي :

أ – أستيراد أي من السلع التي يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار الى أقاليمها.

ب – أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز أو يقصد بها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها عليها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال الى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات.

ج – أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها أو بأستخدام السفن التي ترفع علمها لأية سلع أو منتجات بما في ذلك الاسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى سواء كانت منشأها في أقاليمها أو لم يكن. ولاتشمل الامدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف انسانية الى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو الى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يضطلع بها في العراق أو الكويت أو منهما. وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز أو يقصد بها تعزيز عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

٤ – يقرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أي أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت وأن تمنع رعاياها وأي أشخاص داخل أقاليمها من اخراج أي أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام بأية طريقة أخرى بتوفير الاموال والموارد لتلك الحكومة أو أي من مشاريعها ومن تحويل أي أموال أخرى الى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الانسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الانسانية.

٥ – يطلب الى جميع الدول بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة

أن تعمل بدقة وفقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار.

٦ – يقرر، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن تشكيل لجنة تابعة لمجلس الامن وتضم جميع أعضائه كي تضطلع بالمهام التالية وتقدم الى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها.

أ – أن تنظر في التقارير التي سيقدمها الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

ب – أن تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالإجراءات التي اتخذتها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للأحكام المنصوص عليها في هذا القرار.

٧ – يطلب الى جميع الدول أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة تنفيذا لهذا القرار.

٨ – يطلب الى الأمين العام تزويد اللجنة بكل المساعدة واتخاذ الترتيبات في الامانة العامة لهذا الغرض.

٩ – يقرر أنه بغض النظر عن الفقرات من ٤ الى ٨ أعلاه لايوجد في هذا القرار مايمنع عن تقديم المساعدة الى الحكومة الشرعية في الكويت ويطلب الى الجميع مايلي:

أ – اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الاصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها.

ب – عدم الاعتراف بأن نظام تقيمه سلطة الاحتلال.

١٠ – يطلب الى الأمين العام أن يقدم الى المجلس تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار على أن يقدم التقرير الأول خلال ثلاثين يوما.

١١ – يقرر أن يبقى هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل بذل الجهد كي يتم انهاء الغزو الذي قام به العراق في وقت مبكر.

القرار الثالث رقم (٦٦٢) / ١٩٩٠

ان مجلس الامن

إذ يشير الى قراريه ٦٦٠ (١٩٩٠)، ٦٦١ (١٩٩٠)

يثير جزعه إعلان العراق اندماجه التام والأبدي مع الكويت.

وإذ يطالب مرة أخرى بأن يسحب العراق فورا وبدون قيد أي قيد أو شرط جميع قواته الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وقد صمم على انهاء احتلال العراق للكويت واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية.

وقد صمم أيضا على استعادة سلطة الحكومة الشرعية الكويتية.

١ - يقرر أن ضم العراق للكويت بأي شكل من الاشكال وبأية ذريعة كانت ليست له أية صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا.

٢ - يطلب الى جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أي اجراء أو الاقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر.

٣ - يطالب كذلك بأن يلغي العراق اجراءاته التي ادعى بها ضم الكويت.

٤ - يقرر ان يبقى هذا البند في جدول أعماله وان يواصل جهوده لوضع حد مبكر للاحتلال.

القرار الرابع رقم (٦٦٤) / ١٩٩٠

إن مجلس الامن

إذ يشير الى غزو العراق للكويت وإعلانه ضم الكويت اليه والى القرارات ٦٦٠ و٦٦١ و ٦٦٢.

وإذ يشعر بالقلق البالغ بالنسبة لسلامة ورخاء رعايا بلدان ثالثة في العراق والكويت.

وإذ يشير الي التزامات العراق في هذا الشأن طبقا للقانون الدولي.

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الامين العام من أجل اجراء مشاورات عاجلة مع حكومة العراق بعد أن أعرب أعضاء المجلس في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن انشغالهم وقلقهم.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يطلب أن يسمح العراق بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت والعراق على الفور وأن يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا.

٢ - يطلب أيضا ألا يتخذ العراق أي اجراء يكون من شأنه تعريض سلامة أو أمن أو صحة أولئك الرعايا للخطر.

٣ - يؤكد من جديد ماقرره في القرار ٦٦٤(١٩٩٠) ومن أن قيام العراق بضم الكويت باطل ولاغ.

ويطلب لذلك أن تلغي حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من أفراد تلك البعثات. وأن تمتنع عن القيام بأي من هذه الاعمال في المستقبل.

٤ - يطلب الى الامين العام أن يقدم الى مجلس الامن في أقرب وقت ممكن تقريرا عن مدى الالتزام بهذا القرار.

القرار الخامس رقم (٦٦٥)/١٩٩٠

ان مجلس الامن

إذ يشير الى قراراته ٦٦٠(١٩٩٠) و ٦٦١(١٩٩٠) و ٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠) ويطالب بتنفيذها التام والفوري.

وقد قرر أن يفرض الجزاءات الاقتصادية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك وفق قراره ٦٦١(١٩٩٠)

وتصميما منه على انهاء احتلال العراق للكويت وهو مايعرض للخطر وجود دولة من الدول الاعضاء وعلى استعادة السلطة الشرعية للكويت وسيادتها

واستقلالها وسلامتها الاقليمية مما يتطلب التنفيذ العاجل للقرارات السالفة الذكر.

وإذ يشجب ماتعرض له الأبرياء من خسائر في الارواح بسبب الغزو العراقي للكويت وتصميما منه على منع المزيد من هذه الخسائر.

وإذ يثير جزعه الشديد استمرار العراق في رفضه الامتثال للقرارات ٦٦٠(١٩٩٠) و٦٦١(١٩٩٠) و٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠) وخصوصا تصرفات الحكومة العراقية التي تستخدم السفن الرافعة للعلم العراقي لتصدير النفط.

١ - يطلب من تلك الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت والتي تنشر قوات بحرية في المنطقة ان تتخذ من التدابير مايتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في اطار سلطة مجلس الامن. لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقيق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشحن والتي ينص عليها القرار ٦٦١(١٩٩٠).

٢ - يدعو الدول الأعضاء بناء على ذلك الى التعاون حسب اللزوم لضمان الامتثال لأحكام القرار ٦٦١(١٩٩٠) مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية الى أقصى حد ممكن وفقا للفقرة (أعلاه).

٣ - يرجو أيضا الدول المعنية أن تنسق أعمالها الرامية لتنفيذ فقرات هذا القرار الواردة أعلاه على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الاركان العسكرية وأن تقدم بعد التشاور مع الامين العام التقارير الى مجلس الامن ولجنته المنشأة بموجب القرار ٦٦١(١٩٩٠) بهدف تيسير رصد تنفيذ ذلك القرار.

٤ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره النشط.

القرار السادس رقم ٦٦٦(١٩٩٠)

ان مجلس الأمن إذ يشير الى قراره ٦٦١(١٩٩٠) الذي تنطبق الفقرتان ٣(ج) و (٤) منه على المواد الغذائية إلا في الظروف الانسانية. وإذ يعلن بأنه قد تنشأ ظروف يتعين في ظلها تزويد السكان المدنيين في العراق أو الكويت بالمواد الغذائية من أجل تخفيف المعاناة البشرية.

وإذ يلاحظ في هذا الصدد أن اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ من ذلك القرار قد تلقت رسائل من عدة دول أعضاء.

وإذ يؤكد أن مجلس الامن هو الذي يحدد وحده أو من خلال اللجنة ماذا كانت قد نشأت ظروف انسانية.

وإذ يساوره بالغ القلق لعدم وفاء العراق بالتزاماته المحددة بموجب قرار مجلس الامن ٦٦٤ (١٩٩٠) فيما يتعلق بسلامة رعايا الدول الثالثة ورفاههم . وإذ يؤكد من جديد أن العراق يتحمل المسؤولية الكاملة في هذا الشأن بموجب القانون الانساني الدولي بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة حيثما انطبق ذلك.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

١ - يقرر أن تبقى الجنة الحالة فيما يتعلق بالمواد الغذائية في العراق والكويت قيد الاستعراض المستمر، حتى يتمكن أن يحدد على النحو اللازم لأغراض الفقر ٣ (ج) والفقرة ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ما اذا كانت ظروف انسانية قد نشأت.

٢ - يتوقع من العراق أن يفي بالتزاماته بموجب قرار مجلس الامن ٦٦٤ (١٩٩٠) فيما يتعلق برعايا الدول الثالثة . ويؤكد من جديد أن العراق مسؤولا مسؤولية كاملة عن سلامتهم ورفاههم ووفقا للقانون الانساني الدولي بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة، حيثما انطبق ذلك.

٣ - يطلب من الامين العام لأغراض الفقرتين ١ و ٣ من هذا القرار أن يلتمس بصفة عاجلة ومستمرة معلومات من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الوكالات الانسانية المناسبة وجميع المصادر الأخرى عن مدى توفر الأغذية في العراق والكويت وأن ينقل هذه المعلومات بصفة منظمة الى اللجنة.

٤ - يطلب كذلك أن يولي اهتمام خاص عند التماس مثل هذه المعلومات وتقديمها للفئات التي يمكن أن تتعرض للمعاناة بوجه خاص مثل الاطفال دون سن الخامسة عشر والحوامل والوالدات والمرضى والمسنين.

٥ - يقرر أن تقوم اللجنة إذا رأت بعد تلقي التقارير من الامين العام أنه قد نشأت ظروف توجد فيها حاجة انسانية ماسة لأمداد العراق أو الكويت بالمواد

الغذائية لتخفيف المعاناة البشرية بإبلاغ المجلس فورا بقرارها المتعلق بكيفية تلبية هذه الحاجة.

٦ – يشير على اللجنة بأن تضع في اعتبارها عند صياغة قراراتها أنه ينبغي أن يتم توفير المواد الغذائية من خلال الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر أو غيرها من الوكالات الانسانية وأن يتم توزيع هذه المواد الغذائية بمعرفتها أو تحت اشرافها لضمان وصولها الى المستفيدين المستهدفين.

٧ – يطلب من الامين العام استخدام مساعيه الحميدة من أجل تيسير ايصال المواد الغذائية الى العراق والكويت وتوزيعها وفقا لاحكام هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة.

٨ – يشير الى ان قرار ٦٦١(١٩٩٠) لاينطبق على الامدادات المرسلة على وجه التحديد للاغراض الطبية ولكنه يوصي في هذا الصدد بتصدير الامدادات الطبية تحت الاشراف الدقيق لحكومة الدولة المصدرة أو بواسطة الوكالات الانسانية المناسبة.

القرار السابع رقم (٦٦٧)/١٩٩٠

ان مجلس الامن

إذ يؤكد من جديد قراراته ٦٦٠(١٩٩٠) و٦٦١(١٩٩٠) و٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠) و٦٦٥(١٩٩٠) و ٦٦٦(١٩٩٠).

واذ يشير الى اتفاقيتي فيينا المؤرختين في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٦١ بشأن العلاقات الدبلوماسية و٢٤ نيسان/أبريل ١٩٦٣ بشأن العلاقات القنصلية اللتين يشترك العراق طرفا في كل منها.

وإذ يرى أن قرار العراق بإصدار الامر بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت ويسحب حصانة وامتيازات هذه البعثات وأفرادها مخالف لمقررات مجلس الامن والاتفاقيتين الدوليتين المذكورتين أعلاه والقانون الدولي.

وإذ يساوره شديد القلق من العراق بالرغم من مقررات مجلس الامن وأحكام

الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه ، ارتكب أعمال عنف في حق البعثات الدبلوماسية وأفرادها في الكويت.

وإذ يشعر بالسخط للانتهاكات الاخيرة من جانب العراق للمقار الدبلوماسية في الكويت ولإختطاف موظفين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ورعايا أجانب كانوا متواجدين في هذه المقار.

وإذ يرى أن الاجراءات المتقدمة الذكر من جانب العراق تشكل أعمالا عدوانية وانتهاكا صارخا لالتزاماته الدولية مما يقوض الاساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وفقا لميثاق الامم المتحدة.

وإذ يشير الى أن العراق مسؤول مسؤولية كاملة عن أي استخدام للعنف ضد الرعايا الاجانب أو ضد أية بعثات دبلوماسية أو قنصلية في الكويت أو ضد أفرادها.

وإذ هو مصمم على كفالة الاحترام لقراراته وللمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ يرى كذلك أن الطابع الخطير لاجراءات العراق التي تشكل تصعيدا جديدا لانتهاكاته للقانون الدولي يلزم المجلس بالإعراب عن رد فعله المباشر بل أيضا بالتشاور على وجه الاستعجال لاتخاذ تدابير محددة اضافة لضمان امتثال العراق لقرارات المجلس.

وإذ يتعرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

١ - يدين بشدة الاعمال العدوانية التي ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها في الكويت بما فيها اختطاف الرعايا الاجانب المتواجدين في تلك الاماكن.

٢ - يطالب بالافراج الفوري عن هؤلاء الرعايا الاجانب وكذلك عن جميع الرعايا المذكورين في القرار ٦٦٤(١٩٩٠)

٣ - يطالب كذلك بأن يمتثل العراق بصورة فورية وتامة لالتزاماته الدولية بموجب قرارات مجلس الامن ٦٦٠(١٩٩٠) و ٦٦٢(١٩٩٠) واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي.

٤ – يطالب كذلك بأن يقوم العراق على الفور بحماية سلامة وراحة الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين والمقار الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وفي العراق وبعدم اتخاذ أية تدابير لإعاقة البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها بما في ذلك اتصالها بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم.

٥ – يذكر جميع الدول بأنها ملزمة بالتقيد بدقة القرارات ٦٦١(١٩٩٠) و ٦٦٢(١٩٩٠)و٦٦٤(١٩٩٠) و٦٦٥(١٩٩٠) و٦٦٦(١٩٩٠)

٦ – اجراء مشاورات مستعجلة من أجل اتخاذ اجراءات محددة اضافية في أقرب وقت ممكن بموجب الفصل السابع من الميثاق ردا على استمرار انتهاك العراق للميثاق ولقرارات المجلس وللقانون الدولي.

القرار الثامن رقم(٦٦٩)/١٩٩٠

ان مجلس الامن

إذ يشير الى قراره ٦٦١(١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠

وإذ يشير أيضا الى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

وإذ يدرك أن عددا متزايدا من طلبات المساعدة قد ورد في اطار احكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

يعهد الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١(١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت بمهمة دراسة طلبات المساعدة المقدمة في اطار أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة والتقدم بتوصيات الى رئيس مجلس الامن لاتخاذ الاجراء الملائم بشأنها.

القرار التاسع رقم(٦٧٠)/١٩٩٠

ان مجلس الامن

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٠(١٩٩٠) و٦٦١(١٩٩٠) و٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠) و٦٦٧(١٩٩٠) وللقانون الاساسي الدولي.

وإذ يدين كذلك معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما ذلك التدابير الرامية الى ارغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الاشخاص والممتلكات في الكويت مما يعد انتهاكا للقانون الدولي.

وإذ يلاحظ بقلق بالغ المحاولات الدؤوبة للتهرب من التدابير الواردة في القرار ٦٦١(١٩٩٠) وإذ يلاحظ كذلك ان بعض الدول حددت عدد الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين العراقيين في بلدانها وأن دولا أخرى تعتزم القيام بذلك.

وتصميما منه على أن يضمن بجميع الوسائل اللازمة التطبيق الصارم والكامل للتدابير الواردة في القرار ٦٦١(١٩٩٠).

وتصميما منه على ضمان احترام قراراته وأحكام المادتين ٢٥و٤٨ من ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ يؤكد أن أية اجراءات تتخذها حكومة العراق وتكون مناقضة للقرارات المذكورة أعلاه أو للمادتين ٢٥ أو ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة من قبيل المرسوم رقم ٢٧٧ الصادر عن مجلس قيادة الثورة في العراق في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ تعتبر لاغية وباطلة.

وإذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان الامتثال لقرارات مجلس الامن عن طريق استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى أقصى حد ممكن.

وإذ يرحب باستخدام الامين العام لمساعيه الحميدة لتعزيز التوصل الى حل سلمي يستند الى قرارات محلس الامن ذات الصلة وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها تحقيقا لهذا الهدف.

وإذ يؤكد لحكومة العراق استمرارها في عدم الامتثال لأحكام القرارات ٦٦٠(١٩٩٠) و٦٦١(١٩٩٠) و٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠) و٦٦(١٩٩٠) و٦٦٧(١٩٩٠) يمكن أن يدفع المجلس الى اتخاذ اجراءات خطيرة أخرى بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما فيه الفصل السابع.

وإذ يشير الى أحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة

١ - يطلب الى جميع الدول أن تفي بالتزاماتها لضمان الامتثال الصارم والكامل للقرار ٦٦١(١٩٩٠) ولاسيما للفقرات ٣و٤و٥ منه.

٢ - يؤكد أن القرار ٦٦١(١٩٩٠) ينطبق على جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات.

٣ - يقرر أنه على جميع الدول بصرف النظر عن وجود أية حقوق يمنحها أي اتفاق أو أي عقد مبرم أو أي ترخيص أو تصريح ممنوح قبل تاريخ هذا القرار أو أية التزامات يفرضها مثل هذا الاتفاق أو العقد أو الترخيص أو التصريح،

ألا تسمح لأية طائرة بأن تقلع من أقليمها أذا كانت الطائرات تحمل أي شحنة الى العراق أو الكويت أو منهما ، عدا الأغذية في الظروف الانسانية رهنا بصدور اذن من المجلس أو اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١(١٩٩٠) ووفقا للقرار ٦٦(١٩٩٠) أو الامدادات المقود أن تستخدم تحديدا للأغراض الطبية أو التي تخص على وجه الحصر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق.

٥ - يقرر أن تتخذ كل دولة جميع التدابير اللازمة لضمان أن تمتثل لأحكام القرار ٦٦١(١٩٩٠) وهذا القرار أية طائرة مسجلة في اقليمها أو يشغلها متعهد يوجد مقر عمله الرئيسي أو محل اقامته الدائم في اقليمها.

٦ - يقرر كذلك أن تخطر جميع الدول في الوقت المناسب اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١(١٩٩٠) بأية رحلة جوية بين اقليمها والعراق أو الكويت لاينطبق عليها شرط الهبوط المنصوص عليه في الفقرة ٤ أعلاه. وبالقصد من هذه الرحلة الجوية.

٧ - يطلب الى جميع الدول أن تتعاون في اتخاذ ماقد يلزم من تدابير مما يتفق مع القانون الدولي . بما في ذلك اتفاقية شيكاغو لضمان التنفيذ الفعال لأحكام القرار ٦٦١(١٩٩٠) أو هذا القرار.

٨ - يطلب الى جميع الدول أن تقوم باحتجاز أية سفينة عراقية التسجيل تدخل موانئها وتستخدم أو تكون قد استخدمت بما يمثل انتهاكا لقرار ٦٦١(١٩٩٠) أو يسمح لهذه السفن من دخول موانئها إلا في الاحوال التي يعترف في اذا اطار القانون الدولي بانها ضرورية لحماية حياة البشر.

٩ – يذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القرار ٦٦١(١٩٩٠) فيما يتعلق بتجميد الاصول العراقية وحماية الاصول التي تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة داخل اقليمها وتقديم تقارير بشأن الاصول الى اللجنة بموجب القرار ٦١(١٩٩٠) .

١٠ – يطلب الى جميع الدول أن تزود اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١(١٩٩٠) بالمعلومات المتعلقة بالاجراءات التي تتخذها لتنفيذ الاحكام الواردة في هذا القرار .

١١ – يؤكد أن على منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات الدولية في منظمة الأمم المتحدة أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير لانفاذ أحكام القرار ٦٦١(١٩٩٠) وهذا القرار.

١٢ – يقرر في حالة التهرب من أحكام القرار ٦٦١(١٩٩٠) أو هذا القرار من قبل احدى الدول أو مواطنيها أو خلال اقليمها أن ينظر في اتخاذ تدابير موجهة نحو الدولة المذكورة لمنع هذا التهرب.

١٣ – يوكد من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت وأن العراق بوصفه طرفا متعاقدا اساسيا في الاتفاقية ملزم بالامتثال بالكامل لجميع أحكامها وهو مسؤول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها . كما يعتبر الافراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة أو يأمرون بارتكابها مسؤولين عنها.

القرار العاشر (٩٧٤)/١٩٩٠

ان مجلس الامن

إذ يشير الى قراراته ٦٦٠(١٩٩٠) و٦٦١(١٩٩٠) و٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠) و٦٦٧(١٩٩٠) ،و٦٧٠(١٩٩٠)

وإذ يؤكد الحاجة الى الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وسلطة حكومتها الشرعية.

وإذ يدين الاعمال التي تقوم بها السلطات وقوات الاحتلال العراقية من أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن واساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى واضطهادهم والاعمال الاخرى التي قدمت عنها تقارير الى مجلس الامن. مثل اعدام السجلات السكانية الكويتية وارغام الكويتيين على الرحيل ، ونقل السكان الى الكويت والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الكويت والاستيلاء عليها، بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات انتهاكا لمقررات المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي.

وإذ يعرب عن بالغ جزعه إزاء حالة رعايا الدول الاخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتلك الدول.

وإذ يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت وأن العراق بوصفه طرفا متعاقدا ساميا في تلك الاتفاقية ملزم بالامتثال لجميع احكامها وأنه مسؤول بصفة خاصة بموجب الاتفاقية عن حالات الخرق الخطيرة التي ارتكبها فإنه في ذلك شأن الافراد الذين يرتكبون أعمال الخرق الخطيرة أو يأمرون بارتكابها .

وإذ يشير الي الجهود التي يبذلها الامين العام فيما يتعلق بسلامة ورفاء رعايا الدول الاخرى في العراق والكويت.

وإذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولي المتمثل في صون السلم والامن الدوليين بالسعي الى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية.

وإذ يشير الى أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأمينها العام في حل المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية وفقا لأحكام الميثاق.

وإذ تثير جزعه أخطار الازمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت التي تهدد مباشرة السلم والامن الدوليين وسعيا منه الي تفادي أي تفاقم آخر للحالة.

وإذ يطلب الى العراق الامتثال لقرارات مجلس الامن ذات الصلة وخاصة قراراته ٦٦٠(١٩٩٠) و٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠).

وإذا يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الامن باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى أقصى حد.

١ - يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تكف وتمتنع فورا عن أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن وعن اساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم وعن أي أعمال أخرى كالاعمال التي قدمت تقارير عنها الى مجلس الامن والوارد وصفها أعلاه التي تشكل انتهاكا لمقررات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي.

٢ - يدعو الدول الى ان تجمع مايكون في حوزتها أو يقدم اليها من معلومات مدعمة بالأدلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين في الفقرة أعلاه وأن تجعل تلك المعلومات متاحة لمجلس الأمن.

٣ - يؤكد من جديد مطالبته بأن يقوم العراق فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادئ العامة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

٤ - يؤكد من جديد أيضا مطالبته العراق بأن يسمح بمغادرة الكويت والعراق فورا لمن يرغب في ذلك من رعايا الدول الاخرى بمن فيهم الموظفون والدبلوماسيون والقنصليون وأن يسهل هذه المغادرة.

٥ - يطالب العراق بأن يكفل فورا توفر الاغذية والمياه والخدمات الاساسية اللازمة لحماية ورفاه الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت.

٦ - يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فورا لسلامة ورفاء موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق وعدم اتخاذ أي أجراء من شأنه اعاقة هذه البعثات الدبلوماسية من أداء مهامها بما في ذلك امكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم والغاء أوامر

باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها.

٧ - يطلب الى الامين العام في سياق مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة فيما يتعلق بسلامة ورفاء رعايا الدول الاخرى في العراق والكويت أن يسعى الى تحقيق أهداف الفقرات ٤ ، ٥ ، ٦ أعلاه وخاصة توفير الاغذية والمياه والخدمات الاساسية للرعايا الكويتيين والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت واجلاء رعايا الدول الأخرى.

٨ - يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولي عن أي خسائر أو أضرار أو أصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت.

٩ - يدعو الدول الي جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالبتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر أو التعويض المالي بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات وفقا للقانون الدولي.

١٠ - يطلب الى العراق الامتثال لأحكام هذا القرار وقراراته السابقة وفي حالة عدم الامتثال سيتعين على مجلس الامن اتخاذ تدابير أخرى بموجب الميثاق.

١١ - يقرر مواصلة النظر في المسألة بشكل نشط ودائم الى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا لمقررات مجلس الامن ذات الصلة.

١٢ - يضع ثقته في الامين العام لإتاحة مساعيه الحميدة وليقوم اذا رأى من المناسب بموافقتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل الى حل سلمي للأزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقي للكويت وذلك على أساس قرارات مجلس الامن ٦٦٠(١٩٩٠) و٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة في المنظمة أو غيرها الى أن تواصل على هذا الأساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفق والميثاق من أجل تحسين الحالة واستعادة السلم والامن والاستقرار.

١٣ – يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الامن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية. وأنه مسؤول بصفة خاصة بموجب الاتفاقية عن حالات الخرق الخطيرة التي ارتكبها شأنه في ذلك شأن الافراد الذين يرتكبون أعمال الخرق الخطيرة أو يأمرون بارتكابها وانه يساوره بالغ القلق ازاء التكاليف الاقتصادية وإزاء الخسائر والمعاناة التي تحيق بالافراد في الكويت والعراق نتيجة لغزو واحتلال العراق للكويت.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

وإذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولي المتمثل في صون السلم والامن الدوليين بالسعي الى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية.

وإذ يشير الى أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأمينها العام في حل المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية وفقا لأحكام الميثاق.

وإذ تثير جزعه أخطار الأزمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت التي تهدد مباشرة السلم والامن الدوليين وسعيا منه الى تفادي أي تفاقم آخر للحالة.

وإذ يطلب الى العراق الامتثال لقرارات مجلس الامن ذات الصلة وخاصة قراراته ٦٦٠(١٩٩٠) و٦٦٢(١٩٩٠) و٦٦٤(١٩٩٠)

يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الامن باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى أقصى حد.

القرار الحادي عشر رقم(٦٧٧)/١٩٩٠

ان مجلس الامن مذكرا بالقرارات ٦٦٠(١٩٩٠) في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، ٦٦٢(١٩٩٠) في التاسع من أغسطس ١٩٩٠ ، ٦٧٤(١٩٩٠) في التاسع من أكتوبر (١٩٩٠).

يؤكد قلقه للآلام التي تلحق بالافراد في الكويت نتيجة للغزو والاحتلال

العراقي للكويت . وإذ يعبر عن قلقه العميق ازاء محاولات العراق تغيير التركيبة السكانية في الكويت وتدمير السجلات المدنية لحكومة الكويت الشرعية وعملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يدين المجلس محاولات العراق تغيير التركيبة السكانية في الكويت ومحاولات تدمير السجلات المدنية التي وضعتها حكومة الكويت الشرعية.

٢ - يطلب الى الامين العام للأمم المتحدة الحفاظ على نسخة من السجل السكاني للكويت والذي صادقت عليه حكومة الكويت الشرعية والذي يشمل السجلات السكانية في الكويت حتى الاول من أغسطس/أب ١٩٩٠.

٣ - يطلب من الامين العام للأمم المتحدة أن يضع بالتعاون مع حكومة الكويت الشرعية لوائح وتعليمات يتم بموجبها الاطلاع على استعمال نسخة من هذا السجل السكاني.

القرار الثاني عشر رقم (٦٧٨) / ١٩٩٠

مجلس الامن

إذ يشير ويؤكد مجددا قراراته أرقام ٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧٤ الصادرة عام ١٩٩٠ مع ملاحظة أنه رغم كافة جهود الأمم المتحدة ترفض العراق الالتزام بتنفيذ القرار ٦٦٠ لعام ١٩٩٠ وللقرارات اللاحقة في هذا الشأن والمشار اليها سابقا مما يعتبر امتهانا صارخا للمجلس ... وحرصا على أداء واجباته ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة الداعي للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتصميما على ضمان الامتثال الكامل لقراراته .. وبموجب ماينص عليه الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يطالب العراق بالامتثال تماما للقرار ٦٦٠ لعام ١٩٩٠ وكافة القرارات اللاحقة المتصلة به .. وفي الوقت الذي يحافظ فيه على كافة قراراته فإنه يقرر السماح باتاحة فرصة واحدة أخيرة للعراق تكون بمثابة فترة لإثبات النوايا للقيام بذلك.

٢ – يفوض للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت استخدام كافة الوسائل الضرورية لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ وكافة القرارات اللاحقة له والمتصلة به واستعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة اذ لم تنفذ العراق تنفيذا كاملا يوم ١٥ يناير ١٩٩١ أو قبل ذلك التاريخ ماورد في الفقرة الاولى المذكورة سابقا والقرارات السابق ذكرها.

٣ – يطالب كافة الدول تقديم الدعم المناسب للأجراءات التي تتخذ تنفيذا للفقرة الثانية من هذا القرار.

٤ – يطالب الدول المعنية بإحاطة المجلس علما بصفة منتظمة بمدى الاجراءات التي تتخذ لمتابعة تنفيذ الفقرتين الثانية والثالثة من هذا القرار.

٥ – يقرر استمرار متابعة هذا الموضوع.

الملحق رقم (٢)

نص رسالة مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السيد/محمد عبد الله أبو الحسن الى رئيس مجلس الأمن حول البيان الذي أصدره مجلس الوزراء الكويتي فجر ١٧/يناير ١٩٩١ ببدء العمليات العسكرية

سعادة رئيس مجلس الامن المحترم ......

تحية طيبة وبعد ....

بناء على تعليمات من حكومتي أود أحاطتكم بما يلي :

عند انتهاء المهلة التي حددها مجلس الامن بقراره ٦٧٨(١٩٩٠) لتنفيذ قراراته المعنية تنفيذا كاملا أبلغت الكويت السكرتير العام للأمم المتحدة ان القوات العراقية ماتزال تحتل جميع اراضي دولة الكويت وعليه وبموجب الفقرة العاملة (٤) من القرار ٦٧٨(١٩٩٠) تود الكويت الاحاطة بأنها تمارس حقها في الدفاع عن النفس ولاسترداد حقوقها وعلى رأسها استعادة اراضيها التي ترزح تحت نير الاحتلال العراقي منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ وإذ تقوم القوات الكويتية بذلك فإنها تتعاون مع قوات لدول شقيقة وصديقة تشاركها العزم على إنهاء الاحتلال العراقي المتعنت وسنوافيكم بالبيان الصادر عن مجلس الوزراء الكويتي بشأن بدء عملية تحرير الكويت .

وسأغدو ممتننا لو تم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الامن وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى ايات التقدير.

المندوب الدائم

محمد عبد الله أبو الحسن

الملحق رقم (٣)

اتفاقية الحدود العراقية - الكويتية ١٩٦٣

محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت:

بغداد في ٤ تشرين الاول عام ١٩٦٣

استجابة للرغبة التي يحس بها الطرفان في إزالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين، اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقي وذلك في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الاول (اكتوبر عام ١٩٦٣)

* * وكان الوفد العراقي يتألف من :

(١) اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء.

(٢) الفريق الركن السيد صالح مهدي عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.

(٣) الدكتور محمود محمد الحجي وزير التجارة.

(٤) السيد محمد كبارة وكيل وزارة الخارجية.

* * وكان الوفد الكويتي يتألف من :

(١) سمو الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

(٢) سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة.

(٣) سعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة.

(٤) سعادة السفير عبد الرحمن سالم العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الاخوي والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة.

وتأكيدا من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحي من الاهداف العربية العليا.

وايمانا بالحاجة لإصلاح ما ران على العلاقات العراقية الكويتية نتيجة موقف العهد القاسمي البائد تجاه الكويت قبل اشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة.

ويقينا بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق ومابينهما من روابط وعلاقات ينحصر عنها كل ظل لتلك الجفوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق.

وانطلاقا من ايمان الحكومتين بذاتية الامة العربية وحتمية وحدتها.

وبعد ان اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي ألقي بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٩ أبريل ١٩٦٣ والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على انهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب.

اتفق الوفدان على مايلي :

أولا : تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذي وافق عليه حاكم الكويت بتاريخ ١٩٣٢/٨/١٠.

ثانيا : تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع الى وحدة عربية شاملة .

ثالثا : تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء إشهادا على ذلك وقع كل من رئيس الوفدين على هذا المحضر.

أحمد حسن البكر	صباح السالم
الوفدالعراقي	الوفد الكويتي

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية

١ – د.أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون "خرافة الحقوق التاريخية للعراق في الكويت ، المركز الاعلامي الكويتي بالقاهرة (١٩٩٠)

٢ – د . أحمد مصطفى أبو حاكمه "تاريخ الكويت" الجزء الأول ، القسم الأول ، الكويت ١٩٧٠.

٣ – أيمن نور ، اغتيال الكويت ، القاهرة (١٩٩٠)

٤ – د. بدر الدين الخصوصي ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، مكتبة دار السلاسل ، الكويت (١٩٨٤)

٥ – د.بدرية العوضي ، الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني أثناء الاحتلال العراقي للكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد خاص مايو ١٩٩٢.

٦ – حسن شكري "حقائق التاريخ في أزمة الخليج العربي " مكتبة مدبولي ، القاهرة (١٩٩١)

٧ – د. حسين طه الفقير " الاقتصاد الكويتي والاموال العربية قبل الغزو العراقي وتحديات مابعد التحرير، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت (١٩٩٢).

٨ – د.حياة الحجي "احتلال العراقيين للكويت ، واحتلال التتار لبلاد الشام"

المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد ٣٩ السنة العاشرة ١٩٩٢.

٩ – راشد عبد الله الفرحان "مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية ، القاهرة (١٩٦٠)

١٠ – د. زين الدين عبد المقصود "الاثار البيئية للغزو العراقي على الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد خاص مايو (١٩٩٢)

١١ – د.زين العابدين درويش "أثر العدوان العراقي في الحالة النفسية للشباب الكويتي" دراسة ميدانية ، المجلة العربية للعلوم الانسانية العدد ٣٩ ربيع (١٩٩٢)

١٢ – د. سعيد عاشور "الطاغية والطغيان" المجلة العربية للعلوم الانسانية العد ٣٩ ربيع (١٩٩٢)

١٣ – سليمان عبد الله العنيزي ، العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية في الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت (١٩٩٣)

١٤ – صحيفة الوطن الكويتية ، العدد رقم ٦٥٧٨ بتاريخ ١٩٩٤/١/٣.

١٥ – الصندوق العربي ، أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية ، خلاصة العمليات التمويلية ، مارس ١٩٩٠.

١٦ – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، التقرير رقم ٣١ لعام ٩٣/٩٢.

١٧ – د. عادل الهواري "أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن " دار مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الأولى (١٩٩٢)

١٨– د. عبد الاله أبو عياش "التخطيط لمدن التنمية في الكويت" نشرة الجمعية الجغرافية الكويتية رقم ٣٣ – الكويت سبتمبر (١٩٨١)

١٩ – عبد الوهاب محمد الظفيري ، العدوان العراقي وآثاره المادية والمعنوية على مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد خاص مايو ١٩٩٢.

٢٠– د. عبدالله التميمي "العدوان العراقي على الكويت"المجلة العربية للعلوم الانسانية العدد ٤١ خريف (١٩٩٢)

٢١ – على محمد الفودري (عميد ركن) "رائعة الجنرال شوارزكوف ، عاصفة الصحراء" الطبعة الأولى ، الكويت ، (١٩٩٢)

٢٢ – على محمد الدمخي "كويتي تحت الاحتلال ، الطبعة الأولى مكتبة دبي للتوزيع (١٩٩١)

٢٣ – على منير "بركان عام ١٩٩٠" الطبعة الأولى ، القاهرة (١٩٩٠)

٢٤ – د.عيد مسعود الجهني "زلزال الخليج نظرة تأمل" ، القاهرة (١٩٩٢)

٢٥– غانم سلطان "تطور العمران في دولة الكويت وأثره على تطور شبكة الطرق " رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية يناير (١٩٨٦)

٢٦– غانم سلطان "جوانب من شخصية الكويت ، دراسة في الموقع والأهمية الاقتصادية والدور السياسي . مؤسسة على الصباح للنشر ، الطبعة الأولى ، الكويت (١٩٩٠).

٢٧– د.غانم سلطان ، د.عبد القادر السعدي "جغرافية الوطن العربي" الكويت (١٩٨٩)

٢٨ – د.غانم سلطان ، د.فتحي فياض "جغرافية الكويت ، دراسة في الظروف الطبيعية والسكان ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية (١٩٩٣)

٢٩ – د. فاروق عمر فوزي "الخليج العربي في العصور الاسلامية ، دبي (١٩٨٣)

٣٠ – كلي جون ، "بريطانيا والخليج" القاهرة (١٩٧٩)

٣١ – "الكتاب الاسود" اصدار الشركة السعودية للأبحاث والتسويق لندن (١٩٩٠)

٣٢ – كونا "وكالة الانباء الكويتية" الاعتداء على البيئة في الكويت ، يونيو (١٩٩٢)

٣٣ – كونا "الرد على ادعاءات النظام العراقي ، الكويت (١٩٩٢)

٣٤ – كونا " غزو الكويت ووقفة لاتنسى" ، الكويت ديمسبر (١٩٩١)

٣٥ – كونا " الغدر" زيارة أمير الكويت لبغداد في ٨٩/٩/٢٣" ديسمبر (١٩٩٠)

٣٦ – كونا "حقوق الانسان والاحتلال العراقي للكويت" يونيو ١٩٩٣.

٣٧– لوريمر ج.ج "دليل الخليج ، القسم التاريخي، الدوحة (١٩٦٧)

٣٨– د.محمد توفيق بلبع " العدوان العراقي على الكويت" المجلة العربية للعلوم الانسانية العدد ٣٩ ، ربيع (١٩٩٢)

٣٩ – د.محمد خميس الزوكة "في جغرافية العالم العربي" دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية (١٩٨٨).

٤٠– د. محمد عبد الرحمن الصرعاوي "آثار الدمار البيئي للغزو العراقي على الكويت ، المجلة العربية للعلوم الانسانية العدد ٣٩ ، ربيع (١٩٩٢)

٤١– د. محمد عبد اللطيف الهاشم (عقيد ركن) "ملاحم يوم الفداء الكويتي التطور السياسي والعسكري ، اغسطس ١٩٩٠–٢٨ فبراير ١٩٩١، الكويت (١٩٩١)

٤٢ – د.محمد سيد طنطاوي "رأي الدين في أحداث الخليج" كتاب الموسم الثقافي لكلية التربية الاساسية ، القاهرة (١٩٩٢).

٤٣ – مجلة الأسير ، اصدار اللجنة الوطنية لشئون الاسرى والمفقودين ، عدد مارس ١٩٩٤.

٤٤ – مجلة الاسير ، اصدار اللجنة الوطنية لشئون الاسرى والمفقودين ، عدد ابريل ١٩٩٤.

٤٥ – مجلة الاسير ، اصدار اللجنة الوطنية لشئون الاسرى والمفقودين ، عدد مايو ١٩٩٤

٤٦ – مجلة الكفاح العربي ، تحقيق بعنوان " تشيرنوبيل الكويت ، سموم المائة عام " العدد رقم ٦٦٣ الصادر في ١٩٩١/٤/١٥ ص ٦٨ – ٧١

٤٧ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، سلسلة تقارير حالة الأمة العربية (الوضع في عام ١٩٨٩) عمان (١٩٩٠)

٤٨ – المركز الاعلامي الكويتي بالقاهرة "جريمة غزو الكويت" ، القاهرة (١٩٩٠)

٤٩– المركز الاعلامي الكويتي بالقاهرة "الكتاب الاسود" ، القاهرة (١٩٩٠)

٥٠– المركز الاعلامي الكويتي بالقاهرة ، الكويت حقيقة تاريخية وسياسية ، ردا على أباطيل صدام ، القاهرة (١٩٩٠)

٥١– المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي ، المقاومة الكويتية ، الكويت (١٩٩٠)

٥٢ – المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي ، ترسيم الحدود الكوتيية العراقية ، الطبعة الأولى ، الكويت (١٩٩٢) اعداد لجنة من المختصين.

٥٣ - د. مصطفى عبد القادر النجار "التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي" البصرة (١٩٧٥)

٥٤ - د. ميمونة الصباح "الكويت في ظل الحماية البريطانية" الكويت (١٩٨٨)

٥٥ - المؤتمر الشعبي الكويتي ، "وثائق المؤتمر الشعبي المنعقد بجدة في الفترة من ١٣ - ١٥ اكتوبر (١٩٩٠)

٥٦- نخبة من أساتذة الجامعات العربية ، الكويت وجودا وحدودا ، منشورات مركز الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، القاهرة (١٩٩١).

٥٧ - وزارة الاعلام الكويتية ، مجلة العربي ، عدد مارس (١٩٩٢)

٥٨- وزارة التخطيط ،الادارة المركزية للأحصاء ، النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الثاني عشر ، العددرقم ٦ ، الكويت يونيو (١٩٩٢)

٥٩- وزارة الاعلام السعودية . "جريمة العصر" الرياض (١٩٩٠).

ثانيا: مراجع أجنبية مختارة

- AL Baharna Hussain, (The legal status of the Arab Gulf states) Manchester (1986).
- Andrew S, Cook, Survey of the shores and islands of the persian gulf (1820-1829) archive edition,1990.
- Arabian gulf oil concessions (1911-1953) Vo1.1 kuwait archive, edition(1989).
- Dickson H.R.P. ,Arabs of the desert London (1981).
- Dickson H.R.P.,kuwait and Her Neighbours London, (1926).
- John Bulloch and Harvey Morris, Saddam's War, London (1991).
- Lauteracht, E. and others, The Kuwait Crisis, Basic Documents, Cambridge (1991).
- Richard Schofield and Gerald Blake, Arabian Boundaries (1853 - 1957) Vol. 6-8 Archive Edition (1989).
- Richard Schofield, Islands and Maritime Boundaries of the Gulf (1942 - 1947) Vol. 12.
- Rush A de L. (Ed), Records of Kuwait Vol. 1-8 - Archieve Ed. 1989.
- Slot H-J, the origins of Kuwait , N.y. 1991
- Paula Casey, forgotten victims, Kuwait prisoners, London 1994.
-

شركة مطابع الوزان العالمية ذ.م.م
Al Wazzan International Press Co. wll

صدر للمؤلف :

١ - يوغسلافيا ، دراسة في جغرافية السكان ، القاهرة ١٩٧٥

٢ - المسلمون في يوغسلافيا ، دار البيان ، الكويت ، ١٩٧٧

٣ - الملاحة البحرية وأهميتها للكويت قديماً وحديثا ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٨

٤ - جزر العالم «أمثلة وتطبيقات من بحار العالم ومحيطاته» دار الفلاح ، الكويت ١٩٨٨ .

٥ - جغرافية الوطن العربي «تاليف مشترك» ١٩٨٩ .

٦ - قضايا معاصرة « تاليف مشترك » ١٩٨٩ .

٧ - بين الجغرافيا والتاريخ ، دراسة في التأثير المتبادل ، دار القلم، الكويت ١٩٩٠ .

٨ - جوانب من شخصية الكويت ، دراسة في الموقع والأهمية الاقتصادية والدور السياسي، مؤسسة علي الصباح ١٩٩٠ .

٩ - جغرافية الكويت دراسة في الظروف الطبيعية والسكان «تاليف مشترك» ١٩٩٣ .

١٠ - الجغرافيا الاقتصادية للكويت «تاليف مشترك» ٩٩٤

١١ - الغزو العراقي ، قراءة موجزة في جوانب من إشكالية ا